



جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة

السياسة الخارجية الكويتية ودورها في القضايا
العربية (٢٠١٥-٢٠١٠)

**The Kuwaiti Foreign Policy and Its Role
Toward Arab Issues (2010-2015)**

إعداد الطالب

حمد عبدالله الشمري

١٤٢٠٦٠٠٠١٢

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد عوض الهزيمة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

الفصل الصيفي

٢٠١٦/٢٠١٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ لَا يَكْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسَعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ
 رَبَّنَا لَا تَأْخُذْنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِيْرَاكَمَا
 حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ
 وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ

الْكَافِرِينَ {

صدق الله العظيم

سورة البقرة: الآية ٢٨٦

تفويض

أنا الطالب حمد عبدالله الشمري، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

توقيع الطالب : التاريخ : / / ٢٠١٦ م.

إقرار والتزام

أنا الطالب : حمد عبدالله الشمري الرقم الجامعي: ١٤٢٠٦٠٠٠١٢

التخصص: العلوم السياسية الكلية: معهد بيت الحكمة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

السياسة الخارجية الكويتية ودورها في القضايا العربية (٢٠١٥-٢٠١٠)

The Kuwaiti Foreign Policy And Its Role In Arab issues (2010-2015)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية، كما إنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو اطروحات أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية.

وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء.

توقيع الطالب : التاريخ : / / ٢٠١٦ م.

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت
٢٠١٦

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

السياسة الخارجية الكويتية ودورها في القضايا العربية
(٢٠١٥-٢٠١٠)

The Kuwaiti Foreign Policy and Its Role
Toward Arab Issues (2010-2015)

وأجيزت بتاريخ : ٢٠١٦/٧/٢٨

إعداد

حمد عبدالله الشمري

إشراف الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزيمه

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

| | | |
|-------|----------------|----------------------------------|
| | مشرفاً ورئيساً | الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزيمه |
| | عضواً | الدكتور صايل فلاح السرحان |
| | عضواً | الدكتور محمد يوسف الدرادكة |
| | عضواً خارجياً | الدكتور حمزة أبو شريعة |

إلى والدتي الحبيبة...

إلى والدي الغالي...

إلى أخي وأخواتي الأفاضل...

إلى أصدقائي الأوفياء...

إلى كل محب للعلم...

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

حمد عبدالله الشمري

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول المحبة المبعوث رحمة للعالمين .

انطلاقاً من قول المصطفى - صلى الله عليه وسلم - : " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "، فإنه من دواعي سروري أن أخط هذه الكلمات لأتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل لكل من كان عوناً لي وسنداً في إخراج هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر الدكتور/محمد عوض الهزيمة ؛ لرعايته لي في إنجاز رسالتي هذه ، ولمساعدته في التغلب على العقبات من خلال التواصل الفعال، ولتوجيهاته القيمة التي أدت إلى إخراج هذا العمل في صورته الحالية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العميق إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة آل البيت الذين كانوا على قدر أهل العزم.

والله ولي التوفيق

الباحث

حمد عبدالله الشمري

قائمة المحتويات

| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|--|
| ج | تفويض |
| د | إقرار والتزام |
| هـ | قرار لجنة المناقشة |
| و | اهداء |
| ز | شكر وتقدير |
| ح | قائمة المحتويات |
| ي | الملخص باللغة العربية |
| ك | Abstract |
| ١ | المقدمة |
| ٣ | اهمية الدراسة |
| ٤ | اهداف الدراسة |
| ٤ | مشكلة الدراسة وأسئلتها |
| ٥ | محددات الدراسة |
| ٥ | فرضية الدراسة |
| ٥ | منهجية الدراسة |
| ٥ | المتغيرات |
| ٦ | الدراسات السابقة |
| ٨ | ما يميز الدراسة |
| ٩ | الفصل الأول البيئة الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الكويتية |
| ١١ | المبحث الأول: البيئة الداخلية للسياسة الخارجية الكويتية |
| ١٢ | المطلب الأول: العامل التاريخي والعامل الديموغرافي (الجغرافيا السكانية) |
| ١٨ | المطلب الثاني: العامل الاقتصادي والسياسي |
| ٣٤ | المبحث الثاني: البيئة الخارجية للسياسة الكويتية الخارجية |
| ٣٤ | المطلب الأول: الكويت ودول الجوار الجغرافي العربي |
| ٣٩ | المطلب الثاني: الكويت والدول العربية الأخرى |

| | |
|-----|---|
| ٤٧ | الفصل الثاني أجهزة صنع القرار السياسي الخارجي الكويتي |
| ٤٨ | المبحث الأول: صانع القرار الأول ومدركاته السياسية |
| ٤٩ | المطلب الأول: الوحدة القرارية الرئيسية |
| ٦١ | المطلب الثاني: الوحدة القرارية الفرعية |
| ٦٧ | المبحث الثاني: الرؤى السياسية لأجهزة صناعة القرار الكويتي |
| ٦٨ | المطلب الأول: الرؤى السياسية تجاه الشؤون العربية |
| ٨٨ | المطلب الثاني: أدوار السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضايا العربية |
| ٩٣ | الفصل الثالث السياسة الخارجية الكويتية والقضايا العربي |
| ٩٤ | المبحث الأول: الدور الكويتي والقضايا السياسية العربية |
| ٩٤ | المطلب الأول: السياسة الخارجية الكويتية والنزاعات الخليجية |
| ٩٨ | المطلب الثاني: السياسة الخارجية الكويتية واشكاليات الواقع السياسي الخليجي (سحب السفراء) |
| ١٠٥ | المبحث الثاني: الدور الكويتي والقضايا الاقتصادية العربية |
| ١٠٥ | المطلب الأول: المساعدات الاقتصادية الكويتية للدول العربية. |
| ١١٣ | المطلب الثاني: المشاركة الكويتية الاقتصادية في حل الازمات العربية (مؤتمر المانحين) |
| ١١٧ | الخاتمة |
| ١١٧ | الاستنتاجات |
| ١٢١ | التوصيات |
| ١٢٢ | المصادر والمراجع |

ملخص الدراسة

السياسة الخارجية الكويتية ودورها في القضايا العربية (٢٠١٥-٢٠١٠)

إعداد

حمد عبدالله الشمري

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة

الملخص

استهدفت هذه الدراسة بيان الدور الكويتي الخارجي اتجاه القضايا السياسية والاقتصادية، وقامت الدراسة على فرضية مفادها "أن للسياسة الخارجية الكويتية دوراً هاماً على صعيد القضايا العربية وفي مختلف المجالات التي تحيط بالقضايا العربية"، وعلى سؤال محوري مفاده "ما الدور الذي تقوم به السياسة الخارجية الكويتية في القضايا العربية؟".

وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة عن سؤالها المحوري، فقد اتبع الباحث عدة مناهج

مستخدمة في البحث العلمي وهي (التحليلي - الوصفي - التاريخي وصنع القرار)

هذا وقد جاءت الدراسة مؤكدة لصحة الفرضية، وأوصلتنا إلى عدة استنتاجات أهمها من: أن السياسة الخارجية الكويتية نجحت إلى حد كبير في تبني سياسة الحياد وبناء العلاقات الدولية، كما لعبت الكويت دور الوسيط لعدة مرات بين الدول العربية، وأن للكويت دوراً متميزاً سواء على المستوى الإسلامي والعربي والخليجي.

وأوصت الدراسة بضرورة استثمار الجهد الكويتي في التعاون الدولي، مع إيلاء الاهتمام بعقد الندوات والمؤتمرات العامة التي من شأنها أن تجمع كافة الدبلوماسيين والسياسيين القدامى والحاليين للتعرف على ما تم إنجازه وتم التدخل فيه من قبل دولة الكويت، بالإضافة إلى ضرورة استثمار الجهد الكويتي في التعاون العربي من خلال جامعة الدول العربية.

The Kuwaiti Foreign Policy and Its Role Toward Arab Issues (2010-2015)

student preparation

Mohammed Abdullah Al-Shamari

Supervision

Prof. Dr. Mohamed Awad Al Hazaymeh

This study aimed explaining the Kuwaiti Role Toward Arab Issues, and the study on the hypothesis that "the Kuwaiti foreign policy an important role at the level of Arab issues in various fields that surround the Arab issues," and the key question that "the role played by the Kuwaiti foreign policy Arab issues"?.

To check the validity of the hypothesis and answer the pivotal question, the researcher followed several approaches used in scientific research.

This study was uncertain of the validity of the hypothesis, and brought us to several conclusions notably from: The Kuwaiti foreign policy has been largely successful in adopting a policy of neutrality and building international relations, also played Kuwait as a mediator for several times between the Arab countries, and that of Kuwait distinct role, both in the Arab and Islamic world and Gulf.

The study recommend the creation of records to ensure all efforts and mediations conducted by the State of Kuwait, as recommended by the need to invest in Kuwaiti efforts in international cooperation, with due attention to hold seminars and public conferences that would combine all diplomats and politicians to get to know what has been done and interfered with by the Kuwait.

المقدمة:

إن اهتمام المواطن المتزايد في العصر الحاضر بالسياسة الخارجية للدولة التي يعيش في كنفها وما يجب ان تكون عليه حسب وجهة نظره، يعني قذفه بالكرة في مرمى المنقذين واهل الاختصاص من القادة والسياسيين والاكاديميين والباحثين، لتفسير حركة سياسة دولتهم في سلسلة التفاعلات القائمة في النظام الدولي، والتي تسعى من خلالها عادة الى تحقيق مصالحها المختلفة، ومن المعلوم لدينا ان السياسة الخارجية وقراراتها لا تصنع بطريقة عشوائية، بل تتأتى بعد عملية عقلانية تأخذ بجميع المؤثرات وبطريقة محسوبة، وتحتاج الى ذكاء ومرونة لحل طرفي المعادلة التي يمثل طرفها الاول السياسة الخارجية، ويمثل الطرف الآخر الآثار الناتجة عن قراراتها من قبل الدول الأخرى.

إن مصاعب ومشكلات دراسة السياسة الخارجية كثيرة، ولا شك ان الباحث فيها وبين ثناياها يجد نفسه امام اختيار صعب، اذ عليه حصر جميع مصطلحاتها والعوامل المؤثرة فيها، والوقوف على الكيفية التي تصنع بها القرارات الخارجية، ومن ثم الربط بينها جميعا في اطار من التناسق والتكامل، وهذا يتطلب جهودا مضنية، لا لصعوبة الموضوع وقلة المصادر والمراجع وتبعثرها، بل باعتبار ان البحث في السياسة الخارجية يتناول مسائل يحوطها الغموض بسبب تباين آراء صناع القرار بين العلنية والسرية، وبسبب الحظر على تناول الوثائق لفترة زمنية طويلة، ناهيك عن التخوف من التعرض لبعض المسؤولين القائمين على صناعة القرار الخارجي وخاصة رئيس السلطة التنفيذية في دول العالم النامي.

يمكننا أن نقول أن مفهوم السياسة الخارجية هو خطة أو استراتيجية علنية تحكم عمل الدولة مع العالم الخارجي بما تملكه من مبدأ السيادة بما يتيح لها استخدام كافة امكانياتها المادية

والعسكرية والثقافية والإعلامية، وهي ليست قاصرة على الدول بل أن الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الإقليمية و المنظمات الدولية بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها التي يوجد مقرها فيها.

السياسة الخارجية كفاعل سياسي دولي تتأثر بحركة وإدراك ويتم ومعتقدات صانع القرار الذي يعتبر الموجه الرئيسي والمتابع المستمر لديمومة نشاطها وحركتها كونها الميدان الفعلي لوظيفته، إلا إن الآراء تضاربت حول مدى وحجم هذا التأثير فهناك رأي يقول إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي نابعة عن فعل مؤسساتي وتنظيمي وهيكلية وخاضعة بالوقت نفسه إلى معايير المشاركة السياسية لمؤسسات الدولة العليا وجهازها الحكومي والتشريعي ولهذا فإن دور صانع القرار يتقلص إلى الحد الأدنى ويصبح دوراً بسيطاً ومحدداً، لأن الدولة حسب أصحاب هذا الرأي هي منظومة مترابطة ومتكاملة من المؤسسات والهيئات والإدارات، وإن صنع القرارات يتم بطريقة المشاركة الفعلية للعديد من المنظمات والمؤسسات التشريعية وبالتالي فإن سياسة الدولة الخارجية ستصبح عبارة عن ناتج الحركة المؤسسية الهيكلية الداخلية للدولة.

ولا يفوتنا إن نذكر إضافة لما تقدم إن السياسة الخارجية هي وحدة كلية غير متجزئة ، فالأفعال السياسية الخارجية ناتجة عن عملية سياسية داخلية متكاملة تبدأ عند لحظة التفكير بقرار سياسي محدد وتنتهي إلى الحالة التي يتم فيها إخراج هذا القرار وترجمته إلى تصرف وسلوك ظاهر وبارز وملمس من قبل الدولة، هذه الأفعال قد تبدو للبعض على أنها أفعال متجزئة وبعيدة عن سياسة الدولة العليا ولكن حقيقة القول إن جميعها هي التي تشكل الإطار العام للسياسة الخارجية وعلى هذا الأساس فهي حركة علمية متكاملة مكونة من مجموع تلك الأفعال التي تؤدي إلى تحقيق أهداف مرتبطة بالاستراتيجية العليا، ومن هذا الباب تكتسب تلك

الأهمية والخصوصية في مجال عمل الجهاز الحكومي ويتم التركيز عليها في تحسين موقع الدولة في المجتمع الدولي وجعله فاعلاً ومؤثراً وذي مصداقية معلومة لدى الآخرين.

أولاً: أهمية الدراسة:

إن أهمية البحث هذا تنبع من كون العدد الكبير من أهل الاختصاص والقائمين على تعليم مادة السياسة الخارجية يدرسون تلاميذهم مساق السياسة الخارجية بطريقة نظرية بحتة، دون التطرق الى الكيفية التي يصنع بها القرار السياسي الخارجي ومن خلال اعطاء نماذج واقعية حية كأمثلة تطبيقية، مع بيان الوزن النسبي للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، وكيفية تفاعلها في دائرة متداخلة حتى يخرج القرار بالصورة التي يحقق بها أكبر المنافع ويدراً أكثر الاضرار.

تتبع أهمية دراسة السياسة الخارجية لدولة الكويت من عدة اعتبارات هي:

- أن القرار السياسي الخارجي له من الأهمية التي من خلاله يتم تحقيق أهداف الدولة أو قد يؤدي الى الاحباط ويحول دون تحقيق تلك الاهداف.
- أن الدولة الكويتية صغيرة في مساحتها وقليلة في عدد السكان قياسا للدول الاخرى الا ان مكانتها الدولية واضحة في التأثير على السياسات الخارجية الاخرى الامر الذي يؤدي الى ضرورة دراسة سياستها الخارجية تجاه القضايا العربية.
- ان للسياسة الخارجية الكويتية يد طولى في القضايا العربية حيث أن نشاطات هذه السياسة تنوعت بين التأييد والدعم المادي والمعنوي، مما يستوجب الوقوف على هذه النشاطات.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق ما يلي:

١. لقاء الضوء على السياسة الخارجية الكويتية من الناحيتين النظرية والتطبيقية واختيار الباحث السياسة الخارجية الكويتية كحالة تطبيقية تحديداً للاعتبارات الوارد ذكرها في أهمية الدراسة.
٢. وصف العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الكويتية.
٣. أبرز دور السياسة الخارجية الكويتية على اعتبار دور الكويت السياسي كعضو فاعل ونشط في جامعة الدول العربية.
٤. بيان دور السياسة الخارجية الكويتية في القضايا العربية السياسية والاقتصادية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في الدور الذي تقوم به السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضايا العربية وتدور مشكلة الدراسة حول سؤال محوري مفاده:

- ما الدور الذي تقوم به السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضايا العربية السياسية والاقتصادية؟

- ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- أ. ما السياسة الخارجية الكويتية؟
- ب. ما عوامل البيئة الداخلية التي تحكم السياسة الخارجية الكويتية؟
- ج. ما عوامل البيئة الخارجية التي تحكم السياسة الخارجية الكويتية؟
- د. كيف يتم تخطيط السياسة الخارجية الكويتية؟
- هـ. ما الدور الذي تؤديه على صعيد القضايا العربية السياسية والاقتصادية؟

حدود الدراسة:

إن هذه الدراسة تتناول السياسة الخارجية الكويتية للفترة الواقعة بين (٢٠١٠-٢٠١٥) على اعتبار عام ٢٠١٠ كان مليء بالأحداث السياسية والتي سبقت ما يسمى بالربيع العربي واما عام ٢٠١٥ وهو عام نهاية الدراسة لكون هذا العام تنتهي به المعلومات التي ترفد الحدث وتناولت الدراسة عدة قضايا عربية مثل (النزاع العماني الاماراتي - وقضية التبرعات للشعب السوري).

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية اساسية وهي "أن للسياسة الخارجية الكويتية دورها على صعيد القضايا العربية وفي مختلف المجالات التي تحيط بالقضايا العربية".

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المناهج الاكاديمية التي تستخدم عادة عند البحث في العلوم السياسية، ولما كانت هذه المناهج قد تداخلت فيما بينها حتى لكأنها شكلت قد شكلت منهاجا جديدا لحمته الاساسية المناهج الاكاديمية المتعددة والمعروفة- التحليلي والوصفي والتاريخي وصنع القرار بحيث كانت اهم مواصفات المنهج الجديد الصفة التوفيقية، لأنه لا يمكن باي صورة من الصور الاعتماد على منهج او عامل واحد في تفسير السلوك السياسي الخارجي للدولة.

المتغيرات:

١- المتغير المستقل: السياسة الخارجية الكويتية.

٢- المتغير التابع: القضايا العربية.

الدراسات السابقة:

دراسة اسيري (١٩٩٣) بعنوان "الكويت في السياسة الدولية المعاصرة".

تهتم الدراسة بسياسة الكويت الدولية من استقلالها عام ١٩٦١ حيث يغطي الباحث سياسة الكويت خلال ثلاثة عقود من الزمن، ويوضح الدور الي قامت به دولة الكويت في السياسة الدولية، ويتناول الكاتب اهداف السياسة الخارجية لدولة الكويت ويتطرق لمساعدات الكويت الى الدول الاخرى بالإضافة الى ايضاح موقف الكويت من الثورة الايرانية والحرب العراقية الايرانية، حيث قام الباحث في هذه الدراسة بتحديد أهم الأحداث الرئيسية التي واجهت السياسة الخارجية الكويتية منذ استقلال دولة الكويت في العام ١٩٦١ ولغاية حدوث الغزو والاحتلال العراقي لدولة الكويت في العام ١٩٩٠، وما تبع ذلك من تحركات للسياسة الخارجية الكويتية وجهود إقليمية ودولية أدت إلى تحرير دولة الكويت في العام ١٩٩١.

دراسة أسيري (١٩٩٥) بعنوان "النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات".

تعرض الدراسة دور الكويت في المجتمع الدولي وذلك منذ استقلالها عام ١٩٦١ ومساهماتها في جامعة الدول العربية ومواقفها الرسمية والمعلنة تجاه الدول، ويستعرض الكاتب التطورات التي مرت بها السياسة الخارجية الكويتية ويحاول ابراز اهم التحديات التي واجهت السياسة الخارجية لدولة الكويت، ويحاول الكاتب بيان اهم المبادئ التي تتصف وتتميز بها السياسة الخارجية لدولة الكويت ويستعرض العوامل المؤثرة فيها والتغيرات التي طرأت عليها وايضاح اسباب تلك التغيرات في السياسة الخارجية الكويتية حيث ان الدراسة تقدم فكرة شاملة عن النظام السياسي الكويتي وسلوكه الخارجي.

دراسة المرزوق (٢٠٠٣) بعنوان "المؤثرات الاقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق".

تهدف الدراسة الى معرفة السلوك الخارجي للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق حيث تبحث هذه الدراسة عن المراحل المختلفة التي مرت بها السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق والعوامل التي اثرت فيها منذ استقلال الكويت عام ١٩٦١ مرورا بالغزو العراقي ١٩٩٠ انتهاء بما حدث بعده حتى العام ٢٠٠١، وكما تهدف الدراسة الى معرفة طبيعة محددات وثوابت السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق.

دراسة حواش (٢٠٠٥) بعنوان "التفاوض في الازمات والمواقف الطارئة".

تتناول الدراسة مفهوم التفاوض وتبين اهمية التفاوض ومفهوم الازمة والمصطلحات المشابهة مركزة على اهمية الوساطة في الازمات والمواقف الصعبة وتطرق الكاتب الى اهم شروط ومقومات التفاوض وبيان المعوقات والعراقيل التي تفشل عملية التفاوض وكذلك اساليب اختيار وتدريب فريق التفاوض.

ويبين الكاتب المنهج التفاوضي بأنه طريقة موضوعية يتبعها المفاوض في دراسة وتتبع القضية التفاوضية ليس فقط لتشخيصها وتحديد أبعادها بشكل ما بل للإحاطة بكافة عناصرها وأسبابها ومؤثراتها، وعناصرها، وأطرافها المباشرة وغير المباشرة والعلاقات التي تربط عواملها الداخلية والخارجية، ووضع وصياغة أسلوب محدد لمعالجة الأنماط والجزئيات والعناصر الخاصة بالقضية التفاوضية سواء في إطارها الإجمالي العام أو نطاقها الجزئي الخاص.

دراسة الفضالة (٢٠١١) بعنوان "مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي".

تتناول الدراسة بحث مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي الكويتي المعاصر ممثلاً في كلمات الشيخ صباح الاحمد امير دولة الكويت خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٣م حتى سبتمبر ٢٠٠٧م وذلك خلال فترة توليه رئاسة الوزراء ورئاسة الدولة، وكان الهدف الرئيسي للدراسة التعرف على دوائر (مجالات) السياسة الخارجية لدولة الكويت والقضايا والقيم الاساسية محل الاهتمام، وتوجهات السياسة الخارجية الكويتية بشأنها وكيفية تعبير الخطاب السياسي الكويتي عن تلك التوجهات.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

وتختلف هذه الدراسة من الدراسات السابقة بأنها:

قد انفردت في بيان ارتباط السياسة الخارجية الكويتية بالقضايا العربية، وبيان الدور الذي تلعبه في هذه القضايا، بالإضافة الى أنها بينت دور السياسة الخارجية الكويتية في زيادة التعاون بين الدول العربية.

الفصل الأول

البيئة الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الكويتية

المبحث الأول: البيئة الداخلية للسياسة الخارجية الكويتية.

المطلب الأول: العامل التاريخي الديموغرافي:

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي والسياسي:

المبحث الثاني: البيئة الخارجية للسياسة الخارجية الكويتية

المطلب الأول: الكويت ودول الجوار الجغرافي:

المطلب الثاني: الكويت والعلاقات العربية والدولية:

الفصل الاول

البيئة الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الكويتية.

تلعب البيئة دوراً كبيراً في صناعة السياسة الخارجية لأي دولة من الدول، وتؤثر في صناعة القرار لكون تملي على صناع القرار إملاءات مزعومة، ولا يستطيعون إغفالها لكونها من العوامل التي تشكل ضغوطات على صناع القرار لا يستطيعون التحرر منها.

أن السياسة الخارجية تلعب بها عوامل داخلية واخرى خارجية تشمل العوامل الداخلية بما تكتنزه البيئة الداخلية للدولة أي دولة من عوامل ايجابية أو سلبية قد تؤثر في اتخاذ هذا القرار أو ذلك، وكذلك عوامل خارجية تعمل كمحددات لتلك السياسة.

وفي هذا الفصل سنتناول البيئة الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الكويتية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الاول: البيئة الداخلية للسياسة الخارجية الكويتية.

المبحث الثاني: البيئة الخارجية للسياسة الخارجية الكويتية.

المبحث الاول

البيئة الداخلية للسياسة الخارجية الكويتية

هناك عدة عوامل فاعلة في البيئة الداخلية للسياسة الخارجية الكويتية، ويمكن حصرهما في

العوامل التالية:

العامل التاريخي والعامل الجغرافي والعامل الاقتصادي والعامل السياسي، إذ تبدأ هذه العوامل الأهم في صناعة السياسة الخارجية الكويتية، وصانع القرار يتكأ عليها عند اتخاذ قراره ولما كانت دولة الكويت أحد لدول التي تملي عليها بيئتها الداخلية اتخاذ سياسة خارجية معينة فأنا وإدراكا لأهمية هذه العوامل سنتناولها في البحث وفي مطلبين أساسيين هما:

المطلب الاول: العامل التاريخي والعامل الجغرافي والسكاني.

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي والسياسي.

المطلب الاول: العامل التاريخي والعامل الديمغرافي (الجغرافيا السكانية)

يشكل التاريخ حلقة ذات اهمية في سياسة اي بلد من البلدان كما يشكل الموقع الجغرافي نفس الاهمية وبالتالي فإننا سنتناول تاريخ الكويت وجغرافية الدولة في فترتين اساسية هما:

اولاً: تاريخ دولة الكويت

يعود الوجود الحضري في منطقة الكويت إلى أكثر من أربعة آلاف سنة كما تشير بقايا الآثار الحضارية التي عثر عليها في المنطقة- ويرجع ذلك إلى موقع الكويت الفريد الذي جعلها حلقة وصل برية وبحرية بين أجزاء العالم القديم- ومركز تجمع وتوزيع لحضارات مختلفة- وموقعا استراتيجيا مهما يتحكم في الممر إلى تلك الحضارات والأسواق- فقد كانت كاظمة (وهو أحد الأسماء القديمة للمنطقة) محطة للقوافل القادمة من بلاد فارس وما بين النهرين إلى شرقي الجزيرة وداخلها- وكانت . ولمدة طويلة . الرابط التجاري بين عالم المحيط الهندي وبلاد الشام وأوروبا- فعندها نقطة التقاء أحد أطول طرق التجارة في العالم القديم وأهمها. كما كانت فيلكا بما تحتويه من آبار ومياه عذبة محطة للسفن التجارية التي تصل بين المواني الواقعة عند رأس الخليج وبقية الأجزاء الجنوبية منه في طريقها إلى عمان والهند وشرقي إفريقيا (مركز البحوث والدراسات الكويتية، تاريخ الكويت).

ورغم السلطة المطلقة غير المحدودة التي تمنحها التقاليد البحرية للنوخذة (القبطان)- فإن روايات التاريخ وشهادات البحارة تطلعننا على أن النوخذة الكويتي بعامة- كان مثلاً في التمسك بالعدل والأمانة- لا يفرط في فلس واحد من حق البحارة أو السفينة أو التاجر الذي ائتمنه عليها- وكان يتعامل مع البحارة بروح الأب الوالد ويعطي القدوة من نفسه- فانعكس ذلك على مجتمع

السفينة بهجة تتردد فيها الأغاني التي يصدح بها البحارة- وتعاوننا صادقاً وبذلاً لا حدود له- ونجاحاً للرحلة وعائداتها (مركز البحوث والدراسات الكويتية، تاريخ الكويت).

وكان الشق الآخر من نشاط مجتمع الكويت في بواكير نشأته يتمثل في النشاط البري الذي سارت به القوافل الضخمة بما تحمله من تجارة ومسافرين إلى دمشق وحلب في الشمال- وكانت القافلة تضم كما ذكر لنا الطبيب الإنجليزي «إدوارد إيفز» عام ١٧٥٨م في تقريره . حيث كان يزمع السفر مع إحدى هذه القوافل . خمسة آلاف جمل وألف رجل يقودونها- الأمر الذي يوضح حجم هذا النشاط التجاري البري- كما يوضح مقدار النفوذ السياسي الذي يحظى به حاكم الكويت في داخل الجزيرة العربية وقدرته على تأمين الطريق لتلك القافلة الكبيرة لتصل إلى هدفها النهائي (مركز البحوث والدراسات الكويتية، تاريخ الكويت).

وقد واجه مجتمع الكويت في نشأته وعلى مدى تاريخه الذي ينوف على ثلاثة قرون أطماعاً وصراعاً لقوى كبرى نتيجة لنشاطاته النامية وازدهاره وظهوره كقوة مؤثرة في محيطه- ولموقعه الاستراتيجي في الخليج العربي الذي أصبح في هذه الفترة جاذباً للأطماع- وبالتالي مثيراً للصراعات بين القوى الراغبة في السيطرة على خطوط المواصلات العالمية التي تمثل الكويت حلقة وصل كبرى بين أجزائها (مركز البحوث والدراسات الكويتية، تاريخ الكويت).

وقد نجحت الكويت في الحفاظ على طابعها ووجودها كيانا حضارياً متميزاً ذا طبيعة مدنية بحكم الدور التجاري البحري لأبنائه- بينما غلب على الكيانات السياسية المجاورة نمط اجتماعي واقتصادي مختلف تراوح بين النمط الإقطاعي والنمط البدوي الذي لم ينتقل إلى مرحلة المجتمع المستقر (مركز البحوث والدراسات الكويتية، تاريخ الكويت).

ثانياً: جغرافية دولة الكويت

أ- العامل الجغرافي: ويتناول الموقع والحدود والمساحة والسطح والمناخ وستتناوله على النحو الآتي:

١. الموقع: الكويت جزء من الوطن العربي الكبير، وركن من أركان الجزيرة العربية الشمالي الشرقي بين خطي الطول ٤٦ و ٤٨ شرقاً والعرض ٢٨ و ٣٠ شمالاً على التقريب، أما موقعها بالنسبة للخليج العربي فتقع في الشمال الغربي منه مكونه نصف دائرة ممتدة إلى الجنوب على ساحل الخليج العربي.



٢. حدودها: أما حدودها فيحدها من الشمال وشيء من الغرب الجمهورية العراقية_ لواء البصرة_ أما من الجنوب والغرب فتحدها المملكة العربية السعودية، ومن الشرق الخليج العربي الذي يتفرع منه خليج الكويت.
٣. مساحتها: تبلغ مساحة الكويت خاصة نحو خمسة عشر ألفاً (١٥٠٠٠) كيلو متر مربع، وجنوب الكويت تقع المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية ووجود هذه الأرض محايدة بين الجانبين نتيجة خلاف حول الحدود لم يتفق عليه بعد، ومساحة المنطقة المحايدة

خمسة آلاف وسبعمائة (٥٧٠٠) كيلو متر مربع وهي تحت حكم البلدين (مختصر تاريخ الكويت، ٢٥:٢٠٠٨) (١)

٤. **السطح:** يتكون سطح الكويت من سهول منبسطة رملية بوجه عام تكتنفها بعض التلال القليلة الارتفاع وينحدر السطح انحداراً تدريجياً من الغرب إلى الشرق على شكل تموجات خفيفة متباعدة وفي جملة أماكن وبخاصة في الجنوب نرى بعض التلال على شكل القباب الملائمة لتجمع الزيت كما في منطقة واره البرقان وليس بالكويت الآن جبال سوى جبل وارة في الجنوب الذي يقدر ارتفاعه بنحو (٢٥٠) متراً وسلسلة تلال غرضن في الشمال وهي ممتدة على الساحل الشمالي من الجون شرقاً وغرباً وتقدر مساحته من الصبية إلى الجهراء بنحو (٢٨) ميلاً ويسمى سفحه الموالي للبحر (الباطن)،

ثم بعض المرتفعات وأهمها تلال مناقيش على مسافة (٢٥) ميلاً غربي الكويت وجبال الزور في شمال الجون يتلوها تلال اللياح وبينهما تمتد كراع المرو في الركن الغربي يمتد سهل الدببة الصحراوي المتسع (الربيعان، ٢٠٠٨: ٣٣).

ومن أشهر الأودية في الكويت وادي الباطن وهو ملتقى الحدود الكويتية العراقية وإلى الشرق تمتد خطوط من التلال المستطيلة تشقها أودية جافة كثيرة، وفي غرب البلاد يمتد وادي الشق من الشمال إلى الجنوب، وليس في الكويت أنهار ولا عيوب اللهم إلا موارد المياه التي تحدثت عنها الأخبار وآباراً متناثرة اندثرت وأزيل معظمها بعد الاستغناء عنها بتكرير ماء البحر المالح ليكون صالحاً للشرب والري، أما الأمطار فتكثر في الشتاء غالباً بغزارة فتكسو الأرض في فصل الربيع حلة خضراء يخرج الناس إلى البر وقتها للاستحمام والراحة، أما تربة الكويت فهي خصبة في الشمال طينية رملية في الجنوب والساحل ينخفض بوجه

(١) قسمت أرض المحايدة، أصبح النفط مشتركاً.

عام، ومع مزيد من الأسف ليس في الكويت من الغلات ما يستحق الذكر سوى البترول المموج تحت أرضها، لذا فإن الكويت تستورد جميع ما تحتاج إليه من الخضروات والفواكه والأطعمة وغيرها من الخارج ولا سيما البلاد العربية (بوير، ٢٠١١: ١١٩).

٥. المناخ: جو الكويت على العموم حار قاري يميل إلى البرودة إذا هبت الرياح الشمالية الغربية، والشتاء فيها مطير دافئ والطقس في الشتاء منعش جميل في النهار وبارد في الليل.

أما في الصيف فحار جاف لا تتاله الرطوبة إلا نادراً إلا أنه يخفف وطأته نسيم البحر وبرودة الصحراء المجاورة السريعة ليلاً، وتبدي الحرارة في فصل الصيف من مايو إلى سبتمبر إلا أن قسوتها في شهري يوليو وأغسطس حيث تتعدى أحياناً إلى (٥٠) درجة مئوية.

وأما في الشتاء فتتخفف البرودة من ديسمبر إلى فبراير حتى لتبلغ أحياناً الصفر المئوي، والخريف قصير للغاية.

وأما في الربيع فيعتدل الجول وتكتسي الأرض حلة خضراء في فبراير ومارس وأبريل، ولكن سرعان ما تنتهي هذه البهجة ويسود الصيف.

وأما الرياح فمعظمها شمالية غربية كما يوجد بعض الرياح المحلية الرطبة الكوس في فصل الصيف وهي جنوبية شرقية وهناك رياح السهيل الجافة (الخرجي، ٢٠٠٥: ٦٧).

٦. العامل السكاني: سكان الكويت كانوا عام ١٩٢١م يبلغون نحو خمسة عشر ألفاً يزيدون وينقصون على فترات من الزمان حسب توافر أسباب المعيشة ويذكر بعض المؤرخين أنهم بلغوا في تلك الحقبة أكثر من الخمسين ألفاً، وينحدر سكان الكويت من أصل عربي حيث هاجرت إليها هذه الألوفا من جزيرة العرب الذين يتكونون من العشائر العربية

البدوية ينتمون إلى قبيلة عنزة المشهورة في نجد والتي ينتمي إليها آل الصباح حكام الكويت وآل سعود حكام المملكة العربية السعودية وآل خليفة حكام البحرين وغيرهم ممن ينتمون إلى هذه القبيلة من العائلات والأسر والبيوتات، بالإضافة إلى قبائل أخرى مثل شمر والظفير ومطير وعتيبة والعجمان وبنو هاجر وبنو تميم وبنو خالد والرشايدة والعوازم والعداوين والحروب والصلب وبعض القبائل الأخرى نذكرها على سبيل المثال وليس الحصر، وتواجد القوم من هذه القبائل المتعددة مرهون بظروفهم المعيشية وتعصباتهم القبلية والسياسية.

أما الآن فسكان الكويت معظمهم من البلاد العربية والإسلامية فقد هاجر إليها كثير من النجديين والعمانيين وأهل البصرة والقناعات وبعض الشيعة من الإحساء والقطيف وأخيراً من سوريا ومصر والعراق ولبنان والأردن وفلسطين واستوطنها كثيراً منهم، كما أن هناك جالية إيرانية كبيرة وبعض أفراد من الهنود والباكستانيين، ولا يوجد في الكويت أجانب غير العرب مستوطنون سوى بعض الإيرانيين العجم أهل فارس كما ذكرنا إلا نفر قليل من الهنود والإنجليز والأمريكان والصوماليين الذين حضروا للعمل في شركة نفط الكويت.

وقد بلغ سكان الكويت حسب إحصاء دائرة الشؤون الاجتماعية لسنة ١٩٥٧م (٢٠٦١٧٧) نفساً إلا أن هذا العدد من الأنفس قد زاد في الثلاث سنوات التالية زيادة ملحوظة، وعدد السكان في الكويت يتزايد عاماً بعد عام حتى وصل في العام ١٩٦١ إلى نحو ربع المليون نسمة (بركات، ١٩٨٤: ٨٥-٨٦).

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي السياسي

يلعب هذان العاملان دوراً كبيراً في صناعة السياسة الخارجية الكويتية واتخاذ قراراتها ولأهمية

هذان العاملان فأنا سنتناولها في الفقرات الرئيسية التالية

أولاً: العامل الاقتصادي الكويتي:

مشكلة المشكلات ومعضلة المعضلات هي قضية الماء في الكويت وعدم وجوده فيها، وإن كانت أرضها خصبة وصالحة للزراعة بجميع أنواعها، لذا فالكويت ليست بلداً زراعية ولا صناعية لحداتها وقلة السكان فيها فأهم ما يشتغل به السكان في الماضي ويعتمدون عليه في معيشتهم هو صيد الأسماك وبناء السفن والغوص على اللؤلؤ في أعماق البحار والتجارة مع الهند وبلاد الخليج العربي، وقد أكسبت الأسفار البحرية البعيدة المدى والأعمال التجارية المتنوعة أهل الكويت خبرة وعلماً في معرفة البلاد وطرق البحار، وأعطتهم مهارة في التجارة وإدارتها حتى اشتهروا في الخليج العربي، وأقرأ إن شئت كتاب (دليل المحترار في علم البحار) المطبوع في الهند الذي مضى على تأليف أكثر من أربعين (٤٠) عاماً لمؤلفة عيسى القطامي الكويتي، لتقف على مدى ما وصلوا إليه من خبرة مع أميتهم وجهل من حولهم (قلعجي، ١٩٧٥: ٩٧).

أما ما كان يزرع في الكويت في الماضي فمن الخضروات: الطماطم والبصل والثوم والكرات والفجل والجزر ومن الفاكهة: قليل من البلح والبطيخ (الشمام) والخيار والنبق (كنار) والقثاء، ومن علف الحيوان الأعشاب والبرسيم (الجت) وقليل من الشعير والحنطة وغير ذلك، أما اليوم حين اتسعت الكويت وعمت الثروة وكثرت أسباب المادة صارت الزراعة محدودة للغاية وإن كان هناك بعض البساتين والحدائق في المدارس والبيوت والشوارع والبيوت، وتبذل العناية في الوقت الحاضر لغرس الأشجار، وتوجد محطة للتجارب الزراعية تشرف عليها الحكومة وينتظر أن

تكون الزراعة ذات أهمية في المستقبل عندما تسال مياه شط العرب إلى الكويت من الجمهورية العراقية (الحمد، ٢٠٠٨: ٧).

أما الصناعة: فتوجد النجارة والحياكة البسيطة للعباءة العربية والحدادة والصياغة لحلي النساء من الذهب والفضلة وعمل السكاكين والطارق وآلات الهدم والبناء، وأهم الصناعة في الماضي هي بناء السفن الشراعية على مختلف أحجامها وأنواعها ومصايد السمك "الشباك" ومنها الحظور المتنوعة، أما الآن فتوجد في الكويت صناعات محلية قليلة مثل صناعة الصابون والأثاث وقوالب الطوب من الاسمنت، وأهم ما في الكويت من أعمال هو استخراج البترول والتجارة، والبناء وصيد السمك.

وقد أكسب الكويت موقعها الجغرافي الممتاز أهمية تجارية مع بلاد الخليج، كما كان للكويت شأن في الغوص على اللؤلؤ حتى أن سنة ١٣٤١هـ _ ١٩٢٢م بلغ عدد العمال عشرة آلاف (١٠٠٠٠) عاملاً، كما بلغ عدد السفن التي تستعمل فيه نحو (٨٠٠) سفينة، ولكن عدد السفن والعمال نقص كثيراً في العشر السنوات الأخيرة بسبب النطاق التجاري بين الكويت ونجد من جهة في عهد الحاكم الشيخ سالم المبارك والكساد الذي حل بتجارة اللؤلؤ بظهور اللؤلؤ الصناعي عند اليابان من جهة أخرى (بوير، ٢٠٠٩: ٢٥).

أما الآن فلا يبلغ عدد العمال الذي يشتغلون في صيد اللؤلؤ وربما قلوا عن ذلك أخيراً (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف، وتعتبر التجارة الآن حرفة أساسية في الكويت. وقد نجح الكويتيون نجاحاً كبيراً في الأعمال التجارية وبخاصة ما يتعلق بتجارة (الترانسيت)، وأكثر الدول تجارة مع الكويت بريطانيا وأمريكا، وتتعامل مع مختلف الدول العربية والعالمية في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا واستراليا، وأن أكثر المواد استيراداً هي المواد الغذائية والسيارات والاسمنت والزجاج وأدوات

الكهرباء والأقمشة وغيرها، ويجرى الآن العمل على توسيع وتعميق ميناء الكويت تمشيًا مع ازدياد الحركة التجارية في البلاد (الفرحان، ١٩٨٤، ص ٨٩).

الغوص على اللؤلؤ:

كانت حرفة الغوص على اللؤلؤ مهمة في اقتصاد الكويت قبل النفط وكانت هناك فئتان من المجتمع تعيشان على هذه الحرفة هما: التجار والبحارة، وهناك مسميات عديدة للفئات على ظهر السفينة مثل: الغواصين، والطواشين، والسيوب. وكان اللؤلؤ الطبيعي مزدهراً في التجارة العالمية، ويدر أرباحاً كبيرة حتى الثلاثينيات من القرن العشرين عندما ظهر اللؤلؤ الصناعي الياباني، لقد كانت مجموعة سفن الغوص الكويتية في العقد الأول من القرن العشرين حوالي ٤٦١ سفينة وعدد البحارة ٩٢٠٠ بحار وارتفع محصول الغوص في تلك الفترة من نهاية القرن التاسع عشر حتى العقد الثاني من القرن العشرين، لكن المستفيد الحقيقي والأساسي هم أصحاب السفن من التجار. وكانت ظروف البحارة قاسية لكن لم تكن ظروف المعيشة على الأرض بأفضل منها أثناء ركوب البحر (بركات، ١٩٨٤: ٦٦).

وحيثما أخذت أعمال النقل البحري واستخراج اللؤلؤ بالانحدار منذ العشرينيات من القرن العشرين لأسباب كثيرة تعود إلى عوامل خارجية وأهمها التطور في صناعة السفن إذ حلت السفن البخارية محل السفن الشراعية، وصناعة اليابان للؤلؤ الصناعي تضرر العاملون في ذلك المجال في منطقة الخليج العربي، لما كان اللؤلؤ الطبيعي يؤدي دوراً مهماً في التجارة الدولية آنذاك، ولما كان الخليج العربي مصدرة الرئيسي، والكويتيون قد نشطوا في الغوص في أعماق البحر للحصول عليه، فإن ذلك يعني أن هذه الحرفة كانت مهمة في الاقتصاد الكويتي وفي النشاط التجاري الذي مارسه الكويتيون قبل النفط وقبل اكتشاف اللؤلؤ الصناعي الياباني. (الفرحان، ٦٠)

وقد بنى الكويتيون سفناً خاصة للغوص، وهي تختلف في حجمها عن تلك التي تقوم بنقل البضائع، وتذهب إلى مسافات بعيدة خارج الخليج العربي في البحر الأحمر، والمحيط الهندي وشرقي آسيا، ورغم ما يصاحب مهنة الغوص من متاعب ومشاق في ظل الأدوات التقليدية التي كان يستخدمها الغواصون إلا أنهم برعوا فيها، وصمدوا وتحملوا لأنها أحد المصادر الأساسية لرزقهم، ولأنهم اعتادوا عليها وتدريبوا على ممارستها سنوات طويلة (قلعجي، ١٩٧٥: ٤٥).

وأما بعد النفط فالاقتصاد أخذ دوران جديان هما:

وأما بعد استخراج النفط فالاقتصاد أخذ دوراً جديداً، "ومما يثير هيكل الاقتصاد الكويتي تحديداً أمام الاقتصاديين من خبراء التنمية من حيث إن الاقتصاد الكويتي لا يندرج بسهولة تحت أي من التصنيفات التقليدية العامة للدول المتقدمة أو المتخلفة، فقد أسهمت سرعة التغيير في إخفاء الفروق المميزة بين هذه وتلك لدرجة أن الاقتصاد الكويتي أصبح يجمع بين السمات الواضحة المعالم لكل منهما، فمن جهة نجد أن الاقتصاد يتميز بزيادة فائض رأس المال فليس هناك دولة في العالم تشبه الكويت من حيث سرعة تطورها (ما عدا الدول العربية الخليجية)، فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي منذ منتصف الخمسينيات، وظل ثابتاً نسبياً في حدود ٧.٧% في المتوسط، كما أن دخل الفرد في الكويت هو أعلى دخل في العالم، ومعدلات الادخار فيها تعتبر من أعلى المستويات، فضلاً عن أن ميزان مدفوعاتها في حالة فائض مستمر، وكل هذه دلائل تشير إلى اقتصاد متقدم، غير أن هناك من جهة أخرى سمات واضحة للتخلف، ومن هذه عدم كفاية الموارد المحلية من الأيدي العاملة المدربة فنياً والاعتماد الكامل على استيراد السلع الإنتاجية والاستهلاكية، والاعتماد المفرط للاقتصاد على إنتاج وحيد هو النفط، كما تتميز الكويت أيضاً بضيق نطاق سوقها، وهو أمر راجع إلى قلة عدد سكانها (الفرحان، ٢٣).

النظام الاجتماعي والاقتصادي في الكويت هو نظام يعتمد على الاقتصاد المختلط، إذ يؤدي القطاع العام والخاص دورهما في النظام في إطار ديمقراطية برلمانية وأسرة تتوارث الحكم، وفلسفة قائمة على توفير دولة الرفاهية، والمزج بين الأنشطة الخاصة والعامة ينتج نشاطاً مشتركاً كقطاع ثالث، ولما كانت المنافع الرئيسية المستمدة من صناعة النفط هي مالية فلا بد أن يتحدد الأثر النهائي لهذه الصناعة في الاقتصاد الكويتي بمقدار المخصصات التي ترصدها الحكومة عند توزيع عائدات النفط على مختلف قطاعات الاقتصاد، وقد يكون التخصيص أمثلاً أو غير أمثلاً (بوير، ٢٠١١: ٥٠).

وتتلخص المشكلات الاقتصادية بثلاث مشكلات أساسية:

- ١- مشكلة توليد الدخل كون النفط المصدر الرئيسي للدخل ومعرضاً لعدم الاستقرار.
- ٢- إن عائدات النفط تزيد إلى حد كبير جداً على مقدرة البلاد على الإنفاق (المقدرة الاستيعابية).
- ٣- مدى كفاية الأدوات اللازمة لتنفيذ السياسة الاقتصادية، فانهدام الضرائب وجمود أسعار الفائدة، وغياب الدين العام، ونقص الأدوات المالية، كل ذلك قيد مقدرة الحكومة على التحكم في السيولة النقدية والتضخم النقدي (الحمد، ١٣).

مع إنتاج النفط بكميات تجارية وتصديره للخارج في المجتمع الكويتي أصبح الاعتماد على هذا العنصر الاقتصادي أساسياً في حياة هذا البلد وكل بلدان الخليج العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومنذ بداية الخمسينيات تغيرت ملامح هذه الإمارة ليس على المستوى الاقتصادي فقط ولكن أيضاً على المستوى الاجتماعي والسياسي نتيجة لتأثير العائدات النفطية، إذ ارتفع دخل الفرد فارتفع مستوى المعيشة، وأصبحت بلداً جاذباً للوافدين من الخارج للعمل في مختلف

القطاعات بسبب قلة السكان والتوسع في المشروعات التنموية. كذلك فإن ذلك التطور السريع قد صاحبه سلبيات وإخفاقات اجتماعية واقتصادية لكنه حتم تطوراً أساسياً مواكباً حتى غدت الكويت مؤهلة لتصبح دولة مستقلة بالمنطقة، وأصبح أهم معال ذلك الاستقلال هو الحياة الديمقراطية النهج الذي اختارته لتطورها بدءاً من الدستور المتطور الذي أقره مجلس تأسيسي منتخب عام ١٩٦٢ والذي كان بداية حياة نيابية مر عليها حتى الآن أكثر من ثلاثة عقود، ومسيرة النفط في الكويت تمتد إلى قبيل الحرب العالمية الأولى عندما توفرت المعلومات أثناء المسح الجيولوجي للمنطقة كلها بأن هناك كميات من النفط تختزنها هذه الأرض، ويستفاد من المعلومات الأولية أنها كميات جيدة وقد تكون تجارية (رواد الديمقراطية، ٢٠٠٨: ٧٦).

ثم بدأت تلك المرحلة بالكشف عن النفط واستمرت حتى منتصف الثلاثينيات عندما تيقنت الشركات النفطية الأوروبية أن النفط متوفر في أرض الكويت عام ١٩٣٦ بكميات كبيرة، عندها كانت الظروف الدولية تتجه نحو توتر في العلاقات الدولية، وشبح حرب عالمية أخرى يلوك في الأفق فلم يبدأ إنتاج النفط الكويتي وتصديره إلا بعد الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٦. ودخلت الشركات البريطانية والأمريكية في منافسة حادة حول نفط المنطقة انطلاقاً من النظرية الأمريكية التي أطلقها ويلسون رئيس الولايات المتحدة عام ١٩١٩، وهي سياسة الباب المفتوح.

وتعني عدم احتكار قوي معينة ويقصد بها الدول الاستعمارية التقليدية بريطانيا وفرنسا لاقتصادات هذه المنطقة والعالم، وتمكنت الولايات المتحدة من أن تصبح قوة منافسة ومؤثرة في مجال النفط وحصلت على حصة من امتيازات النفط في منطقة الخليج العربي والجزيرة ومنها الكويت (الربيعان، ٢٠٠٨: ٧٠).

النفط:

حصلت بريطانيا على امتياز التنقيب عن النفط في الكويت في ٢٧ أكتوبر ١٩١٣، فقد استغلت السلطات البريطانية معاهدة ١٨٩٩ لتحكّر امتياز النفط الكويتي، وجاء ذلك التحرك البريطاني باتجاه نفط الخليج بعد اكتشاف النفط في إيران والعراق، وحاجة بريطانيا الشديدة إلى النفط في ذلك الوقت (الخترش، ١٩٨٤: ٨٤).

وكانت شركة البترول الإنجليزية الفارسية The Anglo Persian Oil Co أول شركة حصلت على امتياز التنقيب عن النفط في الكويت بجهود بذلها هولمز المتعهد النفطي، وببرسي كوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج. وتعثّر البحث عن النفط في الكويت خلال الحرب العالمية الأولى لأسباب عديدة منها ظروف الحرب نفسها، ثم إن المسح الجيولوجي لم يكن مشجعاً آنذاك، وقد عادت الشركة نفسها لتكرّر محاولاتها مرة أخرى بعد انتهاء الحرب وبالتحديد منذ عام ١٩٢١، ورغم توفر المعلومات عن وجود النفط إلا أن الشركة رأت التركيز على المناطق التي بدأ الإنتاج الفعلي منها وعدم إنفاق الأموال الطائلة على عمليات البحث. ومع ذلك فإن السياسة البريطانية كانت حريصة على نفط الكويت والمناطق الأخرى في الخليج بدليل الدور الذي قامت به في اتفاقية العقير حول امتياز التنقيب عن النفط، وهذه المرة استجدت ظروف عديدة منها التنافس البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج، واتفاقية الخط الأحمر، وقد حصل هولمز على امتياز التنقيب عن النفط في الكويت في الوقت الذي أبدت مرة أخرى شركة البترول الإنجليزية الفارسية استعدادها للقيام بأعمال البحث الجيولوجي في الكويت (الخرجي، ٢٠٠٥: ٤٥).

كذلك تقدمت في عام ١٩٣١ الشركة الشرقية والعامية والسنديكيت وهي أمريكية بطلب البحث عن النفط في الكويت التي تحمل الشروط نفسها التي ضمنها في امتياز البحرين، وبدأ التنافس يشتد بين الإنجليزي والأمريكان، وانتهت تلك المنافسة ليحصل الإنجليز والأمريكان على امتياز النفط الكويتي مناصفة. لقد كانت المشكلة التي واجهت الشركات والأفراد المتعهدين للتنقيب عن النفط في الكويت هو طلب وزارة المستعمرات البريطانية عام ١٩٢٨ الذي يشترط الجنسية البريطانية أساساً تسمح بموجبه الكويت بالمسح الجيولوجي والتنقيب عن النفط، ولكن هذه المسألة تم الاتفاق بشأنها، وكان الحل لمسألة التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الكويت يتركز حول اتفاق لشركة مشتركة بريطانية - أمريكية يعطي لها امتياز البحث والتنقيب عن النفط في الكويت، وبناء على ذلك تكونت "شركة نفط الكويت المحدودة عام ١٩٣٤ لكل طرف ٥٠% من رأس مالها وهذه الشركة هي دمج للشركتين البريطانية والأمريكية اللتين سبق ذكرهما، وحصلت الشركة على امتياز التنقيب عن النفط واستغلاله في الكويت في ٢٣ ديسمبر عام ١٩٣٤. وقد أعقب حصول شركة نفط الكويت على امتياز النفط البدء في عمليات التنقيب، ولم تمض سوى بضعة أشهر حتى اكتشفت البئر الأولى للنفط في منطقة بحرة، لكن لم تتضح أهمية نفطها وكميته، فتم تركها والحفر في مكان آخر، وفي شتاء ١٩٣٧ اكتشف النفط بكميات كبيرة في منطقة بركان، وقد أعقب ذلك حفر آبار أخرى في عامي ١٩٣٦ و ١٩٤٢ في المنطقة نفسها وكانت النتائج مشجعة جداً، وبسبب ظروف الحرب العالمية الثانية توقف العمل والتنقيب في الكويت حتى نهاية الحرب إذا استؤنف قبل نهاية عام ١٩٤٥، وفي العام التالي ١٩٤٦ بدأ تصدير أول شحنة من النفط الكويتي. ثم حفرت بئر جديدة في الموقع عام ١٩٥١ ثم في الأحمدية عام ١٩٥٣، ودلت نتائج الإنتاج على وجود النفط بكميات تجارية، واستمر الحفر والتنقيب في الأماكن الأخرى من صحراء الكويت في الأعوام ١٩٥٩ و ١٩٦٠. ونتيجة لذلك الإنتاج تحولت

الكويت من إمارة صغيرة تعيش على موارد متواضعة وبسيطة إلى كيان شهد تطوراً سريعاً وكبيراً في مختلف الميادين في فترة زمنية قياسية في عمر الدول. ومع حصول الكويت على استقلالها وتحولها من إمارة إلى دولة وزيادة عدد سكانها أخذت النهضة تدب في حياتها، كذلك فإن الكويت فيعهد الاستقلال والديمقراطية عملت على تحسين مواردها بالالتفات إلى النفط والاهتمام به لأنه المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه، وذلك بالنظر في الاتفاقيات النفطية السابقة وبتأهيل الكوادر الفنية الكويتية للعمل في مجال النفط، وقد أولت اهتماماً بتكرير النفط وتصنيع مشتقاته، وفتح المجال أمام الشركات العالمية الأخرى للتنافس على شراء النفط وتسويقه مع التركيز على دور شركة البترول الوطنية (قلعجي، ١٩٧٦: ٧٠).

-تبرز أهمية النفط من خلال ما يلي:

أ. التجارة الكويتية في الحقبة النفطية:

مع ازدياد دخل الكويت من النفط زادت حاجات المجتمع الكويتي الاستهلاكية فزادت كميات السلع المستوردة في الخمسينيات من القرن العشرين، وذلك يعني انتعاش النشاط التجاري، وزادت بشكل مطرد في العقود التالية مع الزيادة فيعدد السكان، والزيادة فيالدخل، والزيادة في عدد الوافدين من الخارج للعمل في الكويت. والمواد المستوردة في الحقبة النفطية تختلف في نوعها، وحجمها، وسعرها عن المواد التي كانت تستورد قبل النفط، ذلك لا يعني أن المواد التي كانت تستورد في السابق لم يعد يتم استيرادها، فالاستيراد في الحقبة النفطية قد شمل السيارات والمعدات الكهربائية ومواد البناء والمواد الغذائية، لكن هناك ظاهرة مشتركة بين الحقبة قبل النفط والحقبة النفطية وهي استيراد كميات فائضة عن حاجة السوق المحلي ولذلك يتم إعادة تصديرها إلى المناطق المجاورة، وأن حجم المواد التي يعاد تصديرها كان أكبر من السابق، وأكثر تنوعاً

ودخلته مواد جديدة عديدة. أما الجهات التي كانت الكويت تستورد منها ولا تزال فهي الدول الأوروبية والهند والدول المجاورة مثل العراق وإيران، واتسعت قاعدة الدول التي تصدر للكويت لتشمل معظم دول العالم في أوروبا والأمريكيتين وشرقي آسيا وأفريقيا (الحمد، ١١٥).

أما الحديث عن صادرات الكويت في الحقبة النفطية فهي عديدة ومهمة لكنها لم تصل إلى نوعية المواد المستوردة وكميتها، ولذلك استمرت وبتصاعد مستمر عملية الاستيراد. وتشمل صادرات الكويت نوعين من الصادرات: مواد كويتية المنشأ وهي النفط، والجلود والصوف والأسماك ثم مواد مصنعة من مشتقات النفط. أما النوع الثاني فهي المواد التي منشؤها غير كويتي تصل إلى الكويت ليعاد تصديرها إلى البلدان المجاورة. وأهم صادرات الكويت النفط الذي يشكل أكثر من ٩٧% من تلك الصادرات، وكانت دول محدودة هي التي تستورد النفط بعد اكتشافه لاحتكار الشركات البريطانية والأمريكية، ثم اتسعت القاعدة بعد اتفاقيات المشاركة في السبعينيات من القرن العشرين ليتم التعامل مع دول أخرى عديدة في تصدير النفط مثل فرنسا واليابان وإسبانيا وغيرها، وزادت قاعدة تلك الدول المستوردة للنفط الكويتي بعد قيام الشركة الوطنية الكويتية للنفط وسيطرتها على معظم الإنتاج والتصدير والتصنيع لمشتقات النفط (الرومي، ٢٠١٠: ١١٥).

ب. البنوك في الكويت:

البنك البريطاني في الشرق الأوسط (بنك الكويت والشرق الأوسط) ١٩٤١، بنك الكويت الوطني ١٩٥٢، البنك التجاري عام ١٩٦٠، ثم تأسست بنوك أخرى بعد ذلك (قلعجي، ١٩٧٥: ٤٤).

١- البنك البريطاني للشرق الأوسط بالكويت:

في عام ١٩٤١ تبلورت فكرة إنشاء فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت، وفي عام ١٩٤٢ افتتح البنك رسمياً، وقد سبقت عملية إنشاء هذا البنك مشاورات ومراسلات بين المسؤولين البريطانيين في بريطانيا والخليج، وبينهم وبين أمير الكويت، وتم الاتفاق على شروط عقد افتتاح هذا البنك، ويتضح من خلالها تركيز السلطات البريطانية على قضايا معينة تتعلق بمدى الاستفادة من هذا المشروع، وقد أدى هذا البنك دوراً مهماً في الكويت لأنه البنك الوحيد منذ إنشائه حتى بداية الخمسينيات. وكانت المدة المصرح بها للبنك في الكويت هي خمس وعشرون سنة، وقد مددت أربع سنوات انتهت عام ١٩٧١ عندها أصبح البنك كويتياً وتغير اسمه إلى بنك الكويت والشرق الأوسط (المضيان، ٢٠١٠، ٩٠).

٢- بنك الكويت الوطني:

تقدم بعض التجار الكويتيين بطلب إنشاء بنك وطني محلي في الكويت، وافتتح في نوفمبر ١٩٥٢ وجاء تأسيسه عملية طبيعية للتطور الاقتصادي في الكويت. ثم جاء إنشاء بنوك كويتية أخرى، ففي عام ١٩٥٩ أنشئ البنك التجاري، وبنك الخليج، وفي عام ١٩٦٨ البنك الأهلي (نعمه، ١٩٧٩، ١٢٠).

٣. الصناعة في العصر النفطي:

إن حركة التتوير التي صاحبت النهضة التعليمية في الكويت قد ساهمت في بلورة الوعي العام لدى الكويتيين، وشكلت ضاغطاً ينادي بالاستفادة من عائدات النفط، وخلق مجالات وموارد أخرى إلى جانب النفط لمواجهة احتمالات المستقبل غير المتوقعة لخطورة الاعتماد على مورد واحد. لذلك طرحت مسألة الصناعة، وكانت هناك فكرتان إحداهما مؤيدة وأخرى معارضة

للتصنيع في الكويت. فالذين يؤيدون قيام الصناعات في الكويت يعتقدون أن أهم عناصر قيام الصناعة متوفرة وهما الطاقة والمال إلى جانب خطورة الاعتماد على مورد واحد ناضب مهما طال عمره الزمني (الرومي، ٢٠١٠: ٩٤)

أما المعارضون لفكرة التصنيع في الكويت فيستندون إلى أن استيراد المواد المصنعة من الخارج يخلق مجالاً للمنافسة ويزيد من العرض فيكون السعر مناسباً، ثم إن مسألة عدم توفر اليد العاملة لقطاع الصناعة من الكويتيين لقلة عدد السكان وطبيعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتجنباً لمشكلات سياسية واجتماعية فإن الظروف غير مناسبة، كذلك فإن عناصر الصناعة ليست متوفرة ما عدا الطاقة ورأس المال. وبمرور الوقت تحقق حلم الاثنين معاً مع استمرار المخاطر التي نبه إليها الطرف الأول المؤيد للصناعة فقامت صناعات عديدة في الكويت وأهمها الصناعات البتروكيمياوية القائمة على مشتقات النفط وصناعات أخرى عديدة، ووصلت بعض هذه الصناعات من الجودة والكمية حد التصدير والمنافسة الخارجية، وإذا كانت الصناعة ممكنة ومطلوبة كمصدر آخر للدخل إلى جانب النفط فينبغي أن تواكب التطور العالمي في هذا المجال. والصناعة مهمة في حياة الشعوب فكما كانت الصناعات الحرفية التقليدية في المجتمعات غير المتطورة مجالاً مورداً وركيزة مهمة في اقتصاد تلك المجتمعات، فهي اليوم في عالم التطور التكنولوجي المعاصر مهمة وأساسية للتطور (أسيري، ١٩٩٣: ٨١).

ومن الصناعات التي قامت في الكويت وتسهم في نحو ٤% من الدخل القومي هي: الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية والبناء والتشييد وتوليد الكهرباء ومحطات تحلية المياه، والصناعات البتروكيمياوية وتعليب الأسماك. وليست هناك مشكلة في تسويق المنتجات المحلية المصنعة محلياً خليجياً وعربياً ودولياً، لكن المشكلة تكمن في مدى حماية الدولة

للصناعة الوطنية، ومشكلة توفير اليد العاملة الفنية المحلية في مجال الصناعة، فأغلبها وافدة وهي مكلفة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي (بركات، ١٩٨٤، ٩٨).

عندما تطرح مسألة التصنيع في الكويت فليس المقصود هنا أو المطلوب أن تتحول الكويت إلى بلد صناعي كما هي الحال في البلدان الصناعية الأخرى لأن تحولها إلى بلد صناعي له شروط صعبة التحقيق، فالمسألة تحتاج إلى سوق خليجية مشتركة إن لم نقل إلى سوق عربية مشتركة، وكذلك وجود كثافة سكانية وقدرة على توفير اليد العاملة والقوة الشرائية والجودة المنافسة للصناعات الأجنبية إلخ (نعمه، ١٩٧٩: ٨٨).

٤. التنمية في العصر النفطي:

كانت الإدارة في منطقة الخليج رغم اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية وعائداته الكبيرة هي استمرار للإدارة التقليدية العشائرية حتى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، ولم يشهد أكثرها بداية التحول في جهازه الإداري إلا مع بداية الستينيات من هذا القرن، ولا شك أن الطفرة المالية قد ساعدت في التوسع السريع في عدد الوزارات والمشروعات العامة، وساعدت على التضخم في العمالة، فالوفرة المادية ساعدت على التوسع في البنيان الحكومي توسعاً غير مدروس كذلك ساعدت على توجه الإنفاق توجهاً لا يركز بالضرورة على الاستخدام الأمثل للموارد. وفي العصر النفطي تخلي القطاع الخاص عن مهمته التي كان يمارسها قبل النفط بحكم طبيعة الأوضاع الاقتصادية الجديدة. القائمة على الإنفاق الحكومي، والتقى الطموح الحكومي باستحواذ الدولة على مجمل النشاط الاقتصادي مع طموح القطاع الخاص بالاستفادة من الوضع الجديد بالاعتماد على الوكالات والعمولات والمناقصات التي تتيحها له الدولة (بوير، ٢٠١١: ١١١).

لقد شهدت المنطقة زيادة كبيرة في مواردها وخلفت هذه الطفرة في الموارد مزيداً من التطلعات والتوقعات التنموية، ولجأت الحكومات في المنطقة إلى تحسين الخدمات وبناء المدارس والمستشفيات، ولكن يرى البعض أن ما شهدته المنطقة في العصر النفطي ليس تنمية بل نمواً، لأن التنمية يجب أن تقوم على قاعدة إنتاجية قادرة على الاستمرار في المدى الطويل، وتحقيق زيادة حقيقية في الدخل القومي وفي دخل الفرد. ودولنا حققت زيادة في الدخل ولكنها لا تركز على قدرات إنتاجية، كذلك فإن النمو الذي اجتاحت المنطقة له إفرزات سلبية تتمثل في الانفجار السكاني، والاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية، وتدني مستوى الخدمات وليست هناك خطط واستراتيجيات مدروسة (قلعجي، ١٩٧٥: ٧٩).

حتى الاستثمارات الخارجية كأحد مصادر الدخل، ليست مضمونة، فقد تعرضت الأرصدة المالية لهذه الدولة للتناقص لأسباب عديدة أهمها: التضخم النقدي، والأزمات التي مرت بها المنطقة. إن التنمية في المنطقة والكويت جزء منها تعيش أزمة ما لم تكن هنا استراتيجية مشتركة لدول الخليج العربية، وخطط مدروسة تنفّذ سلبيات المرحلة السابقة التي استمرت أربعة عقود ماضية (الحمد، ٢٤).

ثانياً: العامل السياسي

وتبرز أهمية العامل السياسي من خلال النظام السياسي الكويتي. اعتادت الكويت ومنذ أمد بعيد، أن تتبع نهجاً سياسياً متزناً يركز على مبدأ عدم الانحياز، وتجنب الدخول في بؤر النزاعات والصراعات التي عادةً تؤدي إلى خسران الأصدقاء، وتدهور العلاقات مع الدول. فالكويت منذ نشأتها لم تكن تتبع سياسة المواجهة والصدام، ولقد استمر هذا النهج الذي يلاحظ بقوة في احترامها لمواثيق علاقتها بالآخرين، ولا تتردد حتى التغاضي عن

الإساءات أحياناً من أطراف لا تتشد الخير لها، خصوصاً في هذا الوقت حيث النزاعات والتوترات التي لا تتوقف في العالم.

إن الاستمرار في النهج السياسي المتزن نفسه، جعل الكويت بشهادة الأمم المتحدة مركزاً للإنسانية، ومساهمًا فاعلاً في المحافظة على الأمن والسلام والاستقرار في العالم، ولا يبدو غريباً أن هذه السياسة الخارجية هي التي جعلت الأمم المتحدة تحشد أكثر من ٤٠ دولة، تتحد وتتفق من أجل تحرير الكويت من الغزاة والطامعين عام ١٩٩٠.

إن المشهد السياسي في السنوات الأخيرة، للأسف، كشف حالة الاستقرار الداخلي الذي تأثر في معظمه بعوامل خارجية كان لبعض الأفراد، سواء في المجلس النيابي أو الذين يمثلون كتلاً سياسية ودينية أو قبلية وطائفية دور لا يستهان به في استجلاء الكثير من المساوئ والتحديات التي تمثلت في غالبيتها بكثرة التصريحات الإعلامية المستفزة وغير المقبولة والتي تتعرض للدول الصديقة والشقيقة.

ويبدو أن أكثر الأسباب في التعرض الإعلامي للدول رغم العامل السياسي المحرك لدوافعه لا يخلو عادة من المؤثرات الطائفية والمذهبية التي بدأت، للأسف، تنفث في شكل واضح في المجتمع، بل إن النزعة الطائفية والقبلية أصبحت في تزايد وفي شكل مستفز ومقلق تغذيها عوامل خارجية، ومؤثرات إقليمية متمثلة في شكل كبير بما يدور من قتال وحروب لا تستطيع الدولة أن تتجنب تأثيرات شرورها.

لسياسة الكويت الخارجية ثلاثة أهداف أساسية وهي:

أ. خصائص الامن السياسي والعسكري.

ب. المبادئ والقيم وهي حماية المصالح العربية والقيم الإسلامية

ج. مفهوم العدالة بمعنى ان رسالة الدولة الإنسانية في اسهام فائض الدول العربية ومهمة النظام السياسي هي استثمار عوائد البلاد المالية.

وتعني هذه الاهداف:

- حماية الاستقلال.
- الحفاظ على وجود النظام السياسي.
- الحفاظ على الوحدة العقائدية.
- تحقيق التقدم الاقتصادي.
- استمرار قوة وتماسك الدولة من خلال ضمان وحدة البلاد واستقرارها الامني.
- وبقاء البلاد خارج الصراعات العربية.
- الحفاظ على الذات الكويتية والتجانس الداخلي من خلال استيعاب الاختلافات والتناقضات المحلية.

وفي فترة السبعينات اخذ البعد الاسلامي منحى جديدا في توجهات الكويت الخارجية في تبني شريعة الاسلام ومبادئه في الاخاء والعدالة وتماسك المسلمين واخر هذه التوجهات هو تنامي الشعور الرسمي والشعبي بضرورة مد يد المساعدة لشعوب الخليج والعالم العربي ودول العالم الثالث. وترجم هذا الاحساس بإنشاء مؤسسات تمويلية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية وإنشاء مؤسسات شبه رسميه لتقديم العون للشعوب الفقيرة في اسيا وافريقيا. ان ضمان المستقبل امن يعني استثمار عائدات البترول على اسس علميه واقتصادييه بحثه من خلال الاستثمار الخارجي.

المبحث الثاني

البيئة الخارجية للسياسة الكويتية الخارجية

ان السياسة الخارجية لدولة الكويت في المحيط الدولي، شأنها كشأن من الدول الاخرى، تلقى من التسهيلات ومن العقبات، لأمن المحيط الدولي وبيئته ما هي الا بيئة مصالح تسعى كل دولة لتحقيق مصالحها ولو على حساب مصالح الدول الاخرى، فبنشأ التعارض والاختلاف والانسجام والتأليف بسياسات الدول تبعا للمصالح التي تسعى كل دولة الى تحقيقها، فالكويت تحيط بها دول مجاورة لا شك أنها طامعة في جيرانها، وكذلك هناك دول غير دول الجوار تسعى هي الاخرى الى تحقيق مصالحها.

وانطلاقاً فإن تحقيق المصالح والبيئة الخارجية لسياسة دولة الكويت فأنا سنتناولها في هذا

المبحث من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الاول: الكويت ودول الجوار الجغرافي العربي.

المطلب الثاني: لكويت والدول العربية الأخرى.

المطلب الأول: الكويت ودول الجوار الجغرافي العربي:

إن علاقة الكويت بالدول العربية علاقة قديمة أصيلة لا يمكن أن تشوبها شائبة، وقوية متينة يزداد تماسكها على مر الأيام في كل عام، فمنها ما هو عام مشترك أو خاص تفرضه المصالح المحلية (الرومي، ٢٠١٠: ٧٩).

أما العلاقات التي تربط الكويت بسائر الدول العربية، فأولها رابطة الدين الحنيف وهو الإسلام، حيث إن أهالي الكويت كلهم مسلمون والحمد لله، والبلاد العربية معظم أهلها مسلمون.

والشعب الكويتي شعب عربي أصيل كباقي الشعوب العربية يتكلم اللغة العربية بطلاقة لأن طبيعة بلاده تفرض عليه ذلك، وأهل الكويت يبادلون الأمة العربية الشعور الملتهب نحو القومية العربية والدفاع عن قضايا العرب والمسلمين، التفاني في تأييد قضاياهم ومساعدتهم وقت الحاجة، ومساندتهم عند الشدائد، فقد ساعدت الكويت الجزائر وعمان ومصر وسوريا والمغرب وطرابلس وبلاد الخليج العربي وشمال أفريقيا (أسيري، ١٩٩٣: ٥٠).

أما في ميدان الشؤون الاجتماعية والعمل، فحين أنعم الله على الكويت وزادت ثروتها بظهور النفط فيها فتحت أبوابها للعمال والمهندسين من جميع الجهات العربية، واستقبلتهم بكل ترحيب، وأعطتهم الحقوق والواجبات الكاملة وسأوتهم بأبناء أهلها، وأجزلت لهم العطاء، وسهلت دخولهم الكويت ورجوعهم إلى أوطانهم، واشتركت الكويت في كثير من المؤتمرات العمالية، وجلسات الجامعة العربية في الشؤون الاجتماعية (بركات، ١٩٨٤: ٣٣).

أما في ميدان التجارة فللكويت معاملات واسعة مع البلاد العربية، فهي تستورد من لبنان الخضار والفاكهة والمنسوجات والأقمشة والزجاج والأثاث وأشياء أخرى، ومن العراق الماشية، ومن الأردن البطيخ والجبين والزيتون وغيره (المضيان، ٢٠١٠: ٩٣).

أما في الميدان الثقافي وهو أوسعها، فقد أكثرت الكويت من فتح المدارس وضاعفتها في المدينة والقرى ففي الكويت اليوم أكثر من مائة (١٠٠) مدرسة وفي الخارج نحو ست (٦) مدارس تضم (٤٦) ألف طالب وطالبة بالميزانية تزيد عن ستة وعشرين (٢٦) مليوناً من الجنيهات منهم (٣٠٢٧٣) طلاباً كويتيين والباقي غير كويتيين منهم من الجمهورية العربية المتحدة الإقليم الجنوبي (٦٥٠) والإقليم الشمالي (٥٩٦) و (٢١٢٢) من الجمهورية العراقية و (٣٣١٠) فلسطينياً وأردنياً و (٣١٩) سعودياً و (١١٢١) لبنانياً و (٥٧) من المغرب العربي

و(١٦٣) من اليمن وجنوب الجزيرة و (٥١٥) من بلدان الخليج العربي و (٧٧٤) من إيران و (٤٠٢) من جنسيات أخرى، ومن هذا يظهر لنا أن نسبة الطلاب غير الكويتيين تساوي ٢٥% من المجموعة الكلي واستقدمت الكويت لهم الأساتذة والمدرسين والمدرسات من جميع البلاد العربية وبالأخص الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة. ولناك لتدهش حين ترى أن عدد المدرسين والمدرسات الكويتيين في عام ١٩٦٠م (١٠٩) ونسبتهم ٥% من مجموعة المدرسين والمدرسات البالغ عددهم (٢٠١١) مدرساً منهم (٦٥٣) من الإقليم المصري و (١٤٦) من سورياً الإقليم الشمالي، و (١٠٤٤) من الأردن وفلسطين، و(١٤) من العراق، و (٣٢) من لبنان و١٣ جنسيات مختلفة، وفتحت أبوابها لكثير من طلاب البلاد العربية على مختلف بلادهم، يدرسون في مدارسها على حسابها الخاص، تقدم لهم المأكل والمشرب والملبس والكتب مجاناً (الحمد، ٢٠١٠: ١١٩).

وزحفت مدارس الكويت إلى بلدان الخليج العربي، فأنشأت الكويت فيها مدارس أعدتها بكل ما يلزم من الأثاث واللباس والأدوات والكتب والمدرسين، فهناك مدرستان في (الشارقة) ومدرستان في (رأس الخيمة) ، وافتتحت مدارس كذلك في (أم القيوين) و (عجمان) و (دبي) بلغت دور التعليم فيها (١٢) مدرسة ينتمي إليها (٣١١١) متعلماً (قلعجي، ١٩٧٥: ١١٢).

وتشارك الكويت في مؤتمرات الجامعة العربية التعليمية والثقافية والإدارية، كما اشتركت في مؤتمر الأدباء العرب الذي عقد في مدينة الكويت لأول مرة، كما اشتركت عام ١٩٥٨ م لأول مرة كذلك في اجتماعات منظمة اليونسكو (الدورة العاشرة لاجتماع الجمعية العامة)، وتنظم معارف الكويت في شهر يناير وفبراير من كل عام موسماً ثقافياً، تستقدم إليه نخبة من رجال العلم والأدب في العالم العربي ليحاضروا في شتى الموضوعات، ويؤم المحاضرات ما يزيد على

ألفي مستمع، وتطبع هذ المحاضرات في كتاب كل عام توزع في البلاد العربية مجاناً (الحيدر، ٢٠٠٨: ٧٦).

كما أن الكويت ترتبط مع العالم والبلاد العربية عن طريق البريد والبرق والتليفون الكويتي، وبالمطار الذي يضم مختلف الخطوط الجوية العالمية، وخلاصة القول فإن العرب في مختلف مضاربهم أمة واحدة هي الأمة العربية، وإن فرقهم الاستعمار يوماً ما فإن المستقبل يبشر بالخير نحو ائتلافهم ووحدهم، وبعث مجدهم، وبناء حضارتهم التي أدت للإنسانية أجل الخدمات (مرسيل، ١٩٨٠: ٧٥).

أما بخصوص علاقة الكويت مع الدول الجوار فنجدها كما يلي:

أ. علاقة الكويت بالمملكة العربية السعودية:

أكثر البلاد ارتباطاً بالكويت هي المملكة العربية السعودية وذلك لما بين البلدين من جوار واشتراك في المصالح والمصاهرة، حيث يعيش في الكويت كثير من النجديين الذين هاجروا إلى الكويت في طلب المعيشة واستوطنها كثير منهم، ومرت سنون كثيرة كانت الكويت الميناء الوحيد لبلاد نجد، والمنفذ الفذ لجبل شمر، ولا تزال الكويت تمر بها قوافل السيارات التي تحمل البضائع الواردة لنجد والجزيرة من ميناء الكويت، ولم ينس الملك عبد العزيز السعود فضل الكويت عليه، وقت أن احتدم النزاع في الجزيرة العربية كما أسلفنا بين عائلتي السعود والرشيد وخسر آل السعود الجولة وفقدوا سيطرتهم حيث كانت الغلبة لمنازعتهم عبدالعزيز الرشيد، فالتجأ عبد الرحمن السعود إلى الكويت عام ١٨٩٠م وكان ابنه الملك عبدالعزيز صغيراً - آنذاك - حتى إذا شب الغلام وكبر وترعرع وصار رجلاً وولد له ابنه سعود الملك الحالي للمملكة العربية السعودية حارب في جيش الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت مدة بقائه، فتعلم كثيراً من فنون الحرب والقتال وقيادة

الجيش، ودهاء الملوك ، مدة الشيخ مبارك حاكم الكويت بعد ذلك بالرجال والمال والزراد، قد كان لشجاعته وجراته النصيب الأوفر في دخول الرياض وقتل حاكمها عجلان من قبل ابن الرشيد، ثم الاستيلاء على بقية بلاد نجد والتغلب على خصمه والاستقلال بالملك وحده في الجزيرة العربية بعد أخذه الحجاز من الشريف حسين والأحساء والقطيف والعسير (الحمد، ٢٠٠٨: ٧١).

ذلك ما أدى إلى وجود العلاقات الطيبة الودية بين البلدين إذا استثنينا فترة في عهد سالم الصباح انقضت بعد وفاته، وفي عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح، حيث عقدت بين الكويت والسعودية عدة اتفاقات منها معاهدة صداقة وأمن وحسن جوار وهناك اتفاقيات تجارية وأخرى لتعيين الحدود، هذا وتوجد بين الكويت والمملكة العربية السعودية منطقة كبيرة في جنوب الكويت تسمى بالمنطقة المحايدة أعطى امتياز استخراج البترول منها بالتساوي بين البلدين(الخترش، ١٩٧٤: ١٢٥).

ب. الكويت ودولة البحرين:

وأما علاقة الكويت بالبحرين فقد مر بنا في فصل سابق أن آل سعود وآل الصباح وآل خليفة حكام جزر البحرين في الخليج العربي- ينتمون إلى قبيلة واحدة ، التي خرج بعض عائلاتها ومنهم آل الصباح وآل خليفة من الجزيرة العربية ونزلوا أرض الكويت في طلب الاستقرار بعد أن مروا في طريقهم أماكن متعددة في الجنوب والشمال، وفي أثناء حكم الشيخ عبدالله الأول الصباح الحاكم الثاني، خرج آل خليفة عن الكويت بعد أن أبطلوا تحالفهم مع آل الصباح إلى الزيارة فيقطر، ثم استولوا على البحرين الحالية في الخليج العربي التي تعيش تحت الحماية البريطانية الثقيلة، وقد كانت العلاقة بين العائلتين والشعبين علاقة قرى وصداقة وتجارة ولا تزال الزيارات المتكررة من الجانبين تؤكد ذلك (نعمه، ١٩٧٩: ٧٠).

المطلب الثاني: الكويت والدول العربية الاخرى

مما لا شك فيه أن السياسة الخارجية الكويتية تنتمي الى لائحة الدول العربية حيث ان جسور اللقاءات والمساعدات والتعاون مفتوحة بين الكويت وبقية الدول العربية، وسنتبين ذلك من خلال الفقرات التالية:

أ. الكويت ومصر العربية:

رغم ما تستورده الكويت من هذه البلاد من خضار وفواكه وعلى الأخص التفاح فإنه يؤم سوريا ومصر والجمهورية اللبنانية في كل عام آلاف المصطافين الكويتيين يقضون إجازتهم هناك وخصوصاً في فصل الصيف حيث الحرارة في الكويت والجو اللطيف في المصايف، كما تستقدم من هذه البلاد المدرسين والأساتذة على الأخص الإقليم الجنوبي (مصر) ما لم تستقدمه أي بلد أخرى من حيث العدد، وقد ساعدت الكويت مصر عام ١٩٥٦م إبان الاعتداء الثلاثي الأثيم على بورسعيد بستة عشر ١٦ مليوناً من الروبيات ولا تزال تساعدنا بكل مناسبة كما ساعدت المغرب في الآونة الأخيرة بسبب نكبتها بزلزال أغادير (الفرحان، ٢٠١١: ٩٧) .

وترسل الكويت الطلاب الناجحين في الشهادة الثانوية والطالبات من المعهد الديني والمدرسة الثانوية للبنين والمدرسة الثانوية للبنات والكلية الصناعية وكل من كانت لديه المؤهلات ترسلهم إلى الخارج في بعثات على حساب الكويت إلى وقد بلغ مجموعة الطلاب الذين يدرسون في الخارج في بداية عام ١٩٥٨ - ١٩٥٩ (٣٨٨) طالباً وطالبة موزعين على البلاد المتقدم ذكرها وقد خص الجمهورية العربية المتحدة بإقليمها ٢٠٨ منهم ٢٦ طالبة في مصر والباقي ذكور، وبلغوا في عام ١٩٦٠ (٤٢٨) خص الجمهورية العربية المتحدة (٢٠٥) من بنات وبنين وذلك لإتمام دراستهم في الجامعات والمعاهد العليا والأزهر الشريف يتعلمون الطب والهندسة والعلوم

والآداب والزراعة والحقوق والشريعة واللغة العربية واللغات الأجنبية وغير ذلك من العلوم والفنون (المضيان، ٢٠١٠: ٤٩).

ب. الكويت والعراق:

وأما علاقة الكويت بجارتها الشمالية الجمهورية العراقية الفتية فهي علاقة قديمة وقت أن كانت الكويت تابعة للدولة العثمانية وكانت العراق داخلة فيها وإحدى ولاياتها ، فإن للجوار حكم آخر جعل الشعبين يختلطان مع بعض وينزح كثير من أهل البصرة إلى الكويت ويستوطنها، كما أن كثيراً من أهل الكويت لهم أملاك واسعة في العراق، ولأواصر القرى والمصاهرة والجوار محل اعتبار كبير بين البلدين مما جعل التجارة متبادلة والمصالح مرتبطة ببعضها، كما أن الكويت ظلت تعيش على خضار وفواكه ومواشي العراق، وتشرب من ماء شط العرب زمناً طويلاً، ولا يزال تمر العراق يغمر أسواق الكويت في كل سنة، وتستقدم الكويت من العراق بعض المدرسين والعمال والفلاحين لرعاية المزارع إلا أن الشعب الكويتي يأمل من جارتها الجمهورية العراقية أن تمد يد المساعدة لها فتسرع بإسالة مياه شط العرب للكويت (الربيعان، ٢٠٠٨: ١٠٧).

وحتت بقيادة الأمير الشيخ صباح الأحمد الكثير من المسائل العالقة بين الكويت والعراق مثل ترسيم الحدود والايفاء بالتعويضات لصالح الخطوط الجوية الكويتية، ورحبت الكويت ايضاً بعودة تحليق الطيران العراقي في اجوائها بعد انقطاع أكثر من ٢٠ عاماً، وعقدت اتفاقات كثيرة تناولت تشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين والتعاون السياحي، وعاد السفر من وإلى العراق الى الانتظام مجدداً. ولعل تحسن العلاقات في ظرف ٣ سنوات فقط يعد انجازاً تاريخياً يكتب في سجل انجازات الأمير في اطاره حرصه على الأمن والسلام الاقليمي. واستكملت تحت ادارة الأمير الخطوات الإيجابية المتواصلة في تعزيز التواصل والتنسيق والتشاور وتبادل الزيارات على كل المستويات بين البلدين (المضيان، ٢٠١٠: ٥٣).

العلاقات الكويتية - العراقية كما يراها وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد شهدت خلال العامين الماضيين بفضل توجيهات سامية من أمير البلاد تطورات إيجابية ملموسة مما جعلها الأبرز والأكثر إيجابية في خضم التداعيات والمستجدات الإقليمية الراهنة. وتمكن العراق بفضل تجاوب الأمير مع مطالب التعاون المشترك من الخروج من طائلة الفصل السابع، وذلك بحسب ايضاً لحسن نية أمير البلاد في علاقات حسنة مع العراق (جريدة الرأي، ٢٠١٥/٦/١٧).

ج. الكويت والاردن:

أما الأردن وفلسطين فتستورد منها الكويت البطيخ والجبن والزيتون والصابون ومواد أخرى وقد فتحت الكويت أبوابها لأبناء الأردن وفلسطين للعمل والتدريس بها ورحبت بهم وساعدتهم ولم تأل الكويت جهداً في الدفاع عن القضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين فقد ساعدت اللاجئين العرب ولا تزال تساعدهم وتبسط يدها لسد عوزهم إلى أن تنفج كرتهم بتحرر بلادهم (الحمد، ٢٠٠٨: ٥٠).

د. الكويت وسوريا:

اتسمت العلاقات الكويتية السورية ابان عهد الرئيس السوري الراحل حافظ الاسد بالخصوصية والتميز تجلت بالموقف الثابت والمندد بالاحتلال العراقي الأثم لدولة الكويت عام ١٩٩٠. فقد انبرت الشقيقة سوريا بقيادة الراحل الاسد مدافعة عن الكويت وشاجبه الغزو العراقي وهارح الى ارسال قوات لتتضم الى التحالف العسكري الدولي الذي حرر الكويت بعد سبعة اشهر من الاحتلال. ويتضح موقف الرئيس السوري حافظ الاسد من خلال

تصريحاته ابان الاحتلال العراقي ففي ١٢ اغسطس ١٩٩٠ وصف الرئيس الراحل الغزو العراقي للكويت وضمها بانه "كارثة كبرى وخطيئة لا تغتفر" .

تعيد العرب الى جاهلية ابعد اثرا واشد خطرا من جاهلية . ورفض الراحل الأسد كل النتائج المترتبة على اجتياح العراق للكويت واكد ان الخلافات لا تحل بالقوة . كما اكد الراحل ان سوريا ستكون فى طليعة الدول العربية المنفذة لكل ما جاء فى قرارات مجلس الأمن الدولي . وفى ٢١ اغسطس ١٩٩٠ وجه الراحل حافظ الاسد خلال مؤتمر القمة العربي فى القاهرة نداء الى العراق بسحب قواته من الكويت واعادة الشرعية .

وفى ٦ اكتوبر ١٩٩٠ رفض حافظ الاسد اقتراحا عراقيا لعقد مؤتمر دولي لبحث مشكلات الشرق الاوسط وجدد مطالبة سوريا بانسحاب عراقي غير مشروط من الكويت . وكان الرئيس الاسد يرى ان الحل السلمي لإزمة الخليج يستوجب عودة الامور الى ما كانت عليه قبل الاجتياح العراقي للكويت واتهم دولا عربية بالمساهمة بطريقة مباشرة وغير مباشرة فى تعنت النظام العراقي . (يتبع) لار ٠٠٠٤ ٤ ٠٢٥٨ / كوناكب ٦١ سياسي/كويت/سوريا/علاقات ١

مسيرة العلاقات الكويتية - السورية الكويت- وفى ١٢ يناير ١٩٩١ تعهد الرئيس الراحل بأن تقاثل سوريا دفاعا عن العراق اذا تعرض لهجوم بعد انسحاب قواته من الكويت وناشد الاسد الرئيس العراقي باسم الاخوة والعروبة

اتخاذ " قرار شجاع " بنزع فتيل الحرب قبل فوات الأوان وتجنيب العراق والأمة العربية افدح الاخطار (كونا، ٢٠٠٠).

د-السعي الكويتي والدول العربية

أن دولة الكويت تشارك دول مجلس التعاون في اتفاقية التجارة والمشارك مع الاتحاد الأوروبي الموقعة يونيو ١٩٨٨ إضافة إلى مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول المجلس والتي وصلت مراحلها الأخيرة وبعد التوصل لمثل هذه الاتفاقية أمراً مميزاً للغاية لأنه سيكون أول اتفاق لدول الاتحاد الأوروبي مع مجموعة جغرافية من دول تربطها علاقة شراكة وليست علاقات مانحة، تعد الكويت الشريك التجاري (٤٦) للاتحاد الأوربي للعام ٢٠١٢ في حين يعد الإتحاد الأوربي الشريك التجاري السادس لدولة الكويت للعام ٢٠١٢ بعد كوريا الجنوبية، الهند ، واليابان، الولايات المتحدة الأمريكية والصين (الخرجي، ٢٠٠٥ : ٩٠).

على الرغم من ضيق رقعة دولة الكويت، وقلة عدد سكانها، فقد تمكنت من أن تلعب دوراً سياسياً عربياً ودولياً بارزاً جاوز حجمها بمراحل عدة، فقد استمت ساسة الكويت الخارجية تجاه العالم العربي بالانفتاح الشامل على كافة الدول العربية مهما اختلفت وجهات نظرها وتضاربت آراؤها ونظمها السياسية. (المضيان، ٢٠١٠ : ٣٠).

إن إيمان دولة الكويت بوحدة المصير العربي قد حداها لأن تعمل في نظام جامعة الدول العربية على بناء صرح التضامن العربي، وتبعاً لتعدد مشاكل العالم العربي، وتفاوته في مسيرة النهضة، تعددت مساهمة دولة الكويت المادية والعسكرية الفعالة في تأكيد التضامن العربي، وتحقيق أهداف الأمة العربية، وقد ذهبت في تأدية هذا الواجب المقدس إلى أبعد الحدود، بالدعم المباشر وتقديم المساعدات المادية الضخمة لتمكين الفلسطينيين من مواصلة كفاحهم، ودعم دول

المواجهة في الصمود أمام أية غزوة جديدة. فقد شاركت القوات الكويتية في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس في مصر، عن طريق إرسال " لواء اليرموك " من الكويت إلى ساحة القتال فيمصر ليشارك إلى جانب القوات العربية في معركة المصير العربي، كذلك شاركت القوات الكويتية في حرب ٦ أكتوبر ١٩٧٣ التحريرية، التي حطمت أسطورة التفوق الإسرائيلي. كما أرسلت الكويت مفرزة (وحدة عسكرية) أخرى من قواتها إلى الجولان لمحاربة العدو هناك مع القوات السورية أثناء حرب ١٩٧٣ (نعمه، ٤٠:١٩٧٩).

وعندما رحبت الحرب عام ١٩٧٣ في أعقاب تدخل القوى الكبرى في الصراع العربي-الإسرائيلي، وسعيها لتوجيه الصراع نحو المفاوضات للخروج من أزمة الشرق الأوسط على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ والقاضي بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، لعبت الكويت دوراً بارزاً في المعركة الدبلوماسية، إذا استخدمت مع بقية الدول الشقيقة المنتجة، سلاح النفط، بصورة فعالة للوصول إلى الحق العربي وإقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فبعد حرب يونيو ١٩٦٧، قررت الكويت وقف تصدير النفط إلى الدول المساندة للكيان الصهيوني، ووضعت جميع شركات النفط العاملة في الكويت تحت إشراف دقيق للحكومة، كذلك شارك الوفد الكويتي برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح في مؤتمر القمة العربي الرابع للملوك والرؤساء العرب في الخرطوم عام ١٩٦٧، وتم تدارس الموقف العربي ووضع خطة عربية مشتركة لإزالة آثار العدوان والدعم المالي للدول العربية المتضررة من حربها مع " إسرائيل ". وتزويدها بأحدث الأسلحة حتى تستطيع مواجهة العدو الصهيوني، وكانت الكويت واحدة من ثلاث دول عربية هي ليبيا والمملكة العربية السعودية التي تكفلت بتقديم العون المالي لكل من سوريا ومصر والأردن. (المضيان ، ٢٠١٠ : ٣١) .

وفي حرب أكتوبر ١٩٧٣ تم إيقاف تصدير النفط مع الدول العربية المصدرة للنفط للدول الداعمة للكيان الصهيوني مما أدى إلى تحقيق نصر عربي وتأييد عالمي للقضية العربية، كما شارك الوفد الكويتي الذي يرأسه الشيخ صباح السالم الصباح أيضاً في مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ مع إخوانه الملوك والرؤساء العرب لدعم الدول المتضررة جراء حروبها مع إسرائيل وتأكيد مساندتهم لمنظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها لأول مرة كممثل شرعي ووحيداً للشعب الفلسطيني.

وهكذا يمكننا أن نرى أن سياسة الكويت ارتكزت على تحقيق التضامن العربي، وإزالة الفرقة والتمزق بين الحكومات العربية، والعمل على حل الخلافات عن طريق الدبلوماسية الهادئة، وفي هذا السياق رحبت الكويت باستقلال كل من العربية الشقيقة: البحرين وقطر وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبانضمام كل منها لعضوية جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، وأبدت الكويت استعدادها الدائم لتقديم كل عون ممكن لهذه الدول الشقيقة ولتوثيق العلاقات معاً في كافة المجالات (قلعجي، ١٩٧٥ : ٢٨).

كما تميزت سياسة الكويت الخارجية بالانفتاح على العالم العربي مهما كانت أنظمة الحكم فيه، كذلك كان نهجها تجاه العالم الخارجي على اختلاف أنظمتها ومعسكراته انطلاقاً من التمسك بمبدأ الحياد الإيجابي، والإقرار بحق الشعوب المكافحة في تقرير مصيرها على ترابها الوطني بعيداً عن الضغوط السياسية والاقتصادية لدول العالم الكبرى، وإقامة العلاقات بين أفراد الأسرة الدولية على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.

إن إيمان الكويت بالقومية العربية والأخوة الإسلامية، والسلام القائم على العدالة هو ما يدفعها إلى انتهاج سياسة الحياد وعدم الانحياز إلى المعسكرات الدولية شرقية كانت أم غربية، ووقفها دائماً إلى جانب حركات التحرر الوطنية بمعارضتها للمواقف العنصرية والاستعمارية الرامية إلى استغلال الشعوب وهدر كرامتها ونهب ثرواتها، وطالبت بسحب جميع القوات الأجنبية من أراضي الدول الأخرى، وعلى الأخص من منطقة الهند الصينية، كما أعلنت استنكارها للوجود الغير الشرعي لحكومة جنوب أفريقيا في ناميبيا، ودعت إلى تضافر الجهود الدولية من أجل إنهاء هذا الوجود، كما استمرت في تأييدها لحركات التحرر الإفريقية وشجبتها للاستعمار والتفرقة العنصرية (قلعجي ، ١٩٧٥ : ٣٣١) .

ولم تترك وزارة الخارجية مناسبة دولية إلا واشتركت فيها، لاسيما إذا كان موضوعها يتفق مع المبادئ الإنسانية التي تؤلف ركائز التراث العربي ودعائم الدستور الكويتي، فانضمت سنة ١٩٦٣ إلى ميثاق الرق الذي يقضي بإلغاء الرقيق وتحريم الاتجار به، وانضمت في سنة ١٩٦٤ إلى اتفاقية " المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة " (المضيان، ٢٠١٠ : ٣٤)

الفصل الثاني

أجهزة صنع القرار السياسي الخارجي الكويتي

لا شك أن السياسة الخارجية الكويتية كبقية السياسات هناك من يقف وراءها من أجل صناعة القرار السياسي واختيار هذا القرار من بين عدة بدائل يصفها صناع القرار امامة لمنع اتخاذ قرار السياسة الخارجية، وأن صانع القرار يضع في حسبانته القرار الذي يجب أن يتخذ تحقيقاً أكثر للإيجابيات وأقل للسلبيات، كما عليه أنه يفكر بالوسيلة أو الطريقة التي يحققه من خلالها ذلك القرار الذي يحقق الاهداف المرسومة للسياسة الخارجية الكويتية وأما الحديث وهو ينصب على الاجهزة صنع القرار الكويتي وهو المعينون باتخاذ القرار وتنفيذه فإننا سنتناوله في

مبحثين رئيسين وهما:

المبحث الاول: صانع القرار الأول ومدركاته السياسية.

المطلب الأول: الوحدة القرارية الرئيسة.

المطلب الثاني: الوحدة القرارية الفرعية.

المبحث الثاني: الرؤى السياسية لاجهزة صناعة القرار الكويتي.

المطلب الأول: الرؤى السياسية والشأن العربي.

المطلب الثاني: أدوار السياسة الخارجية تجاه القضايا العربية.

المبحث الاول:

صانع القرار الأول ومدركاته السياسية

أن الوحدة القرارية الرئيسية في صناعة القرار الكويتي تشتمل بأمر البلاد والدستور، حيث أن امر البلاد يمتلك صلاحيات واسعة في الدستور الكويتي، الامر الذي يجعل من قطب الراحة في صناعة القرار الخارجي الكويتي، بالإضافة إلى كونه أمير البلاد فإنه يستطيع من خلال صلاحيته الواسعة في الدستور جعل من السياسة الخارجية الكويتية شخصياً بمعنى انه هو الراسم والصانع لها، وبقيّة من حوله يقدمون لها تضحية غير ملزمة.

وفي مجال الحديث عن الوحدة القرارية الرئيسية فإننا سنتناول هذا المبحث من خلال هذين

المطلبين التاليين وهما:

المطلب الاول: الوحدة القرارية الرئيسية.

المطلب الثاني: الوحدة القرارية الفرعية.

المبحث الأول

صانع القرار الأول ومدركاته السياسية

المطلب الأول: الوحدة القرارية الرئيسية:

أولاً: أمير البلاد:

سنتناول في هذا المطلب شخص صانع القرار ومدركاته وعلى النحو التالي:

بايع مجلس الأمة في جلسته الخاصة بالإجماع الشيخ صباح الأحمد أميراً للبلاد وفق المادة الرابعة من الدستور يوم الأحد الموافق ٢٩ يناير ٢٠٠٦م. وقال رئيس المجلس جاسم الخرافي بعد إعلان النتيجة " نبارك لأنفسنا ولأمير هذه المبايعة الجماعية " ، وتنص المادة الرابعة من الدستور على أن " الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح... ويعين ولي العهد خلال سنة على الأكثر من توليه الإمارة ويكون تعيينه بأمر أمير بناء على تزكية الأمير ومبايعة من مجلس الأمة تتم في جلسة خاصة بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس - ثم رفع رئيس المجلس الخرافي إيذاناً ببدء جلسة أداء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح اليمين الدستورية (أبو عامر، ٢٠٠٤: ٨٠).

وأدى أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد اليمين الدستورية في الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمة لتأدية القسم في يوم الأحد ٢٩ يناير ٢٠٠٦م. وقال في نطق القسم " أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور وقوانين الدولة، وأدود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأصون استقلال الوطن وسلامه أراضي، ويذكر أنه وفقاً للمادة (٦٠) من الدستور يؤدي الأمير اليمين الدستورية في جلسة خاصة لمجلس الأمة قبل ممارسة صلاحياته الدستورية، وخلال الفترة من

يوليو عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٩ يناير ٢٠٠٦، كرس جهده لدفع عملية التنمية الشاملة والإصلاح السياسي والاقتصادي، والرعاية الاجتماعية بمختلف جوانبها لجميع المواطنين (بوير، ٢٠١١: ٧٦).

وبعد وفاة الشيخ جابر الأحمد الصباح تمت مبايعة حضرة الشيخ صباح الأحمد الصباح رعاه الله أميراً للبلاد في ٢٩ من يناير ٢٠٠٦، من قبل أعضاء مجلس الأمة، ليقود مسيرة الكويت إلى الأمام، ومن أجمل كلماته أمام المجلس: "... إلى العمل ... إلى الكويت جديدة تخطو بثقة وعزم واقترار إلى الأمام فيضمن لا يعرف التوقف أو الانتظار" (الدعيج، ٢٠١٠: ٥١).

ويعتبر الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أحد رجالات الحكم البارزين في تاريخ الكويت المعاصر الذين امتزجت رؤاهم السياسية والحضارية بمواقفهم الوطنية والقومية، واجتهدوا في سبيل تحقيق الغايات والأهداف التي التفت عليها إرادة الشعب الكويتي، التي انطلق منها ذلك التواصل الحميم بين أبناء الكويت من ناحية والأسرة الحاكمة من ناحية أخرى فأثمرت كما يرى الجميع الآن عمقاً في العلاقات وقوة في التماسك والتلاحم كشفت عنه وأكدته مرة بعد مرة مواقف مشتركة تجاه الكويت وما يهددها من أطماع أو نوايا عدوانية (بوير، ٢٠١٠: ٨٨).

ولقد كان الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح طوال فترة عمله الرسمي والسياسي يعمل في تناغم وتوافق مع أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، وولي عهده الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وكذلك مع من سبقهما في القيادة الحكيمة لدولة الكويت، وكانت تجمعهم روح الأسرة الواحدة التي كان مزاجها الحب للوطن وحماية استقلاله والعمل على تحقيق الأمن والرخاء لشعبه (الحمد، ٢٠٠٨: ٤٨).

وتجلى أثر ذلك واضحاً في النهج الذي أختطه الشيخ صباح الأحمد الصباح مع مساعديه وأعوانه من رجالات الكويت البارزين الذين أسهموا بقسط وافر من محصول ثقافتهم وفكرهم وخبراتهم في إرساء قيم النهضة الحضارية للكويت ودعم مسيرتها نحو التنمية والارتقاء، وعلى امتداد السنوات التي قضاها الشيخ صباح الأحمد الصباح مشاركاً في القيادة السياسية للكويت من خلال وزارة الإرشاد والأنباء (الإعلام) كانت الكويت شغله الشاغل فوصل بصوتها المسموع وبكلماتها المقروءة وبصورتها المشرقة إلى شرق العالم وغربه، وحقق بذلك ما واكب النقلة الحضارية للكويت من تواصل مع العالم، في المجالات الفكرية والثقافية والإعلامية إلى جانب ما أرساه في وطنه من دعائم العمل الاجتماعي والإعلامي والعناية بالبيئة وحرصه على نشر التراث ولحيائه (بشاره، ٢٠٠٢: ١٢٠).

وحين ولي أمر وزارة الخارجية كانت قضايا الكويت السياسية وعلاقتها الإقليمية والدولية موضع اهتمامه ومحط آماله، فلم تغب عينه عنها لحظة من معايشة عميقة وواعية بالأحداث الجارية والتحولات السياسية على المستوى الإقليمي والعالمي، مع متابعة حريصة على كل ما يخدم قضية بلاده، ويعلي من قدرها ويجعلها في مصاف الدول الداعية إلى السلام والأمن العالميين، المؤيدة لحق الشعوب والدول المغلوبة على أمرها، المدافعة عن قضاياها العادلة، الحريصة على دفع عجلة التنمية بها، ومع عناية الشيخ صباح الأحمد الصباح بالسياسة الخارجية التي كرس لها فترة طويلة من حياته فإن ذلك لم يكن ليشغله من الاهتمام بكثير من الأمور الداخلية وظهر ذلك فيما أرساه من دعائم العمل الاجتماعي والإعلامي والعناية بالبيئة، وحرصه على نشر التراث ولحيائه (الشاهين، ٢٠٠١: ١١٠)

سيرته الشخصية ونجاحاته لا تقتصر فقط على موضوع حقوق المرأة السياسية وحسب، كان فيه الوجه الأبرز الذي طغى على ما عداه من أحداث ولذلك تم اختياره "وجه في الأحداث"،

عرفته الكويت والعالم، رجل دولة، استوفى شروط القيادة السياسية وخبرها جيداً، فكان ذلك الدبلوماسي والحكيم والقائد، مثلما يشيرون إلى اسم الشيخ عبدالله السالم بأنه " أبو الدستور"، ستردد الأجيال ويكتب المؤرخون أن الشيخ صباح الأحمد كان صاحب القرار بإعطاء المرأة حقوقها السياسية والحكيم الذي ترجم رغبة الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد رحمه الله التي أطلقها عام ١٩٩٩م (الرومي، ٢٠١٠: ٧٠)

استطاع بقراره هذا أن يرفع الحرج عن الكويت ووفودها السياسية والبرلمانية عند مشاركتها بزيارات رسمية أو مؤتمرات وتوجيه العيون إلى الديمقراطية تحتاج إلى من يعيد إليها توازنها وينزع عنها سمة الذكورية فقط، أعاد إلى الكويت احترامها في المحافل الدولية وأكمل بقراره هذا وجه الديمقراطية ناقص عندما وافق مجلس الأمة على حقوقها السياسية والمدنية، في ١٦ مايو ٢٠٠٥م كان يوم خير، في حياة الشيخ صباح وأهل الكويت فما أن انتهى المجلس من التصويت على القانون الذي قدمته الحكومة وعلا التصفيق في قاعة المجلس وتقاطر الأحبة على شخصه حتى انتقل إلى حيث يرتاح نفسه ويفتح " بطولة سلوى الدولية للتيس " وزهي من أحب الأسماء إليه وأكثرهم قربا وكأنه بذلك يحي من كانت لها تلك الروح الإنسانية ويكرمها بمنحها حقوقها السياسية (بوير، ٢٠١١: ٧٢)

نادراً ما يحصل أن تجتمع لجنة الشؤون الداخلية والدفاع وتستعرض التعديل المقترح على المادة الأولى في قانون الانتخاب خلال نصف ساعة تقريباً ثم يطرح التعديل على المجلس للتصويت في المداولتين الأولى والثانية وتم كل ذلك في جلسة واحدة، وتلك براعة من أدار القرار وحدد المسار، يعود إليه الفضل بإفشال مناورات المناوئين لحقوق المرأة، ولذلك لم تترك فرصة إلى اللعب بالوقت الضائع، فقد حزم أمره وحسم ولا داعي للتأجيل فالمسألة لا تحتتمل أكثر من ذلك وكان لا بد من الاستجابة وهذا ما حصل، القرار كان رداً على المشككين بعجز الحكومة

عن الإصلاح والقدرة على تنفيذه، فقد أثبتت وقائع يوم ١٦/٥/٢٠٠٥م أن الحكومة إذا عازمت حسمت وإذا اشتهدت أن تفعل شيئاً فباستطاعتها ذلك (عامر، ٢٠٠٤: ٩٧).

بشر الشعب بأنه لن يكون بعيداً ذلك اليوم الذي تعين فيه وزيرة في الحكومة التي يرأسها وأن نيلها لحقوقها في انتخابات البلدية سيكون بداية الألف ميل، وهذا ما سوف يتحقق، عندما يتواجه مع النخبة السياسية ووسائل الإعلام الأمريكية أثناء زيارته المرتقبة إلى واشنطن سيكون في وضع قوي لأن حقوق المرأة وغيابها كانت تشكل ثغرة وسؤالاً محرّجاً عند الحديث عن الوضع السياسي في الكويت، هل سيفاجئ الحكومة الأمريكية باصطحابه " وزيرة " من بين أعضاء الوفد الكويتي الرسمي ليدشن مرحلة جديدة في تاريخ الوفود الرجالية المعتادة، كم من الوجوه ستتغير في مجلس ٢٠٠٧ م عندما يأخذ مكانه ليلاقي الخطاب الأميري بانفتاح الانعقاد الجديد ويضمن خطابه لأول مرة عبارة " الأخوة والأخوات " وهل ستفرز تلك الانتخابات أسماء نسائية تشارك النائب في وظيفته الاشتراعية والرقابية، أسئلة ستجيب عنها المرأة بالقادم من الأيام (عامر، ٢٠٠٤: ٩٧).

منذ أكثر من أربعة عقود يعد الشيخ صباح الأحمد واحداً من أبرز الشخصيات الكويتية، استطاع إبراز دور الكويت في المجالات الإقليمية والعربية والإسلامية والعالمية (مرسيل، ١٩٨٠: ٥٥).

وأكد في كلمته التي وجهها للشعب الكويتي "إن القائد لا يمكنه أن ينجح إلا بتعاون شعبه معه تعاوناً حقيقياً" مناشداً المواطنين أن يجعلوا مصلحة الوطن قبل مصلحتهم ويتجاهلوا منافعهم الذاتية في سبيل منفعة الجميع وأن يحترموا القانون والنظام ويحرصوا على مصلحة الوطن وممتلكاته وإنجازاته.

ويعد الشيخ صباح الأحمد منذ ما يقرب من أكثر من أربعة عقود واحداً من أبرز الشخصيات الكويتية حيث تربع على قمة الدبلوماسية الكويتية من عام ١٩٦٣م، ويبرز من بين الرجال الذين ساهموا في صنع تاريخ وطنهم فقد لقب بـ " شيخ الدبلوماسيين " العرب والعالم وبعميد الدبلوماسية الكويتية فهو أقدم وزير للخارجية في العالم قاطبة إذ تولى هذا المنصب في التشكيل الوزاري الثاني بتاريخ الكويت في ٢٨ يناير ١٩٦٣م (بدوي، ١٩٧٠: ٣٢).

واستطاع خلال هذه الفترة إبراز دور الكويت في المحافل الدولية في المجالات كافة سواء الإقليمية والعربية والإسلامية والعالمية وكان حريصاً على مصلحة الكويت وإعلاء كلمتها في هذه المحافل فكان بحق الحافظ للأمانة والقادر على إدارة شؤون الحكم في البلاد، ويؤكد الشيخ صباح الأحمد وهو الابن الرابع للشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت الراحل في مناسبات عديدة أنه تعود منذ صغره أن يقرأ كل ما يقع تحت يديه، فهو يقرأ تقارير العمل والرسائل الموجهة وحتى المقالات الصحفية وهذه العادة تعلمها مع الأيام وعرف مدى أهميتها لأن بعض الكلمات قد تحمل أكثر من معنى فمن الواجب الإلمام بها حتى يكون القرار المتخذ سليماً وعادلاً، واستطاع الشيخ صباح الأحمد خلال اضطراره بمهام رئيس الوزراء بالنيابة، خلال فترة غياب الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح في الخارج أثناء محنة المرض، تأديتها على أعلى مستوى (عامر، ٢٠٠٤: ٦١).

الشيخ صباح الأحمد كان يدرك منذ تسلمه مهام رئاسة الوزارة بالنيابة أنه إنما يكمل مسيرة الأمير الوالد الشيخ سعد العبد الله وهي مسيرة الكويت فكان الشيخ صباح في مواجهته للأحداث سواء العالمية أو العربية أو المحلية إنما يستلهم الروح الكويتية نفسها التي تتعد عن النظرة الضيقة وتغلب روح الأسرة الواحدة (نعمه، ١٩٧٩: ١٣٣).

ويتصف الشيخ صباح بالصراحة وحديثه له وقع مؤثر على كل من يسمعه فهو دائماً يتحدث من القلب وليس حديثاً يراد منه بث الدعاية السياسية المضللة، والشيخ صباح أحد أعمدة الحكم في الكويت وكان ثالث ثلاثة يشكلون أركان النظام في الدولة لسنوات طويلة من عمر الكويت المعاصرة، كما يتصف الشيخ صباح بالبسمة المتفائلة الواثقة في خضم الأزمات ومدلهمات الأمور بكل ما يمتلك من حضور سياسي فاعل في المحافل الدولية ورصيد سياسي كبير محلياً وخليجياً وعربياً وعالمياً (الرمضاني، ١٩٩١: ٦٦).

وخلال تربيته على قمة الدبلوماسية الكويتية استطاع أن ينسق السياسة الخارجية للدولة ويدرس الشؤون المتعلقة بها ويسهر على علاقات الكويت مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية ورعاية مصالح الكويتيين وحمايتهم في الخارج وهما من صلب أعمال وزارة الخارجية (مرسيل، ١٩٨٠: ٧٣).

ثانياً: مدركات صانع القرار

إن ما تحلى به الشيخ صباح الأحمد من سمات شخصية متميزة كان لها أثرها الكبير فيما حققه من نجاح حين أسندت إليه العديد من المناصب العامة، كما استطاع حين تولى منصب وزير الخارجية أن يدقق للكويت مكانتها الدولية وأن يبرز شخصيتها خارج حدودها عربياً وإقليمياً ودولياً، وساعد على ذلك ما تميز به من دماثة خلق ومن روح فتية طموح انعكس من خلالها وجه الكويت المشرق، ومن المميزات الشخصية إنه كان يؤمن أن الحوار هو الأسلوب الأمثل لمعالجة المشكلات، ويحرص دائماً على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة حتى في ظل الظروف التي قد تبدو فيها كافة احتمالات الحوار وكأنها قد نفذت ، وقد أثبت في جميع المناصب التي تقلدها كفاءة ومقدرة كبيرة في معالجة الشؤون الداخلية والخارجية للكويت، وذلك على الرغم من

التحديات التي قدر له أن يواجهها (أسيري، ٢٠٠٠: ٣٨). ويمكن إبراز مدركات صانع القرار مما يلي:

أ. الارتقاء الكويتي

وعلى امتداد السنوات التي قضاها الشيخ صباح الأحمد مشاركاً في القيادة السياسية للكويت من خلال وزارة الإرشاد والأبناء (الإعلام حالياً) كانت الكويت شغله الشاغل فوصل بصورتها المسموع وبكلماتها المقروءة وبصورتها المشرقة إلى شرق العالم وغربه، وحقق بذلك ما واكب النقلة الحضارية للكويت من تواصل مع العالم في المجالات الفكرية والثقافية والإعلامية، إلى جانب ما أرساه في وطنه من دعائم العمل الاجتماعي والإعلامي والعناية بالبيئة وحرصه على نشر التراث وإحيائه (الدعيج، ٢٠١٠: ٥٠).

ب. القرار الخارجي المدروس: تميز الشيخ صباح بالخط السياسي المدروس والموزون

من خلال السنوات الطويلة التي شغل فيها منصب وزير خارجية دولة الكويت، كان حريصاً في تخطيطه لسياسة الكويت الخارجية على ألا تكون تلك السياسة مرتبطة برغباته أو مزاجه الشخصي، بل بالتقاليد التي درجت عليها الكويت منذ نشأتها من حيث التوازن في علاقاتها الدولية، وبما ينسجم مع القرارات الخليجية والعربية الجماعية من أجل وحدة الصف الخليجي والعربي دون المساس في الوقت نفسه بخصوصية السياسة الخارجية الكويتية، وكان في حينها عميد الدبلوماسيين في العالم، والمخطط الأول للسياسة الكويتية التي بنى أسسها بخبرته الطويلة وأسهم في ربطها بدول العالم. ويتميز الشيخ صباح الأحمد بعقلية اقتصادية إلى جانب ما جبل عليه من مقدرة سياسية، حيث الارتباط الوثيق بين السياسة والاقتصاد، إذ يذكر له دوره

في انضمام الكويت في عام ١٩٦٦م إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، أو ما يطلق عليها اختصاراً باتفاقية

(الجات GAT) وبمقتضى انضمام الكويت إلى تلك الاتفاقية أصبحت في عام ١٩٩٤م عضواً في منظمة التجارة العالمية الحرة WTO، بل صارت واحدة من مؤسسيها. كما كان دوره في تأسيس المجلس الوزاري المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول المجموعة الأوربية، الذي يهدف إلى توثيق الروابط الاقتصادية المشتركة بين الطرفين، ومن خلال ذلك المجلس تم إبرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع الكثير من دول هذه المجموعة وغيرها من الدول الأخرى. وفي اجتماعات مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية التي شارك فيها كانت دعوته إلى حتمية إنشاء سوق خليجية وعربية مشتركة، وتأييده لإقامة منطقة تجارية عربية حرة. كما عمل على تشجيع إقامة المناطق التجارية الحرة بين الكويت وغيرها من لدول، وقد افتتحت تحت رعايته المنطقة التجارية الحرة التي تم إنشاؤها في ميناء الشويخ في نوفمبر من عام ١٩٩٩م (بشاره، ٢٠٠٢: ٣٠).

ج-الايمان بفن الدبلوماسية:

هذا ما نجده على مستوى السياسة الخارجية فقد ارتكز نجاح الشيخ صباح الأحمد على العلاقات الوثيقة التي أقامها مع نظرائه من وزراء الخارجية في العديد من الدول ومع الكثير من قادة العالم، وأثبت دراية فائقة بفن التعامل والدبلوماسية، وساعدته على ذلك الخبرة والفصاحة والمقدرة السياسية التي جبل عليها. كما أهلتته سمعته الطيبة على نجاحه في حسم العديد من النزاعات العربية والإقليمية. كما تمكن من خلال مساعيه الحميدة والوساطات الدبلوماسية التي

قام بها من التعرف على عدة أجيال من زعماء العالم العربي وقادته بصفة خاصة ودول العالم بصفة عامة (بدوي، ١٩٧٠: ٦٩).

ولا شك في أن السنوات الطويلة التي شغل فيها الشيخ صباح الأحمد منصب وزير الخارجية والتي امتدت لأكثر من ٤٠ عاماً جعلته في مقدمه كبار دبلوماسي العالم. إذ تولى ذلك المنصب في فبراير عام ١٩٦٣ م ما أهله لكي يكون بلا جدال رجل السياسة الخارجية الكويتية وعميد الدبلوماسيين على مستوى العالم للمدة الطويلة التي قضاها وزيراً للخارجية. وللخبرة المتميزة التي عرف بها بين أقرانه من الدبلوماسيين (بشاره، ٢٠٠٢: ٣٥).

د. الأخذ بتعاليم الدين

عرف عن مواقفه الكبيرة والتاريخية التي جسدت مدى تحمله للمسؤولية الجسمية، كما عهد الشعب عن أقواله الحكيمة النابعة من تعاليم الدين الإسلامي ومن خبرته الواسعة في عالم السياسة، ولعل أبرز ما يجسد ذلك قول أمير البلاد حفظه الله في أحد خطاباته "أن المسؤولية جسيمة والعبء ثقيل ولكننا بعون الله وتوفيقه قادرون على تحمل مسؤوليتنا بثقة وإيمان وعزم وإصرار مسترشدين بتعاليم ديننا متمسكين بقيمنا وثوابتنا نعلي صوت القانون والحق والعدالة... درئاً بأنفسنا عن التحزب والتناحر والمصالح... نتبصر الدروس والعبر... نعمل قلباً واحداً لخير ديارنا الحبيبة وأن تكون مصلحة الكويت هي أعلى المصالح وأغلاها" (المضيان، ٢٠١٠: ٦٨).

هـ. الأخذ بقواعد الدستور

يؤمن الشيخ صباح الأحمد بأن الديمقراطية هي المحرك الديناميكي الذي يجسد مساحة الأمان والاطمئنان للقيادة والشعب في الوقت نفسه.

ويقول الأمير: " لن يكون الأمن والاستقرار بديلاً للحرية والديمقراطية بل هما صنوان متلازمان يمثلان ضمانة أساسية لأمن كل مجتمع واستقراره... ولنا فيما آلت إليه الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية خير شاهد ودليل ... " (الفرحان، ٢٠١١).

كما يشدد في خطابه على علو شأن الدستور واحترامه فهو حامي الدستور مذكراً في خطاب له في ٢٠١٢ بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للمصادقة على الدستور " أ، الدول التي تنعم بظلال الحرية والدستور والقوانين والمؤسسات والمجالس المنتخبة وتتمتع بإعلام حر وتمتلك جميع الأدوات الدستورية للرقابة والمحاسبة تكون ممارستها محكومة بالروح الوطنية والتمعن بمعاني القسم البرلماني العظيم ومتطلباته" (بوير، ٢٠١١: ٨٠).

و-مدركات الأمير المستقبلية:

وقد تحددت في التوصيات العشرة التي من شأنها رضا الكويت والبحث على استقرارها باعتبارها صانع التاريخ الحديث للدولة، فإن أهم ركائز استراتيجية أمير البلاد للرقى بالكويت وشعبها يمكن أن تلخص أهمها في ١٠ توصيات هي: (الرأي: ٢٠١٦/٤/٢١)

- ترسيخ الوحدة الوطنية وتطبيق القوانين على الجميع والتأكيد على أن القضاء خط احمر لا يمكن الاقتراب منه أو التدخل فيه.
- التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية خيار حتمي في اطار الأدوات الدستورية وتغليب لغة الحوار والنقاش الهادئ المؤدي إلى النتائج المرجوة التي تصب في خانة الصالح العام.
- إصلاح وتطوير منظومة التعليم بكل مراحلها وتوطين التقنية وتوسيع دوائر المعرفة.
- الاسراع في تنفيذ المدن السكنية وتسليم الوحدات للمواطنين لرفع منسوب الطمأنينة والسكون في النفوس وتعميم الرخاء والرفاه للأسرة الكويتية.

- الحفاظ على تراث الآباء والأجداد، إلى جانب الاستفادة من مستجدات العلوم وروح العصر وركب الحداثة.
- تطوير الاقتصاد والاستمرار بالخطط القائمة لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري.
- حرص الحكومة على تنفيذ توجيهات الأمير بالتعاون مع السلطة التشريعية لإقرار المشروعات الكبرى والإسراع بتنفيذ خطط التنمية الشاملة والمستدامة.
- الحرص على التمسك بالقيم الإسلامية والتقاليد العربية الأصيلة.
- الحرص على ترسيخ علاقات الكويت مع مختلف الدول وكسب المزيد من الأصدقاء عبر العالم على أساس الاحترام المتبادل وتبادل المصالح والمنافع لخير الدول وشعوبها.
- تبقى الكويت دولة مسالمة تسعى إلى حسن الجوار وأفضل العلاقات مع شقيقاتها وجيرانها وغيرها من الدول، وبنفس الوقت تبني قوتها العسكرية للدفاع عن حدودها وردع كل من تسول له نفسه العبث بأمن الوطن (جريدة الراي، ٢٠١٦: ٤/٢١).

هـ- الايمان بالرسالة العلمية:

يعتبر الأمير الشيخ صباح الأحمد أن العلم أساس نجاح أجيال المستقبل، وأن " العلم والمعرفة هما أساس بناء الإنسان الكويتي، الذي هو ثروة الوطن الحقيقية، والتي لا تعادلها ثروة، وعدته لمستقبل واعد بإذن الله تعالى "، ويذكر الأمير " إن ما ننشد تحقيقه هو إحداث نقلة نوعية في نظامنا التعليمي، من النموذج التقليدي القائم على الحفظ والتذكر ، إلى نموذج تعليمي نشط ومتميز، مبني على التفكير والإبداع، والتفاعل، واكتساب المهارات والخبرات، مما يسهم في جعل وطننا الكويت، مواكباً للتطور العلمي والتقني، ومشاركاً فعلاً في نهضة العصر الحديث، عصر الاقتصاد القائم على العلم والمعرفة. وإن ما نصبوا إليه أيضاً هو وضع آلية تطوير مستمرة لنظامنا التعليمي، تمتد من مراحل رياض الأطفال إلى الجامعة، مرتبطة بما يستجد من علوم

حديثاً، لتعمل على تطوي المناهج، ورفع كفاءة أداء المعلمين والمعلمات وتحسين بيئة التعلم المتاحة لأبنائنا. كما أن علينا أن ننمي في نفوس طلابنا وطالباتنا مهارات البحث العلمي، والتحليل الأكاديمي، واكتساب القدرات منذ الصغر".

في عهد أمير البلاد، أعطى توجيهاته باستكمال تنفيذ مشاريع تعليمية ضخمة منها جامعات جديدة مثل جامعة الشدادية بالإضافة إلى دعم إنشاء المدارس ومراكز البحث العلمي، كما دعم أيضاً التبادل الثقافي والحضاري بين الطلاب الكويتيين والأجانب وزاد عدد المبتعثين الكويتيين إلى الخارج (المضيان، ٢٠١٠: ٥٥).

وبمبادرة من أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد تم إنشاء مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع في مايو ٢٠١٠ بهدف رعاية أبناء الكويت من المبدعين والموهوبين وتقديم الدعم اللازم لهم. وجاء إنشاء المركز منسجماً مع خطة التنمية الاستراتيجية للدولة، حيث يجسد المركز اهتمام دولة الكويت بأبنائها الموهوبين والمبدعين، وتبني أفكارهم وإبراز إنجازاتهم بما يسهم في تعزيز ثقافة الابتكار والتحديث والتقدم في المجتمع الكويتي. ويهدف إلى بناء مسار واضح المعالم يؤدي إلى تعظيم المساهمة في تقدم المعرفة والإنجاز للإنسانية (جريدة الراي، ٢٠١٦: ٤/١٧).

المطلب الثاني: الوحدة القرارية الفرعية.

السياسة الكويتية أو الوضع السياسي في الكويت تعتبر دولة الكويت بحسب الدستور الكويتي إمارة وراثية يحكمها أمير من ذرية الشيخ مبارك الصباح وهي تتبع نظام برلماني دستوري ملكي. يعتبر الأمير السلطة الأعلى في الحكومة الكويتية. كما يدعو الدستور الكويتي - الذي أقر في ١١ نوفمبر ١٩٦٢ - إلى انتخابات عامة لمجلس أحادي وهو مجلس الأمة الكويت (قلعجي، ١٩٧٥: ٦٧).

١- السلطة التنفيذية (الحكومة)

أ. نظام الحكم : نظام الحكم في الكويت يعطي الدستور الحق للأمير بتعيين رئيس لمجلس الوزراء، الذي يقوم بتعيين الوزراء في حكومته، ولا تحتاج الحكومة الجديدة إلى التصويت عليها من قبل مجلس الأمة الكويتي بل تكفي موافقة الأمير. كانت رئاسة مجلس الوزراء في السابق دائماً ما تكون بيد ولي العهد، ولكن ذلك تغير في ١٣ يوليو ٢٠٠٣ عندما تنازل الشيخ سعد العبد الله الصباح عن رئاسة الوزراء إلى الشيخ صباح الأحمد الصباح. ويجب أن يكون أحد أعضاء الحكومة من الأشخاص الذين تم انتخابهم في مجلس الأمة الكويتي، وفي تشكيلة الوزراء في عام ١٩٩٢، ضمت الوزارة ٦ من تم انتخابهم. جميع أعضاء الحكومة المنتخبين وغير المنتخبين لديهم مقعد في مجلس الأمة، ويجب أن يكون عدد أعضاء الحكومة لا يزيد عن ثلث أعضاء مجلس الأمة (الربيعان، ٢٠٠٨: ٧١٣).

ب. رئيس الوزراء: لرئيس الوزراء دور مهم في النظام الدستوري الكويتي، وهو دور مؤثر لأنه يرأس الجهاز التنفيذي بعد الأمير، وتكمن أهمية منصبه فيما يأتي:

- يقوم بترشيح الوزراء.
- يقوم بتحقيق التنسيق والانسجام بين الوزارات في عملها على مختلف الأصعدة.
- يرأس جلسات مجلس الوزراء ويدير المناقشات فيها.
- هو المتحدث باسم الحكومة- بوابة السياسة (كونا، ٢٠١٥، ٢٠١٥/٥/١٥).

٢- السلطة التشريعية: لدى مجلس الأمة ٦٥ عضو، ٥٠ عضو منهم منتخبين لفترة تستمر لأربعة سنوات، ويكون الوزراء في الحكومة أعضاء في البرلمان، وبالرغم من أن الأمير لديه الأمر الأخير في جميع قضايا الدولة، إلا أن مجلس الأمة لديه سلطة كبيرة في صنع القرار،

ومنها البدء في التشريعات واستجواب الوزراء وطرح الثقة في الوزراء، فعلى سبيل المثال، في مايو ١٩٩٩ أقر الأمير عدد من القرارات مثل إعطاء المرأة الحقوق السياسية ومزيد من التحرر التجاري وإعطاء الجنسية لمن يستحق، ولكن البرلمان عندما عاد رفض جميع تلك القرارات - دستور دولة الكويت (الحمد، ٢٠٠٨: ١١٩).

٣- الأحزاب السياسية والانتخابات: يقول دستور الكويت بأن الانتخابات يجب أن تكون كل أربعة سنوات، ويحق لجميع الكويتيين من من هم فوق سنة الـ ٢١ سنة التصويت في الانتخابات، ولكن يجب أن يتجاوزوا شرطين، الأول هو يجب أن لا يكونوا عسكريين والثاني أن يكون مواطن من عشرين سنة، أي أن يكون حاصل على الجنسية من عشرين سنة، في ١٦ مايو ٢٠٠٦ أقر قانون بإعطاء المرأة الحق في التصويت والترشح، وفي عام ١٩٩٦ تم إعطاء المتجنسين الحق في التصويت، ولكن يجب عليهم بأن يكونوا متجنسين منذ ٣٠ سنة (بوير، ٢٠١١: ٨٧).

لا توجد بدولة الكويت الأحزاب السياسية حيث أن الدستور الكويتي لا يقر بها بمواد الدستور، فالمادة ٤٣ من الدستور الكويتي والتي تنص: (حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة). و تنص المذكرة التفسيرية لهذه المادة وقد تضمنت المذكرة التفسيرية للمادة (٤٣) كل ما نصه يقول: (حرية تكوين الجمعيات والنقابات دون النص على الهيئات التي تشمل في مدلولها العام بصفة خاصة الأحزاب السياسية وذلك حتى لا يتضمن النص الدستوري الالتزام باباحة انشاء هذه الأحزاب وعليه فالنص الدستوري المذكور لا يلزم بحرية الأحزاب ولا يحظرها وإنما يفوض الأمر للمشرع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه) (الفرحان، ٢٠١١: ١١٩).

ولهذا لا توجد أحزاب في الكويت، ولكن توجد تكتلات في البرلمان مثل المنبر الديمقراطي الذي يضم الليبراليين، وتجمع السلف، وتجمع الحركة الدستورية الإسلامية (حدس)، وهناك كتل برلمانية، وهي التكتل الشعبي والكتلة الإسلامية والتكتل الليبرالي (قلعجي، ١٩٧٥: ٧٠).

٤- **السلطة القضائية:** تعتبر السلطة القضائية في الكويت سلطة حرة، وهي تتكون من مجلس القضاء الأعلى والمحاكم بكافة درجاتها، وفي كل محافظة توجد فروع تابعه لقصر العدل (الفرحان، ٢٠١١، ٩٣).

٥- **السياسة الخارجية:** تتسم السياسة الخارجية الكويتية بالاعتدال والحياد، حيث تعتبر الكويت عضو في مجلس التعاون الخليجي وشريك في حلف درع الجزيرة وأحد أعضاء الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة. وللكويت تمثيل دبلوماسي متبادل مع معظم دول العالم عدا إسرائيل. علاقة الكويت المضطربة مع العراق شكلت جوهر سياسته الخارجية من بداية الاستقلال ومشكلة عبدالكريم قاسم. ظهرت لأول مرة مشكلة رئيسية في السياسة الخارجية لها عندما ادعى العراق امتلاكه للأراضي الكويتية. ولكن ذلك لم يثن الكويت عن طلب المساعدة من المملكة المتحدة ردا على الادعاءات العراقية. وقدمت الكويت قضيتها أمام الأمم المتحدة محاولة منها للحفاظ على سيادتها. انسحبت القوات البريطانية في وقت لاحق وحلت محلها قوات من جامعة الدول العربية، التي تم سحبها في عام ١٩٦٣ بناء على طلب الكويت (قلعجي، ١٩٧٥: ١١٩).

وفي ٢ أغسطس ١٩٩٠، غزت العراق الكويت مما زاد من حدة التوتر بين هاتين الدولتين وقطع العلاقات لفترة تفوق العشرين عاما. و إلى حد كبير من خلال جهود الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية الذي كان له دور أساسي في الحصول على مساعدة من الولايات المتحدة، تم تجميع ائتلاف متعدد الجنسيات، تحت رعاية الأمم المتحدة، بدأ العمل العسكري ضد العراق لتحرير الكويت. بعض الدول العربية، وخاصة الخمس أعضاء الآخرين في

مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، البحرين، قطر، سلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة) و مصر، و سوريا، بدعم الكويت من خلال ارسال قوات للقتال مع التحالف. كذلك أرسلت العديد من الدول الأوروبية وشرق آسيا القوات والمعدات، و الدعم المالي (عامر، ٢٠٠٤: ١٠٣).

بعد التحرير، وجهت الكويت إلى حد كبير الجهود الدبلوماسية والتعاونية تجاه الدول التي شاركت في التحالف متعدد الجنسيات. والجدير بالذكر أنها أعطت الكثير من هذه الدول دورا رئيسيا في اعادة اعمار الكويت. وعلى العكس، العلاقات الكويتية مع الدول التي دعمت العراق، من بينها الأردن، السودان، اليمن، و كوبا، قد ثبت أن العلاقات إما متوترة أو غير موجودة (نعمه، ١٩٧٩: ١١٣).

منذ انتهاء حرب الخليج الثانية، عملت الكويت جاهدة لتأمين حلفاء في جميع أنحاء العالم، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. بالإضافة إلى الولايات المتحدة، وقد أبرمت الترتيبات الدفاعية مع المملكة المتحدة، روسيا، وفرنسا. و أيضا لحق بها - علاقات وثيقة مع غيرها من الدول العربية من الأعضاء الرئيسية في ائتلاف حرب الخليج مثل - مصر وسوريا. وقد هيمنت على السياسة الخارجية الكويتية لبعض الوقت الاعتماد الاقتصادي على النفط والغاز الطبيعي. فإن الكويت كدولة نامية، مختلف اقتصاداتها غير كافية لدعم مستقل عليها. ونتيجة لذلك، وجهت الكويت اهتماما كبيرا نحو النفط أو الغاز الطبيعي. مع اندلاع الحرب على العراق، اتخذت الكويت المالية للولايات المتحدة بقوة موقف، حيث انها كانت منصة الانطلاق للجيش. مع التأكيد بصفة خاصة على مراقبة الحدود بشكل صارم وجود كاف للقوات الأمريكية فيها (ماكيملان، ٢٠٠٩: ٧٣).

الكويت هي عضو في الأمم المتحدة وبعض وكالاتها المتخصصة وذات الصلة، بما في ذلك البنك الدولي (IBRD)، صندوق النقد الدولي (IMF)، منظمة التجارة العالمية (WTO)، الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT)؛ بنك التنمية الأفريقي (مصرف التنمية الأفريقي)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (الصندوق العربي)، جامعة الدول العربية، صندوق النقد (AMF)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مجموعة ال ٧٧ (G-77)، مجلس التعاون الخليجي (مجلس التعاون الخليجي)، إمارسات، جمعية التنمية الدولية (IDA)، مؤسسة التمويل الدولية، صندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة العمل الدولية (ILO)، منظمة البحرية الدولية، الانترنت، اللجنة الأولمبية: (المذكرة التفسيرية لدولة الكويت).

المبحث الثاني

الرؤى السياسية لأجهزة صناعة القرار لكويتي

انطلاقاً من مدركات صانع القرار فإنه صناعة للسياسة الخارجية الكويتية كانت تهتم من خلال إسقاطات لا فكرة التي امنت بها وشكلت مدركات يأخذ بها قبل اتخاذ القرارات وكان للقضايا العربية نصيباً في تجسيد هذه المدركات، وكذلك كانت كروية الثاقبة صناع القرار الخارجي الكويتي ضرورة مد جسور التعاون واقامة علاقات ودية مع كثير من الدول الاخرى غير العربية وذلك من أجل كسب مناظره للقضايا العربية وذلك من اجل هذه الاطراف الدولية غير العربية.

ولتحقيق أهداف هذا المبحث فإننا سنتناوله في مطلبين هما:

المطلب الاول: الرؤى السياسية والشؤون العربية.

المطلب الثاني: أدوار السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضايا العربية.

المطلب الاول: الرؤى السياسية تجاه الشؤون العربية:

وقد تجلت هذه الرؤى السياسية بما يتميز صانع القرار

١- التعاون العربي:

في الكلمة التي ألقاها الشيخ صباح الأحمد في ندوة العلاقات العربية بعد تحرير الكويت التي عقدت في جامعة الكويت تحت رعايته، أكد فيها أن دولة الكويت تحيط بموضوع العلاقات العربية بعد التحرير بعناية خاصة سعياً منها لأن تكون أسس العلاقات العربية صلبة في سلامتها، بارزة في وضوحها، عصرية في مفاهيمها، متحضرة في أهدافها، وذلك استخلاصاً للعبير التي تعلمتها من كارثة الغزو، الذي استغل دون شك التراث في منظمة العلاقات العربية واستفاد من مواقع الوهن فيها(المضيان، ٢٠١٠: ٥٧).

وبينما كانت الكويت تطالب بضرورة تنفيذ العراق لالتزاماته الدولية، وعلى رأسها الإفراج عن الأسرى الكويتيين والمرتهنين، والالتزام بدفع التعويضات وعودة الممتلكات الكويتية، كانت الأنظمة العربية التي وقفت إلى جانب العدوان ، أو على الأحرى لم تقف موقفاً واضحاً مع الكويت، تطالب برفع العقوبات الدولية عن العراق، بينما تغاضت تماماً عن الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى فرض تلك العقوبات، ومنذ منتصف عام ١٩٩٦م بدأت بعض الأنظمة العربية تخفف من حدة نبرتها في اتهام الكويت وغيرها من دول الخليج العربية، كمتسبب رئيسي في استمرار فرض العقوبات الدولية على العراق(المضيان، ٢٠١٠: ٦٦).

ونتيجة لتعديل تلك المواقف قررت الكويت إلغاء عبارة دول الضد من قاموسها السياسي والتي كانت أطلقتها على الدول العربية التي اتخذت موقفاً غير ايجابياً تجاهها اثناء الغزو العراقي لها.

ومن المثير للانتباه أكثر مما يبعث على الدهشة، أنه في الوقت الذي تغيرت فيه مواقف بعض الدول العربية، التي كانت معروفة بدول الضد باتجاه مطالبة العراق بتنفيذ التزاماته الدولية، فإن بعض دول مجلس التعاون الخليجي بدأت بالاتجاه المعاكس، أي تغيرت أطروحاتها السياسية نحو المطالبة برفع العقوبات الدولية على العراق (عامر، ٢٠٠٤: ١٢٥).

وحين وجه الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في أكتوبر ١٩٩٦م نداء للتضامن العربي والعمل العربي المشترك، وطالب برفع المعاناة عن الشعب العراقي، وأنه قد آن الأوان لرفع العقوبات الدولية عن العراق باعتبار ذلك خطوة لتحقيق التضامن العربي، ظن النظام العراقي والمؤيدون له، أن تلك الدعوة بادرة لشرخ موقف دول مجلس التعاون الخليجي، وشق التماسك الذي استمر ما يقرب من ست سنوات منذ العدوان العراقي على الكويت وهو ما كان يسعى إليه النظام العراقي (الدعيج، ٢٠١٠: ١٣٣).

غير أن ما يحسب للشيخ صباح الأحمد أنه أدرك المغزى الذي كان من وراء دعوة الشيخ زايد، حين بادر بتكليف من الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت - بزيارة ودية إلى دولة الإمارات العربية في ديسمبر ١٩٩٦م، شارك فيها باحتفالات الدولة بمرور خمسة وعشرين عاماً على إعلان قيامها، وبالذكرى الثلاثين لتولي الشيخ زايد مقاليد الحكم في إمارة أبو ظبي. وفي خلال تلك الزيارة تم إيضاح وجهات النظر، من حيث التأكيد على أن تلك التصريحات لا تمس جوهر الموضوع، وهو التمسك بمطالبة النظام العراقي بتنفيذ كافة القرارات الدولية ذات الصلة بعدوانه على الكويت، وتبين أن دعوة الشيخ زايد لم تكن سوى تعاطف منه مع الشعب العراقي، وهو أمر منفصل تماماً عن العلاقة مع النظام الحاكم في بغداد (الرومي، ٢٠١٠).

وعلى أية حال فقد تم القضاء على كل أمل أو مسعى قام به النظام العراقي من أجل شق وحدة الصف الخليجي. ومما يؤكد ذلك أن قرارات القمة الخليجية التي انعقدت في الدوحة في ديسمبر ١٩٩٦م، أكدت على صلابة الجبهة الخليجية في موقفها تجاه القرارات الدولية وارتباطها بالعقوبات المفروضة على العراق. كما جاءت قرارات الجامعة العربية بمختلف مستوياتها مؤكدة على المطالب الكويتية المتمثلة بضرورة تنفيذ النظام العراقي لكافة التزاماته الدولية ذات الصلة بعدوانه على الكويت. وقد برز دور الشيخ صباح الأحمد واضحاً سواء أكان ذلك في مجلس التعاون الخليجي أم في الجامعة العربية، ونجاحه في إفشال المحاولات العراقية الدؤوبة لاختراق الأغلبية الخليجية والعربية المؤيدة للمطالب الكويتية (الشاهين، ٢٠٠١: ٨٣).

وكان من نتيجة الإحباط العربي لتعثر عملية السلام في الشرق الأوسط، واستمرار التعنت الإسرائيلي، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من محن، أن نشطت الدعوات للتضامن العربي والعمل العربي المشترك، وإلى ضرورة دعوة العراق للقاءات القمة العربية، وأنه قد آن الأوان لتنفيذ سياسة "عفا الله عما سلف" (المضيان، ٢٠١٠: ١٤٣).

غير أن موقف الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك هو الدكتور عصمت عبد المجيد، كان واضحاً في أن طي صفحة الماضي أمر لا يمكن أن يؤولي نتائجها الإيجابية باتجاه دعم العلاقات العربية العربية، وأن مسألة فرض العقوبات على العراق هي مسألة دولية لا تملك الجامعة العربية أو دولها الأعضاء حق التصرف فيها، إلا من خلال دعوة العراق لتنفيذ التزاماته الدولية بموجب القرارات التي اتخذها مجلس الأمن وذلك كمدخل أساسي لرفع العقوبات عنه. غاير أن الشيخ صباح الأحمد لم يلبث أن وصل إلى أقصى حد من التسامح حين أعلن أن الكويت ترفض أن تكون عقبة في طريق وحدة الصف العربي، وترفض أن تقم موضوع العقوبات الدولية التي يتعرض لها النظام العراقي في طريق التضامن العربي، وصرح بأن الكويت

على استعداد لحضور القمة العربية بحضور الرئيس العراقي أو عدم حضوره، وكان هذا التصريح تجسيدا لحرص الكويت على لم الشمل العربي، مع المحافظة في الوقت نفسه على مطالبه العراق بتنفيذ كافة التزاماته الدولية، وعدم جعلها مبرراً لكي يتستر خلفها النظام العراقي لضرب المواقف الكويتية والخليجية تجاه التضامن العربي، أو دق إسفين في صرح العلاقات الكويتية العربية (نعمه، ١٩٧٩: ٥٠).

وكانت استجابة الشيخ صباح الأحمد للدعاءات العربية للتحرك نحو لم الشمل العربي واضحة، وأبدى في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في عمان بالمملكة العربية الهاشمية في مارس ٢٠٠١م، الذي حضره نيابة عن الشيخ جابر الأحمد أمير دولة الكويت، تعاون الكويت إلى أقصى درجة مع الشفاء العرب سعياً إلى تخفيف المعاناة عن الشعب العراقي، ووافق على مشروع قرار عربي لصالح الكويت وشعب العراق بشكل خاص، ولصالح الأمة العربية بشكل عام. غير أن رفض النظام العراقي للصيغة التوفيقية التي طرحت في القمة العربية بشأن الحالة بين الكويت والعراق، أضعاف الفرصة لمساعدة الشعب العراقي وتخفيف المعاناة عنه، حيث أهدر النظام العراقي كافة الجهود العربية التي بذلت في هذا الشأن، وأبى الاعتراف بسيادة الكويت وسلامتها الإقليمية. وعجزت الوساطة العربية عن وضع حد للتباعد بين العراق والكويت أو حسم الخلافات بينهما، ومن ثم قررت القمة العربية إحالة ملف الحالة الكويتية العراقية إلى العاهل الأردني، الملك عبدالله الثاني، باعتباره رئيساً لقمة عمان (عامر، ٢٠٠٤: ١١٥).

غير أن المساعي الحميدة والجهود التي بذلها الملك عبد الله لرأب الصدع بين الكويت والنظام العراقي لم تسفر عن نتائج إيجابية، وذلك على الرغم من أن الشيخ صباح الأحمد أكد استعداد الكويت للتجاوب مع تلك المساعي، معرباً عن أمله في أن يدلل النظام العراقي على حسن نيته تجاه الكويت، ويلتزم بتنفيذ القرارات الدولية وعلى رأسها إعادة الأسرى الكويتيين إلى

ذويهم، حتى ولو كان هناك أسير كويتي واحد، وحتى لو كان الباقون قد قتلوا، ومن ثم يعيد للكويت رفاتهم حتى يعرف أهلهم مصيرهم، استمر التوتر قائماً بين النظام العراقي والكويت خلال الفترة التي انتقل فيها الملف الكويتي العراقي إلى الملك عبدالله الثاني في مارس ٢٠٠١ م وحتى انعقاد مؤتمر القمة العربية في بيروت في مارس من العام التالي (عامر، ٢٠٠٤ : ١٢٣).

وفي خلال تلك الفترة كان العراق يتعرض لضغوط دولية شديدة وبخاصة بمطالبته بنزع أسلحة الدمار الشامل، وتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بعدوانه على الكويت. وعلى الرغم من النصائح التي كان يوجهها الشيخ صباح الأحمد للنظام العراقي من أجل أن يلتزم بتنفيذ القرارات الدولية، حتى يتم رفع الحصار الاقتصادي عن شعبه إلا أنه لم يمتثل لتلك النصائح، في الوقت الذي أكد فيه الشيخ صباح الأحمد أن حب الكويت للشعب العراقي هو الذي دفعه لكي يطالب النظام العراقي بتنفيذ القرارات الدولية حتى يجنب شعبه الأخطار من ضربات عسكرية أمريكية محتملة ضده في حالة عدم امتثاله لتنفيذ تلك القرارات (الحمد، ٢٠٠٨:٩٠).

وعلى عكس ما كان ينتظر، كأن يتخذ النظام العراقي من تلك النصائح بادرة طيبة لتحسين علاقاته مع الكويت، فقد ظل على موقفه المتعنت ولم يكف عن التعبير عن سوء ظنه وتكثيف اتهاماته للكويت، حيث عاد مرة أخرى يثير مسألة النفط واتهام الكويت باستنزاف حقوله الواقعة على الحدود العراقية الكويتية، وأن تلك الاستنزاف الذي تقوم به الكويت في الآبار التي تقع على جانبي تلك الحدود يؤدي على حد قوله إلى هجرة النفط العراقي إلى الآبار الكويتية، بينما أكد الشيخ صباح الأحمد - رداً على تلك الاتهامات - أن أي نشاط استثماري تقوم به الكويت من أجل تطوير مصادرها وثرواتها الطبيعية، يقع داخل أراضيها وضمن حدودها المعترف بها دولياً ويخضع لسيادتها المطلقة، وهو أمر يقوم به العراق نفسه حين يمارس سيادته على كامل أراضيها (الحمد، ٢٠٠٨ : ١٠٠).

كان الشيخ صباح الأحمد حريصاً على تنفيذ الاتهامات العراقية للكويت، مستنداً في ذلك على الأسانيد العلمية والمنطقية، كما يتضح ذلك في الرسالة التي وجهها إلى كل من كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة وعمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، حيث أكد أن ما ادعاه النظام العراقي من أن العقوبات الدولية المفروضة عليه تمنعه من استثمار حقوله النفطية الواقعة على الحدود القائمة بينه وبين الكويت وتعرقل نشاطه لتطوير صناعاته النفطية ادعاء غير صحيح لا يتفق مع الأمر الواقع، إذ أن العراق يقوم بنشاط نفطي وعلى نطاق واسع على حدوده مع الكويت، وذلك طبقاً لما ورد في التقرير الدوري للأمين العام للأمم المتحدة في مارس ٢٠٠١ م ، استناداً إلى تقارير بعثة المراقبة الدولية " اليونيكوم " (بوير، ٦٧:٢٠١١).

٢- الحرص على الاخوة العربية:

لا شك أن هناك العديد من الأسماء التي برزت في المجال الدبلوماسي الكويتي والتي لكان لها أثر كبير في السياسة الخارجية عبر دوائرها المختلفة لكن يبقى دائماً اسم أمير الكويت الحالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رمزاً للعمل الدبلوماسي المحلي والعربي والذي لقب بشيخ الدبلوماسيين نظراً لطول الفترة التاريخية التي قاضها وزيراً للخارجية والتي استتمت بالثناء في العمل الدبلوماسي ولقد لقب أيضاً " بعميد الدبلوماسيين في الكويت" وبشيخ الدبلوماسيين العرب والعالم فهو أقدم وزير للخارجية في العالم قاطبة؛ إذ تولى هذا المنصب في التشكيل الوزاري الثاني بتاريخ الكويت في ٢٨ يناير عام ١٩٦٣ (الغنيم، ٢٠٠٤: ١٣٣).

لقد حضر الشيخ صباح كل القمم العربية منذ إنشاء مؤسسة القمة العربية ولم يغب عنها إلى عام ١٩٩٦، وعلى الجانب الآخر سعى الشيخ صباح إلى التوسط في حل المشكلات بين الأشقاء العرب مثل الخلاف المصري- اليمني- والخلاف المصري - السعودي، في عهد الرئيس

الراحل جمال عبد الناصر بالإضافة إلى القضية الفلسطينية والخلاف الأردني - الفلسطيني والأطماع العراقية في الكويت كما بذل جهداً دبلوماسياً كبيراً من أجل التضامن العربي واستمر حتى الوقت الحالي واستطاع حل خلافات عربية حساسة منه الخلاف العماني - اليمني واستقلال البحرين واتحاد الإمارات العربية المتحدة والحرب الأهلية اللبنانية وغيرها الكثير (الغنيم، ٢٠٠٤: ١٣٤).

كان له دور بارز في دعم مصر وسوريا والأردن بعد نكسة ١٩٦٧ وانتصار ١٩٧٣ والحرب اللبنانية ودوره في انطلاق الثورة الفلسطينية على أرض الكويت وحمل الشيخ صباح هموم الأمتين العربية والإسلامية بأسرهما وواجه فترة الاحتلال العراقي بكل شجاعة وإيمان حتى أحق عادة الكويت حرة من هذا العدوان الغاشم (وزارة الإعلام، ٢٠٠٨: ١١٣).

٣-مراعاة الاهداف العربية المشتركة:

ربما سيرتبط اسمه في التاريخ محليا بمصطلحات مثل القائد الحكيم، حامي الدستور، مخطط المستقبل، كما عربيا وعالميا سيرتبط اسمه بمصطلحات مثل رجل السلام وزعيم الانسانية، وقد يكون المرشح الأول في المدى القريب لنيل جائزة «نوبل للسلام»، لما قدمه للأمة العربية والانسانية جمعاء من مبادرات شملت أسمى معاني العفو والصلح تترجمت في تقديم المساعدات والجمع بين الفرقاء، هو الإنسان قبل ان يكون القائد، لا يدخر جهدا لأجل نجدة اخوانه المسلمين والعرب وتخفيف محنهم في أوطان كثيرة على امتداد الدول العربية والاسلامية والصديقة والعالم كافة(جريدة الراي، ٢٠١٦ : ٤/١٧).

يعمل في صمت، لا يتفاخر بأفضاله على الناس، تسبقه ابتسامته لمن يصادفه، يهب لمساعدة المحتاجين، وربما من دون مبالغة فإن يده الكريمة ممدودة لكل كويتي وعربي، أب

حنون لبناته وأبنائه الكويتيين، مرت أزمات واهتزت أمم بفعل عواصف اقليمية واممية، وبقي القائد وشعبه صامدين حتى مرت العاصفة بسلام ونعمت الكويت بريح الديمقراطية كما هو عهدا (الغنيم، ٢٠٠٢: ١٣٥).

أما السلام، فكان ولا يزال أكثر الأهداف النبيلة التي سعى بنجاح الى تحقيقها داخل الكويت وفي الخليج وفي المنطقة وفي الدول العربية، ويعتبر من أكثر القادة العرب التزاما بتحمل المهام الجسيمة لمنصب الحاكم، فكان الأكثر حضورا في المناسبات الوطنية والخليجية والعربية والعالمية، كما انه رجل المبادرات الأول، لا يفوت فرصة للالتقاء باخوانه القادة العرب للتشاور في سبل حل القضايا العربية. هو أكثر الزعماء حضورا في القمم الخليجية والعربية، وسفرا في رحلات مكوكية لأجل القيام بمصالحات بين اشقائه العرب او دعم مبادرة عربية لخدمة الشعوب (جريدة الرأي، ٢٠١٦ : ٤/١٧).

ولذلك حظيت الكويت في العامين الأخيرين بإشعاع خليجي وعربي وعالمي غير مسبوق على مستوى احتضان أهم القمم والمؤتمرات العربية والاقليمية، وتوجت بنجاح بفضل رؤية القائد والتزامه بدعم القضايا الوطنية والعربية قولا وفعلا فكانت اكثر الصفات التي وصفه الغرب بها «الرجل الملتزم» الذي يفي بوعدده، لا يكل ولا يمل من المبادرات لفعل الخير ولم الشمل الوطني والخليجي والعربي(جريدة الرأي، ٢٠١٦ : ٤/١٧).

كبير في مواقفه وحاسم في رؤيته التي تهدف الى تأسيس مفهوم جديد للمواطنة العربية القائمة على التآخي بين كل الأطياف وعلى اساس أن كل عمل ناجح يقوم على توحيد كل المواطنين بكل فئاتهم سواء في الكويت او في كل الوطن العربي، وهو من يرى ان في التوحد يكمن حسب رؤيته الحكيمة استمرار السلام الاجتماعي والازدهار، وبسواعد الشباب الذين

يحرص دائما ان يوجه لهم قسما كبيرا من خطاباته سيعمر الوطن ويبقى حصنه قويا عتيدا عصيا ضد العنف والتفرقة، وان الحرية والديموقراطية كما ينادي بهما دائما هما المتنفس الأمثل للمواطن لكي يعمل بإخلاص وإيمان صادق لأجل رقي وأمن وطنه ويذود عنه ضد كل معتد (الخرجي، ٢٠٠٥: ٣٣).

أفعاله سبقت كلماته، وانجازاته الوطنية والخليجية والعربية أنارت درب الحالمين الكويتيين والخليجيين والعرب بمستقبل أفضل بفضل حكم جميلة سيخلدها التاريخ على غرار أولوية الوحدة الوطنية، المسارعة لمد العون، نبذ العنف، الايفاء بالوعد والانجاز، دعم وضمان استمرار الديموقراطية، والصفح والعفو عند المقدرة، والسلام والتآخي واعلاء شعار أن الأفضل بيننا هو الأفضل بالعمل والأصدق في الانجاز (عامر، ٢٠٠٤: ٧٧).

كل هذه المعاني والأفعال والمبادرات والرؤية المستقبلية للكويت وللوطن العربي تتبع من قائد العمل الانساني، وزعيم الانسانية الذي أثبت ان الكويت مركز انساني عالمي، صاحب أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

وفي أولى كلمات بعد مبايعته أميرا وأدائه اليمين الدستورية، وعد الشعب الكويتي بتحمل الأمانة وتولي المسؤولية، وعلى مواصلة العمل من أجل الكويت وأهلها. ودعا الجميع للعمل من أجل جعل الكويت دولة عصرية حديثة مزودة بالعلم والمعرفة يسودها التعاون والإخاء والمحبة، ويتمتع سكانها بالمساواة في الحقوق والواجبات مع المحافظة على الديموقراطية وحرية الرأي والتعبير. وأكد في كلمته الى الشعب الكويتي «إن القائد لا يمكنه أن ينجح إلا بتعاون شعبه معه تعاوناً حقيقياً»، مناشداً المواطنين أن يجعلوا مصلحة الوطن قبل مصلحتهم، ويتجاهلوا منافعهم

الذاتية في سبيل منفعة الجميع، وأن يحترموا القانون والنظام ويحرصوا على مصلحة الوطن وممتلكاته وانجازاته» (غنيم، ٢٠٠٤: ٥٥).

وأضاف «ان الكويت هي التاج الذي على رؤوسنا، وهي الهوى المتغلغل في أعماق افئدتنا، فليس في القلب والفؤاد من شيء غير الكويت، وليس هناك حب أعظم من حب الأرض العزيزة التي عشنا على ثراها، وسطرنا عليها تاريخنا وامجادنا ومنجزاتنا».

بدأ تمرسه في العمل العام في ١٩ يوليو عام ١٩٥٤، عندما أصدر المغفور له الشيخ عبدالله السالم أمراً بتعيينه عضواً في اللجنة التنفيذية العليا المسؤولة عن تنظيم الدوائر الحكومية الرسمية، وبعد انتهاء هذه اللجنة من عملها تم تعيينه رئيساً لدائرة الشؤون الاجتماعية والعمل عام ١٩٥٥، وفي عام ١٩٥٧ أسندت اليه رئاسة دائرة المطبوعات والنشر (الربيعان، ٢٠٠٨: ١٣٠).

وبعد استقلال دولة الكويت في ١٩٦١، وتشكيل الحكومة الأولى، حولت الدوائر إلى وزارات، تولى الشيخ صباح الأحمد حفظه الله أول منصب وزاري وزيراً للإرشاد والإنماء عام ١٩٦٢، في عهد المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ عبدالله السالم الصباح، كما كان عضواً في المجلس التأسيسي الذي كلف بوضع الدستور، وذلك كونه عضواً بالحكومة، ثم تولى مهام وزارة الخارجية عام ١٩٦٣، وقد شارك في رفع علم الكويت عالياً خفاقاً في وسط نيويورك، معلناً انضمام الكويت إلى منظمة الأمم المتحدة، وألقى كلمة الكويت أمام الأمم المتحدة بهذه المناسبة، حيث قال «.. إن انتماء الكويت إلى النشاط الدولي يدل بوضوح على أن الاستقلال والعضوية في الأمم المتحدة ليستا نهاية بحد ذاتها، بل وسيلتان للمشاركة في المسؤولية لتحقيق حياة أفضل لشعبها وشعوب الدول الأخرى» (الحمد، ٢٠٠٨: ٩٠).

ومنذ ذلك التاريخ، وفي كل سنة تقريباً، ومع افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر من كل عام، تشارك الكويت بوفد رسمي على رأسه الشيخ صباح الأحمد ليلقي خطاب دولة الكويت أمام الجمعية العامة ويجري سلسلة من الحوارات مع قادة دول العالم (بوير، ٢٠١١: ١٣٥).

التوازن والوسطية نهج ومنهجه عنوان الدبلوماسية التي انتهجها الشيخ صباح الأحمد، والتي أثمرت ثمارها في أحلك الظروف، وهو احتلال الكويت من قبل النظام العراقي في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠. وكان أبرز ملامح هذه السياسة المتوازنة حزمة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والقاضي باستخدام القوة لضمان تطبيق قراراته، كما كان تشكيل قوات التحالف من أكثر من ٣٢ دولة من الدول الأعضاء ثمرة أخرى من ثمار تلك السياسة، وقد أثبت الشيخ صباح الأحمد جدارته للقب رجل السياسة الكويتية وعميد الدبلوماسيين في العالم، فنجح خلال قيادته للدبلوماسية الكويتية في ربط الكويت دبلوماسياً واستراتيجياً بالعالم الخارجي، فاستضافت الكويت على أرضها أكثر من ٩٥ ممثلية ما بين سفارة وقنصلية ومنظمة دولية وإقليمية وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، ما يعكس النجاح الذي حققته هذه الدبلوماسية، وكانت له لمساته الواضحة في بلورة العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بين صفوف دول مجلس التعاون الخليجي، كما كان له دور كبير في دعم قضايا العالم الإسلامي، ومشاركات حثيثة ومهمة في مآسي العالم أجمع ودعوة المجتمع الدولي للقيام بمهامه والحديث دوماً عن معاناة شعوب العالم وخصوصاً الدول النامية والفقيرة المتقلبة بالديون والأزمات (جريدة الراي، ٢٠١٦: ٤/١٧).

وتحمل هذه الأمانة والمسؤولية باقتداره وكفائته المعهودين، فسعى إلى تجديد وتطوير السياسة الداخلية والخارجية للبلاد وفقاً للتطورات والمتغيرات التي طرأت على الأوضاع الإقليمية

والدولية في السنوات الأخيرة، ثم تولى الشيخ صباح الأحمد منصب رئيس مجلس الوزراء في ١٣ يوليو ٢٠٠٣ وقد جمع في نهجه الجديد بين الدبلوماسية السياسية والدبلوماسية الاقتصادية في آن واحد، ليرقى بالكويت إلى عصر جديد من التقدم والتطور والازدهار، كما تم انشاء الهيئة العليا للانتخابات وهو انجاز يحسب للقيادة السياسية التي تسعى لضمان مسيرة العملية الديمقراطية بشكل نزيه، كما أمر بإنشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد ايماناً بضرورة الاصلاح (غنيم، ٢٠٠٤: ٧٨).

٤- الحرص على وحدة الوطن العربي:

ما ينفك أمير الكويت الشيخ صباح الاحمد يدعو الى الوقوف بحزم في وجه كل من يحاول الاساءة للوطن بإثارة النعرات الطائفية او القبلية او الفئوية، مطالباً بالارتقاء بالإعلام لممارسة دوره في تكوين ودعم الرأي العام المستنير الذي يعزز الولاء للوطن ويرسخ روح الوحدة الوطنية. ويشدد دائماً في كلماته على اهمية تقوية أواصر التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة وتجنب كل ما يعكر صفو العلاقات مع هذه الدول او الاساءة اليها.

ويرى ان العالم الاسلامي يشهد واقعا مؤلماً يتطلب من المسلمين كافة الوقوف صفا واحدا لمواجهة تحدياته في تكاتف وتآزر عملاً بقول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، مشيداً ومفتخراً بالقيم السامية التي جبل عليها اهل الكويت منذ القدم السباقون دائماً لعمل الخير ومد يد العون لإخوانهم المسلمين في انحاء المعمورة كافة.

ليس بغريب على الأمير أن يهب لنجدة اخوانه العرب والمسلمين، فكان اكثرالقادة التزاماً بتقديم المعونة لمن يحتاجها خصوصاً للمعوزين والأطفال الذي يولي الأمير اهتماماً بالغاً بهم.

وتبلورت جهوده لإغاثة المحتاجين والمنكوبين العرب والمسلمين وحتى غير المسلمين في أحداث كثيرة لعل أهمها المبادرة الى تنظيم مؤتمر مانحي سورية مرتين وتقديمه تبرعا للشعب السوري بنحو ٥٠٠ مليون دولار علما أن الكويت بتوجيهات من الأمير الأكثر حرصا بين المانحين على الالتزام بصرف هذه التبرعات.

المجهودات والإنجازات الإنسانية للشيخ صباح الأحمد والتي رفعت اسم الكويت عالياً على المستوى العالمي شكلت اضافة جديدة ناصعة لصورة الكويت الانسانية الحضارية، من خلال استضافة مؤتمر مانحي سورية الثاني أخيرا في الكويت، وأكد خلال هذا المؤتمر أن «المجتمع الدولي يقف أمام مسؤولية تاريخية وأخلاقية وإنسانية وقانونية، تتطلب منا جميعا تضافر الجهود والعمل الدؤوب للوصول الى حل ينهي هذه الكارثة ويحقق دماء شعب بأكمله ويحفظ كيان بلد ونصون فيه الأمن والسلام الدوليين»(جريدة الرأي، ٢٠١٦ : ٦/١٧).

٣- الحضور الدائم على الساحة العربية

الشيخ صباح الاحمد اعلامي من الطراز الاول، وكان من الإعلاميين المتميزين الذين يمتلكون الحس والبصيرة والقدرة على النقد الموضوعي، وعلى الرؤية الإعلامية الموضوعية، نعم كان الشيخ صباح الأحمد ناقدا ممتازا، وإعلاميا ممتازا ومتميزا، هذا ما جعله أفضل وزراء الإعلام في العالم العربي. لهذا السبب تحديدا كان صدام حسين يطلق عليه وزير خارجية العراق، لأن الشيخ صباح كثيرا ما دافع عن العراق في جميع الأصعدة وعلى كافة المستويات الاقليمية والدولية (غنيم، ٢٠٠٤ : ١٣٠).

وإذا ما كان الشيخ صباح الأحمد بالفطرة والسليقة والممارسة رجلا إعلاميا، فإنه أيضا دبلوماسي محنك، وان انتقده البعض من أنه قد يكون مفاوضاً سهلاً في بعض الأحيان، لكن

الحقائق والوقائع تؤكد انه كان يعرف كيف يفاوض؟ متى يفاوض؟ متى يأخذ؟ ومتى يعطي؟ هذا بالطبع ما يمكنه من وضع القرارات الإعلامية والسياسية في مواقعها الصحيحة. فاحترامه للآخرين وحسن تعامله معهم، سهل له عملية صناعة القرار وتنفيذ القرار وتقبل الناس لتلك القرارات بل واجتهادهم في تنفيذها، أذكر هذا تحديدا في سياسات الشيخ صباح الأحمد الخارجية العربية تحديدا موقفه من الحرب الأهلية اللبنانية التي كما يؤكد السيد بعلبكي بقوله: كانت القمة العربية قد عهدت الى اللجنة السداسية لمساعدة الدولة اللبنانية للخروج من ذلك المأزق الخطير، والجهد الذي قام به الشيخ صباح في تلك اللجنة كان نابعا من حبه العميق للبنان ومن إدراكه مدى خطورة استمرار تلك الأوضاع في لبنان. لذلك اتبع الشيخ صباح أسلوبا حضاريا باستماعه لكل فرقاء النزاع دون أي استثناء، كما وأن الاتفاقات التي توصل اليها تمت وفقا لحوار مفتوح مخلص أدى الى استخلاص نتائج كبيرة تمخضت عن كل المداولات (بوير، ٢٠١١: ٧٠).

انتهى الأمر وتوجت الجهود التي بذلها الشيخ صباح الأحمد هو الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت بإصدار آنذاك البيان التاريخي الذي أكد ان الصراع في لبنان ليس صراعا دينيا، ودعا جميع الرؤساء والشعب اللبناني الى التفاهم والهدوء والترابط، هذا الأمر لا يمكن أن ينسأه الشعب اللبناني، فالخلاصة التي وضعها الشيخ صباح هي التي اعتمدت فيما بعد عليها اللجنة الثلاثية التي كلفت بها بعد ذلك من قبل القمة العربية وقامت بمتابعة الملف اللبناني ومساعدة الجيش اللبناني للخروج من محنته (بوير، ٢٠١١: ٧٢).

أما عن قمة الدار البيضاء واللجنة السداسية لإنهاء الحرب اللبنانية وما ورد في تقرير اللجنة السداسية عن الحرب اللبنانية يتحدث بعلبكي بقوله: الولايات المتحدة الأميركية التي تعهدت بتطبيق القرار رقم ٤٢٥ بعد حرب الخليج الثانية، أي بعد احتلال الكويت، لم تكن متحمسة لحل أزمة لبنان، كمدخل لحل أزمة المنطقة، لكنها عادت وأصبحت متحمسة للموضوع عندما استطاع

لبنان تحرير أرضه في الجنوب، أي بعد ان تمكنت المقاومة اللبنانية من تحقيق نصرها الكبير على إسرائيل. هذا الانتصار ليس انتصارا لبنانيا فقط، وإنما هو انتصار لبناني عربي وإسلامي وإنساني وعالمي. كان للانتصار نتائج إيجابية على حركة الصراع العربي الإسرائيلي الذي كانت الكويت واللجنة السداسية العربية تهتم به، اللجنة التي كان لها اليد العليا في التوصل الى اتفاقية الطائف، نعم هذه أول مرة تحدث في تاريخ الصراع العربي- الإسرائيلي، وأنا أعتقد أنه ليس من الإنصاف أن نقول عكس ذلك لأنه ينقص من أهمية العمل الكويتي وعمل اللجنة السداسية في صنع، ومن ثم تطبيق، اتفاقية الطائف. ان أول عمل قمت به بعد زيارة الجزائر، والمملكة العربية السعودية، وزيارة المغرب، أنني زرت الكويت كجزء أساسي من الانتصار في تحقيق تطبيق اتفاقية الطائف. لقد كانت مهمة قوات الطوارئ الدولية تمكين لبنان من بسط الشرعية على أرض الجنوب، وتأمين انسحاب إسرائيل حتى الحدود المعترف بها دوليا، وتأمين بسط سلطة الدولة على أراضيها من خلال القوات الحكومية اللبنانية الشرعية «أي الجيش اللبناني» (الحيدر، ٢٠٠٨: ٧٦).

كان موقفنا غريبا بالفعل عندما ذهبنا الى دورة منظمة الأمم المتحدة، وزرنا الشيخ صباح الذي فاجأنا بقوله ان الرفض، هو رفض أميركي، وأن الولايات المتحدة الأميركية هي التي تؤخر عملية تطبيق القرار رقم ٤٢٥ «اتفاق الطائف» وان الاعتراضات على السلطة هي قوانين استثنائية، لكن الوحدة الوطنية في لبنان مؤمنة بأن تتحقق الوحدة خارج السلطة وليس بواسطة السلطة أو من داخلها، فالحكومة المشكلة هي التي تعبر عن التماسك الخارجي، بينما التماسك الداخلي يعبر عنه المجتمع المدني اللبناني وليس السلطة (الربيعان، ٢٠٠٨: ١١٣).

وعن دور الشيخ صباح في اللجنة السداسية يقول بعلبكي: كان الشيخ صباح الأحمد يتسم بالمرونة والحكمة، اذ كان يعرف كيف يتحدث بالحديث الذي لا يؤلم ولا يجرح الآخرين، لأنه

انطلق من أسرة كانت الزعامة والقيادة فيها وراثية، لذا عرف الشيخ صباح الأحمد متى يتدخل؟ وكيف يتدخل؟ لقد كان ثابتاً في موقعه التفاوضي كالمحارب الثابت الأركان، الشيخ صباح كان يعرف كيف يتعامل مع الملفات الساخنة، وكيف يحل المشاكل المستعصية، وكيف ينتصر على الصعوبات، ان أروع مشهد رأيته في شخصية الشيخ صباح الأحمد عندما كنت أراه منقضا على المشاكل الحرجة من أجل إيجاد حل لها. اعتقد ان حضوره الذهني وذكاءه الحاد مكناه من ان يكون حريصا على ان يكون حاضرا في القضايا الحرجة، لا تفوته منها شاردة ولا واردة. لذا كان يشتم رائحة المؤامرات التي كانت تحاك هنا وهناك ممن لا يرومون الخير للبنان، الأمر الذي جعل الشيخ صباح حذرا في كلامه وتصريحاته وتحركاته معتمدا على ان يضع نصب عينيه مصلحة لبنان أولا وأخيرا (الحمد، ٢٠٠٨: ٧٧).

في ذلك الوقت كان كل من الشيخ صباح، والشيخ سعد، في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية، وكانا لا يكفان عن محاولة العماد ميشيل عون، الذي كان بدوره متعصبا ويائسا من الوضع اللبناني ومن الغزو الخارجي الذي انبثق عن اتفاق الطائف، من أجل تحقيق أمن واستقرار ووحدة لبنان. أذكر مدى استغراب الشيخ صباح في الوضع اللبناني المتأزم القائم آنذاك ومدى حرصه على أن يعود لبنان بكامل قوته الى الصف العربي داعيا اللبنانيين الى تصحيح موقفهم وتناسي الماضي والخلافات وفتح صفحة وطنية جديدة. لذا أكد الشيخ صباح على ضرورة أن يرى العالم كله لبنان معافى وسليما مستعيدا لنشاطه في العالم العربي، كما أكد ان العالم العربي بحاجة الى لبنان، والسياسة العربية أيضا بحاجة الى لبنان. هذه كانت عاطفة الشيخ صباح تجاه لبنان، أنني مؤمن بأن الكويت هي التي أوصلت السفينة اللبنانية الى بر الأمان بواسطة الحل السليم، وهو دور أدته بجدارة، الدور الذي أدى الى السيطرة على الوضع اللبناني تماما (الغنيم، ٢٠٠٤: ٩٣).

يعود ليتحدث بعلبكي قائلاً: لقد كان الشيخ صباح يعرف واقعه ويعطي دولته البعد الذي تستحقه، وكان في تعامله مع الأزمات الخطيرة قوي جسور لا يعرف الخوف، ولا اليأس، يمتلك الشجاعة العجيبة، ويؤمن بربه إيماناً كبيراً، لذا كنت من المعجبين به. كان أكثر ما يؤلم الشيخ صباح هو صدام حسين وما فعله في الكويت بعد الغزو، لأنه لم يكن ليتوقع ذلك منه على الإطلاق. ما حدث في قمة بيروت هو الذي أنقذ الكويت لأن الجميع يحبون الكويت، ويؤمنون بقيادة الكويت، وأن تظل الوحدة العربية هي المسيطرة. لكن كما هو معروف لدى العالم كله ان غزو العراق للكويت لا يوجد وصف يوصف به الا بكلمة الغزو الآثم (جريدة الشاهد الكويتية، ٢٠١٥ : ٣/١٧).

٥-المحافظة على حسن الجوار

بفضل مبادرات أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد تحققت انجازات وإسهامات وتجربة رائدة لصالح العمل الخليجي المشترك في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والعسكرية والقانونية والإعلامية والتعليمية على الرغم مما واجهته من تحديات اقتصادية وأمنية وسياسية.

وأسهم صاحب في تقدم دولة الكويت في مسيرة النجاح والانجاز جنباً إلى جنب مع دول الخليج وذلك بهدف تحقيق طموحات مواطني دول مجلس التعاون.

وتكللت جهود الشيخ صباح في العام ٢٠١٣ بالعديد من الانجازات الدبلوماسية التي تضاف إلى سجل انجازاته الممتد لأكثر من ٥٠ عاماً، ولعل آخرها نجاحه في رأب الصدع بين العلاقات السعودية . القطرية، واستضافة قمة دول مجلس التعاون والتحرك لوأد الخلاف مع سلطنة عمان بشأن الاتحاد الخليجي، ما يعد معه الأمير بحق صمام أمان العلاقات الخليجية العربية. وأكدت

فعاليات سياسية أن الأمير يستحق لقب رجل عام ٢٠١٣ على مستوى العالمين العربي والإسلامي، حيث رفع راية السلام منذ خطواته الأولى في عالم السياسة الخارجية حتى أن العالم ينظر إلى الكويت اليوم نظرة تقدير لما له من مواقف انحازت نحو الإنسانية (عامر، ٢٠٠٤: ١٢٠).

وللشيخ صباح الأحمد خبرة واسعة في مجال السياسة الخارجية ما يقارب الأربعة عقود، حيث ارتبطت صورته واسمه بوزارة الخارجية فأصبح من الصعب أن يذكر اسم الوزارة من دون النطق باسم الشيخ صباح الأحمد (بووير، ٢٠١١: ١١٥).

وحقق الكثير من النجاح الدبلوماسي حيث قطعت الكويت الحديثة شوطا كبيرا في مجال الدبلوماسية الخارجية القائمة على نكران الذات والنظر إلى المصلحة العامة قبل المصلحة المحلية أو الإقليمية، ومن ثم اعتبر بحق أستاذا للسياسة الخارجية، وكان للأمير دور في تأسيس المجلس الوزاري المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول المجموعة الأوروبية والذي يهدف إلى توثيق الروابط الاقتصادية المشتركة بين الطرفين، ومن خلال ذلك المجلس تم إبرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع الكثير من دول هذه المجموعة وغيرها من الدول الأخرى، إضافة إلى أنه حمل راية السلام والإصلاح لحل الكثير من الخلافات بين الدول، وعرف عنه حبه للسلام (غنيم، ٢٠٠٤: ١٣٣).

ولم تقتصر سياسة الأمير على ضرورة إيجاد حلول للخلافات العربية فقط، بل امتدت طموحاته إلى العمل من أجل الوحدة الخليجية والعربية والتآلف القومي ضد التهديدات الخارجية التي تتعرض لها المنطقة والوطن العربي، وكثيرا ما كان يؤكد على أن التضامن العربي هو

الوسيلة الوحيدة لاكتساب احترام الآخرين، ولمواجهة الأخطار التي يتعرضون لها (الحيدر، ٢٠٠٨: ٤٣).

أسهم الأمير الشيخ صباح الأحمد في تقريب وجهات نظر القادة الخليجيين حول مسألة التعامل مع الاتفاق الغربي الإيراني بشأن برنامج طهران النووي، وذلك خلال القمة الخليجية التي احتضنتها الكويت أواخر ٢٠١٣. وبصفته رئيس القمة، تحمل الأمير مسؤولية جسيمة بتأكيدِه على أولوية السلام واجتنب التوتر والتأكيد على حسن الجوار مع الدول الإقليمية (الفرحان، ٢٠١١: ١٨٣).

وأكد الشيخ صباح الأحمد خلال القمة ان دول مجلس التعاون الخليجي استطاعت ان تثبت للعالم قدرتها على الصمود والتواصل لخدمة ابناء دول المجلس. وشدد في كلمة افتتح بها أعمال الدورة الـ ٣٤ للمجلس الاعلى لمؤتمر القمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على ضرورة التشاور وتبادل الرأي حيال تلك الظروف وتداعياتها على منطقتنا بما يعزز من التكاتف ويزيد من صلابة الوحدة، وعبر عن ارتياح دول المجلس لاتفاق جنيف التمهيدي حول البرنامج النووي الايراني معربا عن امله بأن يحقق هذا الاتفاق له النجاح ليقود الى اتفاق دائم يبعد عن المنطقة شبح التوتر (عبيد نايف، ١٩٩٦: ١٨٩).

واشاد بالجهود التي تبذلها الادارة الاميركية لإحياء مفاوضات السلام في الشرق الاوسط مؤكدا ان المنطقة لن تنعم بالسلام الا بتطبيق اسرائيل لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة.

واعتبر أن مجلس الأمن الدولي وقف عاجزاً عن وضع حد لإنهاء الكارثة الإنسانية في سورية (الحيدر، ٢٠٠٨: ٨٠).

٦-مصالح استراتيجية وسياسة حكيمة تجاه إيران:

شهدت العلاقات الكويتية - الإيرانية منذ تولي الأمير مقاليد الحكم تطوراً شهد حالات من الصعود والهبوط شأنها شأن العلاقات الدولية عامة، وقد كانت مسيرة تلك العلاقات إيجابية في أغلب مراحلها. وإذا كانت لغة المصالح هي المسار الذي يحكم مسار أي علاقة بين طرفين ما، فإن إيران تعتبر دولة استراتيجية مهمة للكويت انطلاقاً من ثقلها السياسي وموقعها المتميز، ومن ناحية أخرى ورغم صغر المساحة الجغرافية لدولة الكويت إلا أن موقعها الجيوستراتيجي في مثلث الأضلاع بين إيران والعراق والسعودية، فضلاً عن مخزونها النفطي الهائل كل ذلك جعل منها قيمة كبيرة اقتصادياً ومادياً (كولار، ١٩٨٠: ١٠٣).

وفي هذا الإطار تعتبر العلاقات الكويتية الإيرانية بفضل حكمته الأكثر حيوية بين دول الخليج العربي اتجاه الكويت والعراق بسمو الأخلاق تجاه الجار برزم ما عرف عن الشيخ صباح الأحمد توفقه الكبيرة لحل الخلافات واستبدال الخلاف والتوتر بالمصلحة والتعاون، وفي هذا الصدد لم يدخر أمير البلاد جهداً في ترميم العلاقات المتصدعة مع الجارة العراق. وبأخلاق الرقي والتسامي على الخلافات، كان الأمير أول القادة الخليجيين الذين حضروا القمة العربية ببغداد في مارس ٢٠١٢ في زيارة اعتبرت «تاريخية ومهمة» ترأس خلالها وفد الكويت إلى القمة، وحملت تلك الزيارة معاني سامية ونبيلة أسهمت في إشاعة أجواء المحبة والوئام المتبادل بين البلدين. وانطلاقاً من هذه الزيارة شهدت العلاقات بين الكويت والعراق تحسناً مضطرباً بإشراف الأمير الذي يحرص على أن تكون الكويت وشعبها في أمن ورخاء مع ضمان علاقات مميزة مع كل الجيران وأن لا بديل للسلام بين الحكومات والشعوب وأن كل الخلافات تحل(ابو الوفا، ٢٠٠٦:٩٠).

المطلب الثاني: أدوار السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضايا العربية

أولاً : صانع السلام العربي

قد برز أسلوب أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد في رسم السياسة الكويتية خلال توليه وزارة الخارجية، تلك السياسة التي تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإعمال مبادئ السلم العالمي والحفاظ على الحياد واحترام حقوق الإنسان، وهو ما أكسب الكويت مكانة عالمية جعلها وسيطاً بين الدول المتنازعة أو المتصارعة ومضيفاً لأكثر من نشاط عالمي وتوجه إنساني، في أبعاد سياسية وبيئية وصحية وثقافية عدة. (الشاهين، ٢٠٠١)

وكان لمساعي الكويت للحد من المشكلات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما في نهاية العام ٢٠١٣ ومنتصف العام ٢٠١٤، وخاصة بين السعودية والإمارات والبحرين من جانب وقطر من جانب آخر، ومحاولة تنفيذ بنود اتفاق الرياض. كما تدخلت الكويت بجهود للوساطة بين السعودية وسلطنة عمان على خلفية موقف الأخيرة الراض للتحول من التعاون إلى الاتحاد الخليجي. (عبدالعال، ٢٠١٠)

ثانياً: القائد التنموي

أصدرت المتحدة الامم تقريراً عن تسمية دولة الكويت مركزاً إنسانياً عالمياً، وإطلاقها لقب القائد الإنساني على الشيخ صباح الأحمد، وذلك خلال احتفال الكويت باليوم العالمي للإنسانية مع كل شركائها في أعمال البناء والإغاثة الإنسانية والذي أعلنت عنه الأمم المتحدة في ١٩ أغسطس ٢٠٠٦، ويؤكد أن هذه المكانة التي حظيت بها الكويت وأميرها لم تكن حديثة النشأة، إذ سبق أن صرح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، في مرات مختلفة، بأن الشيخ صباح الأحمد زعيم للإنسانية، وهو ما يعد انعكاساً لدور الكويت وقيادتها في تخفيف معاناة وآلام البشرية،

لاسيما بعد مواجهة دول العالم عدد غير مسبوق من الأزمات الإنسانية. مما يؤكد على مكانة أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، وفي هذا السياق فإنه يعد واحدا من أبرز الشخصيات الدولية التي ارتبط اسمها في المحافل العالمية بمصطلحات من قبيل "صانع السلام" و"زعيم الإنسانية" و"سفير المساعي الحميدة" بين الفرقاء، و"عميد الدبلوماسية" في العالم إثر توليه وزارة الخارجية لأكثر من نصف قرن، ما دعا بعض الدول والهيئات الإقليمية والدولية إلى ترشيحه لجائزة نوبل للسلام، لاسيما أن العديد من القضايا التي انخرط فيها كانت تعتبر في صميم الشؤون الداخلية وأصبحت هذه القضايا تمثل محاور أساسية في فكر أمير الكويت صباح الأحمد انطلاقا من دوره وثقله على المستوى العالمي، وهو ما يبرهن تلازم اسمه مع العمل الخيري في مناطق مختلفة من العالم. (السلطان، ٢٠١٢)

ويعود ذلك لاهتمام الأمير الشيخ صباح الأحمد الى الاتجاهات التي شغلت اهتمامه في القضايا المعاصرة، كالإرهاب وحقوق الإنسان وإغاثة اللاجئين وحماية المستضعفين وغضب الطبيعة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونقص الغذاء وشح المياه وصراع الثقافات، لأن تأثيراتها تطول سكان الكوكب كله، ولا يمكن مواجهتها دون تكتل عالمي أو تكاتف دولي.

أما في مجال الإنسانية التي كانت دائما هدفا أساسيا وأداة فعالة للسياسة الخارجية الكويتية في عهد الأمير صباح الأحمد الصباح، التي تنطلق من البعد الإنساني عبر المساهمة في حل المشكلات الإقليمية المزمّنة، وإيجاد آلية لتسوية الصراعات المسلحة، ونجدة الشعوب المنكوبة، على نحو ما برز في حالات إنسانية عدة وفي مناطق جغرافية مختلفة، مثل قطاع غزة في فلسطين، ودارفور في غرب السودان، والصومال، واليمن وليبيا وغيرها من مناطق التوتر في دول العالم الإسلامي، على نحو يعكس انحياز مواقفه نحو الإنسانية. (الدعيج، ٢٠١٠)

وفي مجال المساعدات الإنسانية أضافت الكويت مؤتمر المانحين الأول والثاني، ما يدل على المكانة التي تحظى بها الكويت لدى الأمم المتحدة عبر إدراكها بأنها-الكويت- أفضل دولة يمكن أن تستضيف هذا المؤتمر، لأن لها باعاً طويلاً في العمل الإنساني وفي دعم أنشطة الأمم المتحدة، ولها موقف من الأزمة السورية يتسم بالاعتدال وهدفها هو وقف أعمال العنف فوراً والبدء في عملية سياسية تلبّي طموحات الشعب السوري وتحافظ على وحدة وسيادة الأراضي السورية، حيث اعتبر منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة الإقليمي نايجل فيشر "أن الكويت برزت كمركز إنساني في السنوات الماضية". (السلطان، ٢٠١٢)

وما يؤكد هذا التوجه أن الكويت قدمت ٣٠٠ مليون دولار في المؤتمر الدولي الأول للمانحين، وتم تخصيص ٧٥ في المئة منه لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة، بينما حصلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على ٢٥ في المئة المتبقية. وتنوعت سبل الدعم ما بين منح نقدية لإعاشة شهرية ودعم التعليم وتحسين أنظمة المياه والطرق. كما تبرعت بـ ٢٠٠ مليون دولار في "مؤتمر الكويت ٢" في يناير ٢٠١٤ الذي هدف إلى حشد الموارد المالية اللازمة لتمكين الأمم المتحدة وشركائها من تلبية الاحتياجات العاجلة للشعب السوري بعد أن دفع الصراع الداخلي المسلح السكان السوريين القاطنين في مناطق مأهولة إلى الرحيل إلى أماكن قد تكون نائية، مع عائلات مضيقة أو في ملاجئ مؤقتة، وهو ما يعرضهم لتهديدات الأمن الإنساني.

ولأن التهديدات التي تواجهها الدول في العالم لم تعد ذات طابع عسكري خارجي أو اضطراب سياسي داخلي تقليدي، والتي اعتاد الباحثون والرسميون التفكير في مصادرها والعمل ضد نتائجها. فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تصاعداً نوعياً جديدة من مصادر التهديد، تلقى بتأثيرات حادة على أمن الدول وهياكل اقتصاداتها، لدرجة تصل إلى "حد الخطر"، فيما يعرف

بمصادر التهديد غير التقليدي أو ما يعرف في الأدبيات بتهديدات "الأمن الإنساني"، والتي عادة ما يتم الإشارة في إطارها إلى تهديدات متنوعة غير نظامية مثل الأمراض.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الكويتية والقضايا العربية

كثيرة هي القضايا العربية وبالتالي انعكس ذلك على السياسة الخارجية الكويتية لتقوم بعدة ادوار و عدة محاولات، وذلك لتلبي الشأن العربي اتجاه قضاياها، وهذا يتطلب جهدا كويتيا موصولا على جميع الساحات السياسية والاقتصادية وغيرها.

أن السياسة الخارجية الكويتية تعمل بلا كلل ولا ملل وذلك لإضفاء طابع التعاون العربي على كل القضايا العربية. وفي هذا الفصل سنتناول الدور الكويتي تجاه القضايا العربية من خلال اتجاهين

الاول: نحو القضايا السياسية.

والثاني: نحو القضايا الاقتصادية.

لتحقيق اهداف هذا الفصل فإننا سنتناوله في مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: الدور الكويتي والقضايا السياسية العربية

المطلب الأول: السياسة الخارجية الكويتية والنزاعات الخليجية.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الكويتية وإشكاليات الواقع السياسي الخليجي (سحب السفراء).

المبحث الثاني: الدور الكويتي والقضايا الاقتصادية العربية

المطلب الأول: المساعدات الاقتصادية الكويتية للدول العربية.

المطلب الثاني: المشاركة الكويتية الاقتصادية في حل الأزمات العربية (مؤتمر المانحين).

المبحث الأول

الدور الكويتي والقضايا السياسية العربية

منح الأسلوب المنظم للقدرات المالية الكويتية القوة والنفوذ والمصداقية لتعلب دور الوساطة في النزاعات الإقليمية بهدف تقليل التوترات بين دول العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط، هذا الدور بحد ذاته يزيد من مصداقية الكويت كدولة "مركزية" في السياسات العربية، وفي حقيقة الأمر أصبح دور الوساطة أهم الخصائص الرئيسية للسياسة الخارجية الكويتية.

فدور الكويت يكون إما استجابة لدعوات من الخارج أو بأخذ المبادرة بنفسها. ووصف هذا الدور بأن العديد يتوقع من الكويت أن يكون لها دور توسطي في العديد من مشاكل المنطقة ونزاعاتها، وتعرف الكويت أن السلام والتعاون فيما بين دول وشعوب العالم هو ليس معنى من معاني الخير المتأصلة في شعبها العربي المسلم فقط وإنما هو حاجة برامجية ملحة ولأسباب جيوبولوتيكية واضحة.

وتلبية لأهداف هذا المبحث فإننا سنتناوله من خلال مطلبين هما:

المطلب الأول: السياسة الخارجية الكويتية والنزاعات الخليجية.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الكويتية واشكاليات الواقع السياسي الخليجي.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الكويتية والنزاعات الخليجية:

قام أمير دولة الكويت في المصالحة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان عام ٢٠١١م، حيث قام أمير الكويت بزيارة إلى كل من دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة التقى خلالها بالشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، والشيخ محمد بن

راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، ثم أعقبها بزيارة إلى سلطنة عمان التقى خلالها بالسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان.

وانتهت هذه اللقاءات الأخوية باستقبال السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الشقيقة بمسقط وبحضور الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لكل من الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء حاكم دبي والفريق الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. وقد تميز اللقاء بجو ودي سادته روح الأخوة الصادقة والحرص المشترك على مصلحة البلدين الشقيقين واتخاذ كل ما من شأنه ترقية الأجواء بين البلدين الشقيقين وإزالة معوقات التي قد تعترضها كما جرى خلال اللقاء استعراض للأوضاع الخليجية في إطار الجهد المشترك لدول مجلس التعاون لتعزيز التعاون فيما بينها وبما يعزز المسيرة المباركة بمجلس التعاون لدول الخليج العربي. وقد تكللت مساعي الأمير الخيرة بالنجاح الأمر الذي عكس المكانة الطيبة التي يتمتع بها لدى اشقائه قادة دول مجلس التعاون الخليجي، وجسد روح المسؤولية والحكمة والنظرة البعيدة. (موقع الديوان الأميري- دولة الكويت، ٢٠١١).

أنماط السياسة الخارجية لدولة الكويت

من خلال حياد وعدم انحياز دولة الكويت في القضايا الدولية وتدخلها كوسيط من أجل تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة العربية، فقد أورثت المصداقية والقوة والنفوذ السياسي، حيث تمكن الكويت بأن يمثل أكبر الوطاء الإقليميين في حل النزاعات والخلافات والقضايا الدولية.

الحياد وعدم الانحياز

وكان اول اختيار للوساطة الكويتية عندما نظمت الدولة لقاء بين الأحزاب المتنافسة للجمهوريين والملكيين في اليمن مع كل من الدولتين المتخاصمتين، وفي عام ١٩٦٨ تدخلت الكويت وهيئة

المناخ الملائم لحل مشكلة مطالبة إيران بدولة البحرين، ونظمت العديد من اللقاءات بين مندوبي كل من الدولتين، وفي عام ١٩٧٢ حاولت الكويت التوسط بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي على أثر مناوشاتهما على الحدود المشتركة، وكان لدولة الكويت دوراً فاعلاً في حل الكثير من الأزمات والخلافات السياسية وكان الدور الأبرز للكويت في التدخل والوساطة أثناء فترة الحرب اللبنانية الأهلية. (اسيري، ٢٠١٠)

إن الدور المتميز والجهد الدؤوب الذي لعبته الكويت بحكمتها وعدم انحيازها وحيادها تجاه القضايا العربية لاقى ترحيباً واسعاً بين الأطراف المتنازعة، التي كانت نتائجها قد تكلفت بالنجاح والاتفاق ومن أمثلة هذه الوساطات ما يلي:

١- أزمة الجزر الثلاث بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران:

كانت دولة الكويت السباقة في اتخاذ خطوة في إطار المساعي الحميدة لتسوية الأزمة بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول حرية الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى، ففي عام ١٩٩٣/٨/٢١ توجه إلى طهران رئيس مجلس الأمة الكويتي آنذاك أحمد عبدالعزيز السعدون، حيث أكد للمسؤولين الإيرانيين على نقطتين أساسيتين هما:

- أن الكويت هي الأفضل بعلاقتها مع إيران من بين دول مجلس التعاون الخليجي، ولم تأت مساعيها الحميدة إلا انطلاقاً من تلك النقطة.
- رغبة الكويت في الحفاظ على علاقاتها مع إيران من جهة ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، لذا سعت لحل مسألة الجزر الثلاث بطريقة لا تؤدي إلى ظهور توتر بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الرغم من أن الكويت عضواً في مجلس التعاون الخليجي، تدافع عن المجلس وعن الإمارات العربية المتحدة، إلا أنها في الوقت ذاته الدولة العضو الوحيدة التي تقدمت باقتراح المباحثات المباشرة بين البلدين، ثم التحكيم كخطوة لإزالة الخلاف وقد التزمت الكويت نفس الموقف خلال الاجتماع العام للأمم المتحدة الذي ناقش الخلاف بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث (الدعيح: ٢٠١٠: ٢٨).

ولا شك أن الموقف الكويتي منسجم ومكمل ومساند للموقف الخليجي خاصة الإمارات من حيث الحق الإمارات والعربي لهذه الجزر، ولذلك كانت الكويت تؤكد مراراً سواء بشكل وطني أو من خلال مؤتمرات القمة الخليجية على أهمية الإمارات لهذه الجزر وعلى أهمية ممارسة المزيد من الضغوط الخليجية والعربية والدولية على إيران لحل هذه القضية بالطرق السلمية، إما من خلال جهود الوساطة والمفاوضات الثنائية بينها وبين الإمارات أو من خلال إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية لاتخاذ القرار الذي يلبي مصلحة الطرفين وبموافقتهما (العازمي، ٢٠٠٧: ١٦٦).

٢- نزاع السعودية وقطر:

كشفت مصادر صحافية عن وساطة كويتية وبحرينية بين قطر والسعودية لاحتواء الخلاف بين البلدين قبل القمة الخليجية في الكويت ٢٠٠٤. وقالت صحيفة "الرأي العام" الكويتية إن وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح آنذاك أجرى محادثات في الدوحة خلال اليومين الماضيين تصب في هذا الاتجاه، مشيرة إلى أن الجهود الكويتية لطي صفحة الخلاف بين قطر والسعودية تأتي استكمالاً لجهود على امتداد عام كامل متقاطعة مع جهود بحرينية (صحيفة الوطن البحرينية- العدد ٤٤١ - الجمعة ٢١ نوفمبر ٢٠٠٣م).

١- اضطرابات البحرين:

وفي خوض الاحداث التي مرت على مملكة البحرين الشقيقة (٢٠١١) من مظاهرات واحداث اطلقت الكويت وساطة شعبية لتقريب وجهات النظر بين حكومة البحرين والمعارضة البحرينية بغية التوصل إلى حلول لإنهاء حالة التوتر والاضطرابات في البحرين، وأن الوفد الكويتي الذي ضم مستشار الأمير محمد ابو الحسن والشيخ حسين المعنوق وعبد الهادي الصالح نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة الكويتية، قد التقو وبتكليف من امير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد، الحكومة البحرينية والاقطاب الرئيسية في المعارضة الشيعية بالبحرين في مسعى خير لتقريب الآراء ووجهات النظر في الأزمة التي تواجهها البحرين (جريدة الوطن، ٢٠١١ : عدد ١٣٥٠٠).

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الكويتية وإشكاليات الواقع السياسي الخليجي

(سحب السفراء)

فيما أعلنت كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الامارات العربية المتحدة في قرار مفاجئ بسحب سفرائها من دولة قطر، أكدت دولة الكويت أنها لن تسحب سفيرها من الدوحة. وقالت مصادر في وزارة الخارجية لـ «الوطن» ان الكويت لاتزال تلعب دور الوساطة بين قطر ودول الخليج من جهة وبين مصر من جهة أخرى انطلاقا من حرصها على رأب أي صدع في العلاقات سواء كانت الخليجية - الخليجية أو الخليجية - العربية. وأكدت المصادر ان الكويت ستستمر بدور المصالحة حتى تعود المياه الى مجاريها. وأشارت الى ان الدول الثلاث سحبت سفراءها بسبب عدم التزام قطر بقرارات اتفق عليها سابقا (جريدة الوطن الكويتية، ٢٠١٥/٤/١٧).

وكانت كل من السعودية والبحرين والامارات قد أعلنت في بيان مشترك سحب سفرائها من قطر، مشيرة في بيان لها إلى ان قطر لم تلتزم بالاتفاقيات التي أبرمت خلال الأشهر الأخيرة بما فيها الاتفاقية الأمنية الخليجية والتي تؤكد سياسة موحدة لدول مجلس التعاون، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم من يعمل على تهديد أمن واستقرار دول المجلس.

من جانبها، أعربت قطر عن أسفها واستغرابها من القرار، مؤكدة أنها لن ترد بالمثل ولن تسحب سفراءها من الدول الثلاث. وقال مجلس الوزراء القطري في بيان له ان سحب السفراء لا علاقة له بمصالح الشعوب الخليجية وأمنها واستقرارها، وانما لاختلاف المواقف حول قضايا واقعة خارج دول مجلس التعاون (كونا، ٢٠١٦/٥/١٧).

وفي ردود الأفعال المحلية على القرار، أعرب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تطلعه بأن يواصل أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح جهوده لرأب الصدع بين الأشقاء، وأن يتمكن من تقريب وجهات النظر لاحتواء الموضوع. وأضاف ان قرار سحب السفراء يثير القلق والانزعاج لتباين وجهات النظر حيال ما تواجهه مسيرة مجلس التعاون الخليجي من تطورات. وفيما دعا النائب حسين القويعان مجلس الأمن لإصدار بيان يدعو لل تهدئة ويساهم في رأب الصدع، أعرب النائب سيف العازمي عن أمله في ان تلعب الكويت وسلطنة عمان دورا دبلوماسيا يعيد المياه الى مجاريها، وقال: يؤلمنا ان نرى تفككا قبل تحقيق الوحدة والتكامل. من جانبه، أيد النائب نبيل الفضل قرار سحب السفراء، قائلا ان الرسالة القوية والمتأخرة من الشقيقات الثلاث تؤكد مدى الضيق الذي تعانيه دول الخليج من السياسات القطرية، ويجب ان تسمعها الشقيقة قطر، ولن لم تفعل فإنها بحاجة الى عملية جراحية في الجهاز السمعي (جريدة الرأي، ٢٠١٥/٤/٢٥).

الأمين العام الأسبق لدول مجلس التعاون الخليجي د.عبدالله بشارة بدا متفائلا بمستقبل مسيرة مجلس التعاون على الرغم من سحب السفراء، وذلك لما للمجلس من رصيد يعكس مدى الحكمة التي يتعامل بها مع مختلف القضايا اضافة الى الخبرات التراكمية.وعن الأسباب التي دفعت الى مثل هذا الاجراء، قال بشارة انه سبب واحد وهو «المشروع الخليجي في مصر» موضحا ان دول الخليج ترى ان نجاح المشروع المصري نجاح لها، بينما هناك تشويش على المشروع من مصادر مثل قناة الجزيرة (جريدة الرأي العام الكويتية ٢٥/٤/٢٠١٥).

وبينما قال أستاذ العلوم السياسية في الامارات د.عبدالخالق عبدالله ان سحب السفراء لا يعني قطيعة نهائية مع قطر وانما خطوة قد تليها خطوات، وتعبير عن استياء من سلوك قطر، ورسالة ذات دلالات تضع الكرة في الملعب القطري، وعلى الدوحة ان تتجاوب وتغير من نهجها، وأن تختار اما تكون مع البيت الخليجي أو ان تغرد خارج السرب، أكد أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت د.شملان العيسى ان قرار سحب السفراء يعني ان العلاقات في مجلس التعاون ليست على قلب رجل واحد في قضايا مهمة تمس الأمن الخليجي، مشيرا الى ان الدول الثلاث مستاءة من تقارب قطر مع الاسلام السياسي وتحديد الاخوان المسلمين وايران. في حين توقع أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت د.غانم النجار اتخاذ الدول الثلاث اجراءات أكثر صرامة ضد قطر، لافتا إلى أن التوترات بين الدول الثلاث وقطر معروفة للجميع، معربا عن أمله بدور الأمير ومساعيه الدبلوماسية لتقريب وجهات النظر قبل ان يتطور الأمر إلى إجراءات أكثر صرامة، وأما د.عبدالله الغانم فقد أكد أهمية ألا ينجرّف سحب السفراء على الشعب القطري أو يخلق أزمة بين الشعوب الخليجية، مشيرا الى ان سحب السفراء قد يكون خطوة ابتدائية ورسالة ضغط على قطر للالتزام بما تعهدت به (لندن، وكالة رويترز: ١٣/٣/٢٠١٢).

وعن تأثير سحب السفراء على الأسواق، فقد كان التأثير متبايناً، حيث تراجعت البورصة القطرية بنسبة ٢.٠٩% بينما سجلت البورصة المصرية ارتفاعاً بواقع ١.١٧% كذلك سجلت البورصات الكويتية والعمانية والبحرينية تراجعا طفيفاً، بينما ارتفعت البورصات السعودية والإماراتية.

وقد وصفت وكالة الأنباء الفرنسية قضية سحب السفراء بأنها أزمة لا سابق لها منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي قبل ٣٣ عاماً، مشيرة إلى أن هناك توتراً في العلاقات بين السعودية وقطر منذ الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي، إضافة إلى التباينات حيال سورية، واتهامات لقطر بأنها تشجع الإخوان المسلمين وتمنحهم قناة الجزيرة منبرا لأفكارهم (كونا، ٢٠١٤/٠٣/٠٥).

واكد الدكتور غانم النجار ان عملية سحب السفراء هي اجراء دبلوماسي وسياسي نتيجة خلافات وهو لا يعني بالضرورة قطع العلاقات نهائيا مشيرا انه لا يوجد في العملية السياسية قطيعة نهائية فالعلاقات التي تتوتر تعود مرة اخرى بين الدول وعلى سبيل مانراه في علاقات الولايات المتحدة الامريكية وليبران وخلافاتهم الممتدة لسنوات (كونا، ٢٠١٥/٥/١٥).

وقال النجار ان ما يعنينا في الكويت بعد سحب ٣ دول خليجية لسفرائها من قطر كيف ستصبح الاتفاقية الأمنية؟ وما تأثير ذلك على القمة التي ستعقد في الكويت، مشيراً إلى أن الاتفاقية الأمنية غير واردة على الإطلاق لاسيما وأنها تتحدث عن الجانب الأمني وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول في المنظومة الخليجية وأن كانت الاتفاقية تتحدث عن عملية تبادل المعلومات والبيانات فهي موجودة بالأصل، مردفاً أن هذه الإجراءات تؤكد أن هناك إشكاليات تنعكس على الاتفاقية الأمنية وكيفية تفعيلها على أرض الواقع (صحيفة الوطن البحرينية، ٢٠١٥). وقد تجلّى الدور الكويتي مما يلي:

أمساعي الكويت الدبلوماسية: أشاد د. النجار بدور امير البلاد ومسايعه الدبلوماسية في تقريب وجهات النظر قبل ان يتطور الامر الى اجراءات أكثر صرامة، مؤكدا ان دور الامير ليس بغريب عليه ولا على دبلوماسية المشهودة حيث لعب دورا في تقريب وجهات النظر السعودية القطرية وكذلك بين الامارات وعمان من قبل، لافتا الى ان التوتر الخليجي مازال بحاجة لمزيد من الجهد والمتابعة (رويترز، ٢٠١٥/٦/١٤م).

وبين ان الكويت لا تستطيع ان تتخذ مواقف حادة، فطبيعة الكويت لا تستطيع ان تندفع وراء اي قرارات وذلك أمر ايجابي حيث من شأن ذلك ان يجعل الكويت وعمان اطرافا قادرة على «لملمة» الموضوع ومحاولة حل الخلافات، مؤكداً ان قرار الدول الثلاث بسحب السفراء من قطر يحظى بدعم من مصر وبتصور مشترك (كونا، ٢٠١٥/٥/١٥م).

ب- الكويت والقمة العربية: وبشأن رأيه في انعكاس ذلك على القمم الخليجية قال النجار أن القمم الخليجية لاينتج عنها الكثير فهي تحتاج الى ديمومة ولايعول عليها كثيرا ولكن اللقاءات في هذه القمم جيدة ولكن لانتوقع انجازات باهرة منها مضيئا بالقول انا لا أومن بهذه القمم وتبقى جيدة لتبادل وجهات النظر وحل بعض المشاكل.

وأكد أن استضافة الكويت للقمة العربية القادمة هو امر ايجابي، مشيرا الى انه من المحتمل ان تؤثر هذه الإجراءات على أجواء هذه القمة وقد تكون نقطة لتقريب وجهات النظر ويجاد مخارج للإشكاليات المطروحة، من جهته اكد د. عبدالله الغانم ان قرار سحب السفراء لم يأتي بشكل مباشر وانما بعد محاولات لمعالجة الخلافات بإطارها الدبلوماسي والاخوي وكان للكويت دور وساطة وعلى رأسه جهود الامير حفظه الله مشيرا الى ان سحب السفراء هو قرار سيادي لكل دولة متى مارأت ان هذه الخطوة لمعالجة اي خلاف او توتر (جريدة الرأي، ٢٠١٥/١١/٢٤).

ورأى د. الغانم ان قرار سحب السفراء ربما تكون خطوة ابتدائية وهي رسالة للضغط على قطر للالتزام بما تعهدت به والتوافق الخليجي على نبذ اي دعوات تحريضية وثرية مشيرا الى انه لايتوقع ان يتطور الامر الى قطيعة نهائية مستقبلا بين الدول الثلاث وقطر(كونا، ٢٠١٥، ١٥/٥/٢٠١٥م).

ج- الكويت والوساطة:واشار الى ان موقف الكويت وعمان ربما يلعبان كوسطاء لحل هذه الخلافات لاسيما انه من الحكمة ان تبقى الكويت بحسب مآثره مناسبا لها وسيكون دورها ايجابيا في المعالجة.

وتوقع الغانم ان تتدارك قطر الأوضاع وتستجيب للالتزام بما تعهدت به فهي الآن تشعر بإجراءات عملية وصارمة وهذا الأمر ربما سيعالج الأشكال نحو الاتفاق والالتزام(جريدة الرأي، ٢٤/١١/٢٠١٥).

نيابيا، تفاعلت جلسة مجلس الامة المنعقدة أمس مع اعلان كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين سحب سفرائها من قطر حتى أعرب نواب عن اسفهم لبلوغ الاوضاع في دول المجلس هذا الحد.

وأعرب الرئيس الغانم في تصريح للصحافيين عقب انتهاء جلسة المجلس أمس عن امله في ان «يتمكن الامير كعادته في تقريب وجهات النظر وان يوفق في احتواء هذا الموضوع في أقرب فرصة ممكنة» (كونا، ١٥/٥/٢٠١٥م).

وقال الغانم إن «مجلس الامة يتابع بقلق بالغ وانزعاج تداعيات هذا القرار الذي جاء لتباين وجهات النظر حيال ما تواجهه مسيرة مجلس التعاون الخليجي من تطورات».

وأضاف «لم تكن نتمنى ان نسمع كخليجيين هذا الامر واتمنى الا يؤثر هذا القرار على القمة العربية التي ستعقد في الكويت يومي ٢٥ و ٢٦ شهر مارس الحالي»، معربا عن أمله «ان تكون القمة العربية المقبلة فرصة لتقريب وجهات النظر ورأب الصدع وان تكفل جهود امير البلاد بالنجاح بهذا الخصوص».

وأضاف الغانم ان «مجلس الامة الكويتي يتمنى ان يكون هذا الموضوع ابرا ويتطلع الى ان يواصل امير البلاد كعادته وبحكمته المعهودة ويبعد نظره وما يتمتع به من احترام ومكانة لدى كافة قادة دول مجلس التعاون الخليجي جهوده المعهودة في تقريب وجهات النظر بين الاشقاء ورأب اي صدع الذي نتمنى ان يكون وقتيا او اعبرا»، مؤكدا ان «اي اختلاف بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعد ضعفا للجميع خاصة واننا لا نستطيع اليوم ان نعيش وننفذ ككيانات صغيرة ففي اتحادنا قوة وفي فرقتنا ضعف» (كونا، ١٥/٥/٢٠١٥م).

وبدوره أعرب النائب سيف العازمي عن امله في تجاوز الخلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي متمنيا ان تلعب كل من الكويت وسلطنة عمان دورا دبلوماسيا يفضي الى رأب الصدع وعودة المياه الى مجاريها.

وقال العازمي انه مؤلم جدا ان نرى تفككا قبل ان نحقق الوحدة والتكامل الذي يطمح اليه كل مواطن خليجي مشددا على ان وحدة المصير تحتم علينا ان نكون جميعا في مركب واحد (كونا، ١٥/٥/٢٠١٥م).

المبحث الثاني

الدور الكويتي والقضايا الاقتصادية العربية

إن القدرة الاقتصادية الكويتية والتي وفرتها لهذه الدولة الثروة النفطية جعلت الكويت ثغراً في المحيط الخارجي معززه هذا السعي بالقدرة المالية التي استغلتها الكويت أحسن استغلال، مما جعل لها حضوراً في الساحة الدولية، الأمر الذي حقق للدولة الهيبة وهذا هدف غال يعد من أهم أهداف السياسة الخارجية لأي دولة من الدول.

وعند الحديث عن الدور الكويتي والقضايا بالاقتصادية العربية تبرز لدينا جانب المساعدات التي تبذل الكويت في هذا التوجه، وسياسة حقيقة الدور فإننا سنتناوله في مطلبين هما:

المطلب الأول: المساعدات الاقتصادية الكويتية للدول العربية

المطلب الثاني: المشاركة الكويتية الاقتصادية في حل الازمات العربية

المطلب الأول: المساعدات الاقتصادية الكويتية للدول العربية:

أولاً : أدوات السياسة الخارجية الكويتية

السياسة الخارجية هي القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية، والاعمال والأنشطة التي تتخذ لتنفيذ هذه القرارات. او بمعنى اخر هي منهج العمل الذي يتبعه الممثلون الرسميون للدولة بهدف اقرار او تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق مع اهداف الدولة. وتهدف السياسة الخارجية الى الوصول بالمصالح الوطنية الى الحد الاعلى من الانجازات عن طريق وسائل اكثر فائدة و اقل تكلفة.

أ. الأدوات الاقتصادية

وتعمل الكويت على جملة من الأدوات التي تقوم على تحقيق الأهداف السياسية الخارجية بما يوائم المصلحة الوطنية لدولة الكويت، وإلى جانب دبلوماسية الكويت والأداة الإعلامية فإن الأداة الاقتصادية تشكل الأداة الأهم في تنفيذ السياسة الخارجية منذ ان استقلت الكويت، وكان من ابرز المشاريع الاقتصادية التي كان لها الدور المؤثر في التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، كمؤسسة إنمائية تهدف إلى مساعدة الدول العربية، وجاء تأسيس الصندوق في وقت مبكر إعلاناً عن إدراك حقيقة التنمية التي يواجهها العالم الثالث خصوصاً في الوطن العربي والدول الشرق أوسطية، وعلى الرغم من صغر مساحة دولة الكويت إلا انها كرست بعض مواردها من أجل خدمة القضايا التنموية، ومساعدة الدول النامية في تنمية ورفع اقتصاداتها، من خلال القروض والمساعدات التي تقدمها دولة الكويت.

ويهدف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية إلى جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي:
(العجمي، ٢٠١١، ٢٦-٦٣)

- إسهام الكويت في رأس مال الشركات والمؤسسات في الدول النامية بما يسهم بتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة المستهدفة.
 - تقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية.
 - تقديم القروض والمساعدات والكفالات لحكومات الدول النامية، وإنشاء المشاريع التنموية، وتقديم المنح والقروض للمنشآت ذات الاعتبارية.
- وقد تميز الصندوق الكويتي منذ تأسيسه وحتى الآن بأنه واجه مرحلتين انتقاليتين تكمل كل منهما الأخرى، حيث بدأت المرحلة الأولى في أوائل عام ١٩٦٢ وامتدت إلى عام ١٩٧٤

واقترنت فيها عمليات الصندوق على مساعداته للدول العربية، أما المرحلة الثانية فهي المرحلة الاستثمارية والتنمية التي اتسع فيها مجال نشاط الصندوق ليغطي مجموعة من المهام مثل منح المساعدات المالية على شكل قروض إنمائية، وتقديم الدعم الفني الذي يسهم في رفع الكفاءة الانتاجية للمشروعات، وزيادة القدرة الاستيعابية لها، كما يقوم الصندوق بدعم المنشآت القائمة في سبيل تطويرها وإنائها ولمتابعة جهودها، مثل دعم الصندوق مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ودعم المصرف العربي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية وغيرها العديد من المنشآت.

ب. الأدوات الدبلوماسية

أن الدبلوماسية الاقتصادية معناها أن الدولة تركز وتوظف جزءا كبيرا من نشاطها الدولي لخدمة مصالح الكويت الاقتصادية مشيرا في هذا الشأن إلى أن الدبلوماسيين في وزارة الخارجية يتم اخضاعهم الى عشرات المحاضرات المكثفة، حيث تعمل السياسة الخارجية الكويتية وفق استراتيجية منتظمة تقوم على انتهاج سياسات خارجية متوازنة، وتوثيق العلاقات الكويتية الإقليمية والدولية سواء مع الدول أو المنظمات، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعقد الاتفاقيات والمشاركة في المحافل الدولية والإقليمية التي تساهم في تعزيز الأمن والسلام والاستقرار العالمي والتنمية المستدامة. (أسيري، ٢٠١٠)

تشير الدبلوماسية الكويتية بخطوات ثابتة قدما الى الامم حيث أرسيت قواعدها حتى أضحت نهجا متكاملا متفردا عبر ثلاثية الدبلوماسية السياسية والاقتصادية والانسانية، وتستند الى ثوابت الكويت ومبادئها الداعمة لحقوق الانسان وميثاق الامم المتحدة تشهد لها مسيرة زاخرة

امتدت أكثر من نصف قرن تخللها العديد من المحطات المفصلية على صعيد السياسة العالمية والاقليمية كانت الكويت دائما سباقة الى تصدرها وفق عنوان أساسه المصداقية.(العازمي، ٢٠٠٦)

وفضلا عن الدبلوماسية السياسية التي تتميز بها الكويت فقد انفردت عن غيرها بمبدأ الدبلوماسية الاقتصادية أن الدبلوماسية الاقتصادية معناها أن الدولة تركز وتوظف جزءا كبيرا من نشاطها الدولي لخدمة مصالح الكويت الاقتصادية مشيرا في هذا الشأن إلى أن الدبلوماسيين في وزارة الخارجية يتم اخضاعهم الى عشرات المحاضرات المكثفة، أما في مجال الدبلوماسية الانسانية فتعتبر الدبلوماسية الكويتية "أحد مرتكزات السياسة الخارجية للبلاد" لأن الكويت استطاعت أن تجعل العمل الخيري منضبطا ويعمل بكل شفافية أمام العالم وبإشراف الحكومة الكويتية بالتالي أصبحنا ندعم العمل الخيري وأصبح هو أيضا بالفعل يدعم سياسة الكويت الخارجية وإن كان ذلك من دون قصد".(كونا، ٢٠١٥/٠١/١٩)

ثانياً: أهداف السياسة الخارجية الكويتية

يهدف صانع القرار في السياسة الخارجية الكويتية إلى أهداف نبيلة تسمو بدولة الكويت حيث يعتبر الهدف الأسمى هو حماية أمن واستقرار البلاد واستقلال الدولة، وكما تقوم دولة الكويت على حماية المصالح العربية والقضايا الإسلامية، من اجل الحفاظ على وتيرة متسقة من الارتباط بالدول العربية والإسلامية، والدفاع عن قضايا الأمة على وجه العموم، كما أن الكويت تتمتع بخاصية فريدة في فهمها لمفهوم العدالة في العلاقات الدولية، حيث توجه توزيع الثروة الفائزة عن حاجياتها بصورة إنسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية، سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي، ومن ثم مساعدة الدول الفقيرة والنامية. (العجمي، ٢٠١١)

ومن النواحي التجارية والاستثمارية فإن الكويت أقدمت على توزيع الثروة والمساعدات الأخرى في صيغة إقامة شبكات دولية تخدم قضايا الكويت الوطنية والإقليمية كمبدأ أول، ومصالح العالم العربي والإسلامي كمبدأ ثاني، وذلك من خلال ضمان ووقوف التي تساندها الكويت مادياً إلى جانبها في القضايا الوطنية، فضلاً عن القضايا الوطنية. (الدويهي، ١٩٩٢)

أما في المجال الإقليمي فإن الكويت تسعى إلى تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي على مختلف الأصعدة، وتستغل الكويت علاقاتها الخارجية وثرواتها المالية والنفطية في سبيل دعم القضايا المختلفة التي من شأنها تحقيق العدالة والاستقرار السياسي في المنطقة العربية وخصوصاً مواقفها في دعم القضية الفلسطينية، وتوجيه الدعم المادي والمعنوي للاجئين السوريين في دول الجوار، والدفاع عن قضاياهم من أجل تحقيق مبادئ حقوق الانسان، ومن ناحية استقلالية الكويت في عدم الانحياز والحياد فإنها ترفض التدخل في سياسات الدول وفي شؤونها الداخلية، بالإضافة إلى رفضها العدوان المسلح في العلاقات الدولية، وفي مثل هذه الظروف تلعب الكويت دوراً هاماً وبارزاً من خلال الوساطات السلمية والإنسانية في حل النزاعات الدولية. (العجمي، ٢٠١١)

ثالثاً: حجم المساعدات الكويتية الخارجية

كشف تقرير الكويت الأول عن المساعدات الخارجية الإنمائية والإنسانية التي قدمتها الكويت خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ - ٢٠١٤ ان إجمالي حجم تلك المساعدات والقروض والمنح بلغ ٢.٦٧٩.٨٠٦.٥٨٥ دينار (تعاادل أكثر من ٤٢ مليار دولار) من ضمنها ٢.٦٧٩.٨٠٦.٥٨٥ دينار قيمة قروض ومنح ومعونات.

وبين التقرير الذي أعدته وزارة الخارجية ان الهدف من هذه المساعدات اما توثيق اواصر الصداقة بين الامم والشعوب ولما لخدمة أوجه النشاط الخليجي والعربي والاسلامي ولما لمواجهة الكوارث والحوادث التي تتعرض لها هذه الدول، مبينا ان المساعدات الاقتصادية الإنمائية الكويتية هي إحدى أدوات السياسة الخارجية الثابتة، والتي حرصت الكويت على ديمومتها واستمراريتها مهما كانت الظروف، حيث لم يقف الاحتلال العراقي لدولة الكويت في عام ١٩٩٠ حائلاً دون تقديم مساعداتها للدول المحتاجة، فقد بلغ ما قدمته الكويت من قروض وهي تحت الاحتلال ٦ قروض لبلدان عربية و ٣ لبلدان أفريقية وقرضان لبلدين آسيويين، حيث كان هذا الدور الإنساني الفريد والذي يأتي ضمن إطار السياسة الخارجية للدولة منذ نشأتها أحد الأسباب الرئيسية في دفع العالم بأجمعه ليقف مناصراً لها خلال تسعة أشهر من الاحتلال، واستعرض التقرير المساعدات والقروض المقدمة من كل من وزارة المالية، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية، جمعية الهلال الاحمر الكويتي، بيت الزكاة والهيئة الخيرية الاسلامية العالمية (كونا، ٢٠١٥)، (٢٠١٥/٥/١٥).

وأشار التقرير إلى ان وزارة المالية التي تعد هي الجهة الاساسية التي تقدم من خلالها الكويت الاعانات والمساعدات للدول العربية والاسيوية والافريقية والدول الصديقة قدمت مساعدات بلغت قيمتها ٩.٧٩٠.٤٩٩.١٦٧ ديناراً الى ١٢١ دولة عربية وأجنبية بالاضافة الى ١٠٢ جهة دولية واقليمية مختلفة بشكل مباشر أو عبر جهات حكومية كويتية.

وبلغ حجم المساعدات التي قدمتها الكويت ممثلة في وزارة المالية الى ٢١ دولة عربية ٢.٩١٥.٩٩٢.٧٨١ ديناراً. وجاءت مملكة البحرين في المرتبة الاولى في اجمالي المساعدات المقدمة بمبلغ ٧٢٨.٢٧٢.٣٧٦ ديناراً، وتلتها جمهورية مصر العربية في المرتبة الثانية بـ

٣٨٤.٧٩٩.٧٠٦ دنانير، ومن ثم سورية ثلاثة بـ ٣٥٨.٧١٠.٧٦٠ ديناراً. في حين جاءت فلسطين في المرتبة الرابعة بـ ٣٠١.٩٨٣.٣٩٢ ديناراً (كونا، ٢٠١٥).

أما بخصوص الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية، فقد قدم خلال الفترة الممتدة ما بين (١٩٩٠ - ٢٠١٤) ٣٢٧ قرصاً الى ٨٠ دولة بلغت قيمتها الاجمالية ٢.٦٠١.٤٠١.٤٢٣ ديناراً، بالإضافة الى ١٨٤ منحة ومعونة الى ٤٢ دولة آسيوية وأفريقية وأوروبية ومؤسسات دولية بإجمالي ٧٤.٣٧٣.٩٩٦ ديناراً.

وجاءت مصر في المرتبة الاولى بـ ١٩ قرصاً بقيمة ٤٥٥.٧٨٠.٩٣٣ ديناراً، وتلتها المغرب ثانية بـ ١٤ قرصاً بقيمة ٢٠٦.٣٤٢.٠٩٤ ديناراً. وجاءت السودان في المرتبة الثالثة بـ ٩ قروض بلغ اجماليها ١٩٠.٥٠٠.٠٠٠ دينار، وقدم الصندوق ١٣ قرصاً الى ٢٢ دولة في قارة اسيا بقيمة ٩٨٥.٦٤٧.١٨١ ديناراً، حيث حصل لبنان على ١٢ قرصاً بقيمة ١٤٤.٧٥٠.٠٠٠ دينار، ومن ثم الصين بـ ١٧ قرصاً بقيمة ١٤٤.٢١٥.٦٥٥ ديناراً. تلتها سلطنة عمان بـ ٧ قروض بلغت قيمتها ٩٨.٩٣٢.٨٨٤ ديناراً، فالبحرين رابعة بـ ٧ قروض بإجمالي ٩٢.٥٥٥.٥٩٢ ديناراً (جريدة الرأي، ٢٤/١١/٢٠١٥).

ومعونة بلغت قيمتها ٧.٨٧٤.٢٤٥ ديناراً، وجاءت مصر اولاً بـ ٧ منح بقيمة ١.٦٩٧.٦٠٦

دنانير، تلتها المغرب بمنحتين بقيمة ١.١٤٩.٩٩٩ ديناراً.

كما قام الصندوق بتقديم منح ومعونات فنية الى ٢٥ مؤسسة دولية بلغت قيمتها ٤.٠٣١.١٦٥ ديناراً. وتمثل نسبة المنح المقدمة للمؤسسات الدولية ٥.٣٦٥ في المئة من اجمالي المنح المقدمة من دولة الكويت، اما بخصوص جمعية الهلال الاحمر، فقد اشار التقرير إلى ان اجمالي حجم المساعدات التي قدمتها من ١٩٩٢ - ٢٠١٤ بلغ ٨٥.٦٣٢.٠٨٤ ديناراً لصالح

الدول التي تعاني من الكوارث الطبيعية والأزمات الطارئة، وفي المقابل بلغ حجم المساعدات الخارجية التي قدمها بيت الزكاة خلال الفترة ٢٢١.٧٩٨.٧٩٧ ديناراً، توزعت ما بين مساعدات خارجية ومشاريع انشائية، حيث بلغ إجمالي حجم المساعدات الخارجية ١٧٠.٢٠١.٠٨٩ ديناراً كان نصيب الاسد منها كفالة ٢٥.٩٦٨ يتيماً بتكلفة ٦٨.٧٣٠.٨٢٩ ديناراً، وفي المقابل بلغت قيمة المشاريع الانشائية الـ ٤٨١١ التي نفذها البيت ٥١.٥٩٧.٧٠٨ دنائير، نصيب الاكبر منها حفر ١٦٩٦ بئراً بتكلفة ٢.٩٤٦.٩٩٠ ديناراً، ثم بناء ١٥٨٤ مسجداً بتكلفة بلغت ١٥.١١٥.٨١٠ دنائير، وبناء ٢٤٩ مركزاً اسلامياً بتكلفة ١٠.٢٤٥.٥٠٤ دنائير، أما الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية، فبين التقرير انها قدمت إجمالي مساعدات بلغ ١٧.٤٠٦.٤٦٨ ديناراً، وجاءت سورية في المرتبة الاولى بمساعدات بلغت ١١.٢٢٣.٢٢٧ ديناراً، وتلتها الصومال بـ ٢.٦٣٤.٨٦٦ ديناراً، ومن ثم باكستان الثالثة بقيمة ١.٧٦٢.٨٢٥ ديناراً (كونا، ٢٠١٥، ٢٠١٥/٥/١٥).

وفقاً لتقرير المساعدات الانسانية الدولية لعام ٢٠١٤ والمعد من قبل منظمة مبادرات التنمية العالمية البريطانية المتخصصة في مكافحة الفقر ونشر المعلومات عن التمويلات الخاصة بالمساعدات الانسانية، حلت الكويت في المركز الأول خليجياً والـ ١٤ عالمياً بين إجمالي أكبر ٢٠ دولة مانحة للمساعدات الانسانية لعام ٢٠١٣، حيث بلغ حجم هذه المساعدات ٣٢٧ مليون دولار (جريدة الرأي، ٢٤/١١/٢٠١٥).

كما حلت الكويت في المركز الاول خليجياً والثاني عالمياً في قائمة أكثر الدول سخاء في المساعدات الانسانية الدولية في عام ٢٠١٣ من حيث نسبتها الى إجمالي الدخل القومي (رويترز، ١٤/٦/٢٠١٥).

وأما عن الحصص العادلة فقد أعلنت منظمة أوكسفام للمساعدات الإنسانية في دراسة نشرت في يناير من عام ٢٠١٤ أن الكويت قدمت ما يفوق الحصص التي تعد عادلة بالنسبة للجهود الإنسانية الخاصة باللاجئين السوريين (جريدة الرأي، ٢٤/١١/٢٠١٥)

المطلب الثاني: المشاركة الكويتية الاقتصادية في حل الأزمات العربية (مؤتمر المانحين):

احتضنت دولة الكويت على أرضها العديد من المؤتمرات والقمم الدولية الإنسانية والتنمية والتي تمكنت خلالها من حشد الجهود والتبرعات الرسمية الشعبية للشعوب المنكوبة، فعلى سبيل المثال استضافت دولة الكويت القمة العربية الاقتصادية الأولى عام ٢٠٠٩ حيث قامت بإنشاء صندوق الحياة الكريمة الذي ساهمت فيه بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أميركي لمواجهة انعكاسات أزمة الغذاء العالمي على الدول الأقل نمواً وتحسين عمليات الإنتاج الزراعي بها، إضافة إلى تبرعها بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار كمساهمة لتوفير الموارد المالية اللازمة للمشاريع التنموية العربية (رويترز، ١٤/٦/٢٠١٥)

كما استضافت دولة الكويت ثلاثة مؤتمرات للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية تأكيداً على الدور الإنساني الذي يميز السياسة الخارجية لدولة الكويت، فقد عقد المؤتمر الأول أعماله في ٣٠ يناير ٢٠١٣ بحضور ٥٩ دولة على مستوى قادة الدول وممثليهم ورؤساء الحكومات و١٣ منظمة ووكالة وهيئة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومعنية بالشؤون الإنسانية واللاجئين حيث أعلن أمير البلاد عن تبرع الكويت بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار لدعم الوضع الإنساني للشعب السوري، وقد ساهم هذا المؤتمر في حشد التبرعات الإنسانية من المجتمع الدولي للأزمة السورية بما يقدر بحوالي ٤.٤ مليارات دولار خلال عام ٢٠١٣ (جريدة الرأي، ١٧/٦/٢٠١٥). وقد تجلت المشاركة بالنواحي التالية

أ-مؤتمر المانحين: أشير الى انه في ١٥ يناير ٢٠١٤ عقدت أعمال اجتماعات المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الانساني في سورية بمبادرة كريمة من الامير، واستجابة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، أعلن حينها تبرع دولة الكويت بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار من القطاعين الحكومي والأهالي، دعماً للوضع الانساني للشعب السوري حيث بلغت قيمة اجمالي التعهدات ما قيمته ٢.٤ مليار دولار.

واستكمالاً لهذا الدور الانساني في مساعدة الشعب السوري في محنته، فقد استضافت دولة الكويت المؤتمر الثالث للدول المانحة لدعم الوضع الانساني في سورية ومبادرة كريمة من أمير البلاد وذلك في ٣١ مارس ٢٠١٥ والذي قدمت خلاله دولة الكويت ٥٠٠ مليون دولار من القطاعين الحكومي والاهلي، كما بلغت قيمة اجمالي التعهدات ما قيمته ٣.٨ مليارات دولار.

وبين التقرير انه نتيجة لهذه الجهود فقد اعلنت منظمة اوكسفام للمساعدات الإنسانية في دراسة نشرت في ١٥ يناير ٢٠١٤ ان دولة الكويت قدمت ما يفوق الحصة التي تعد عادلة بالنسبة للجهود الإنسانية الخاصة باللجئين السوريين (كونا، ٢٠١٥/٥/١٥).

ب-قروض ميسرة: وفي ١٩ نوفمبر ٢٠١٣ استضافت دولة الكويت مؤتمر القمة العربي الافريقي الثالث حيث أعلن عن مبادرة تتمثل في توجيه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لتقديم قروض ميسرة بما يوازي مليار دولار للإسهام في تمويل مشاريع إنمائية في الدول الإفريقية خلال فترة خمس سنوات، بالإضافة الى مبلغ مليار دولار يتم استثماره في افريقيا من قبل الهيئة العامة للاستثمار، إلى جانب جائزة الدكتور عبدالرحمن السميطة (رحمه الله) للأبحاث التنموية في أفريقيا وهي جائزة سنوية مقدارها مليون دولار (كونا - ٢٠١٥/٥/١٥)

وبالرغم من ان دولة الكويت تعد من الدول النامية فإنها لم تغب يوماً عما يعانيه الكثير من شعوب الدول النامية، ولم تتوان عن تقديم يد العون والمساعدة في حل قضايا تلك الدول التنموية، حيث زادت نسبة ما تقدمه من مساعدات إنمائية الى أكثر من ١.٣% من إجمالي الناتج القومي متجاوزة بذلك النسبة المقررة دولياً ايماناً منها بأن النهوض باقتصاديات الدول النامية يعزز فرصها في تحقيق طموحاتها وتجاوز أزماتها الاقتصادية (موقع وزارة الخارجية الكويتية، ٢٠١٥).

وقد عقد مؤتمر المانحين لسوريا في العاصمة البريطانية لندن عام ٢٠١٦ وتخطت التبرعات في المؤتمر السقف المتوقع لتبلغ ١٠ مليارات دولار، ٦ منها لهذا العام، و ٥ مليارات حتى العام ٢٠٢٠، وذلك وفقاً لرئيس الوزراء البريطاني.

وقال كاميرون: "ضمننا الحصول على ستة مليارات دولار لعام ٢٠١٦ وحده، إضافة لخمسة مليارات دولار حتى عام ٢٠٢٠، هذا يعني أن ملايين المحتاجين سيحصلون على الغذاء والرعاية الطبية والمأوى في سوريا وخارجها، حكومات الأردن ولبنان وتركيا تعهدت بالسماح لجميع الأطفال اللاجئين بالحصول على التعليم والمجتمع الدولي سيدعم هذه الحكومات بالموارد اللازمة لضمان ألا يكون هناك جيل ضائع".

وذكر بان كي مون، في مؤتمر للمانحين في لندن، أنه "من المؤلم للغاية أن تتفوض الخطوات الأولى للمحادثات بسبب عدم وصول القدر الكافي من المساعدات الإنسانية، وبسبب تكثيف مفاجئ للقصف الجوي والأنشطة العسكرية داخل سوريا" (جريدة الرأي، ١٧/٦/٢٠١٥).

كما أضاف أنه يجب استغلال الأيام القادمة في محاولة العودة لطاولة التفاوض وليس تحقيق مزيد من المكاسب بساحة المعركة في سوريا.

ووجهت وكالات تابعة للأمم المتحدة نداء لجمع ٧.٧٣ مليار دولار للتغلب على الكارثة هذا العام، إضافة إلى ١.٢ مليار دولار أخرى مطلوبة لتمويل خطط قومية لاستيعاب اللاجئين في دول المنطقة.

وبالنسبة للدول الأوروبية فإن تحسين الوضع الإنساني في سوريا والدول المجاورة يعتبر حيوياً لتقليل الحوافز للسوريين للسفر إلى أوروبا، حيث توجد أزمة ضخمة للاجئين تضع ضغوطاً شديدة على دول كثيرة (كونا، ٢٠١٥/٥/١٥).

الخاتمة

لقد تحققت من خلال الدراسة صدق الفرضية التي قامت عليها والتي مفادها (أن للسياسة الخارجية الكويتية دوراً هاماً على صعيد القضايا العربية وفي مختلف المجالات التي تحيط بالقضايا العربية) وذلك من خلال المناهج في هذا وقد أدت الدراسة إلى عدة استنتاجات قابلتها عدة توصيات نوردها على النحو التالي:

أ) استنتاجات الدراسة

من خلال الدراسة والتحليل لنماذج الوساطة كأحد أدوات الدبلوماسية التي مارستها دولة الكويت على الساحة العربية والدولية، فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- تعتمد السياسة الخارجية الكويتية في عملها الدبلوماسي على بناء العلاقات الدولية مع كثير من دول العالم سواء الأوروبية والعربية والإسلامية حيث ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية محايدة، وذلك نتيجة لضعف القدرات للدفاع عن نفسها بالمقارنة بما تمتلكه الدول المجاورة.
- تشير الدراسة أن السياسة الخارجية الكويتية ناجحة لدرجة كبيرة في تبني سياسة الحياد وبناء علاقات دولية مع معظم دول العالم والدليل على ذلك وقوف كثير من الدول بجوار دولة الكويت أثناء الاحتلال العراقي الغاشم.
- ترجمت دولة الكويت وحدتها وتضامنها مع الوحدة العربية بمشاركته في الحروب التي مرت على الوطن العربي سواء في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ في

مصر أو سوريا في الجولان، كما استخدمت سلاح النفط كأداة ضغط على الدول المساندة للكيان الصهيوني (دول العدوان الثلاثي).

- تقييم الدور السياسي الخارجي للكويت الى (الدور الدبلوماسي المتمثل بالوساطة، الدور الإنساني عن طريق المساعدات).

- وتماشياً مع ثوابت السياسة الخارجية الكويتية التي تقوم على إحلال السلام في العالم واتباع سياسة عدم الانحياز، وكذلك حل النزاعات بالطرق السلمية وتطوير العلاقات مع الدول في جميع المجالات، في عام ١٩٦٣ انضمت إلى ميثاق الرق الذي يقضي بإلغاء الرقيق وتحريم الاتجار به. وعام ١٩٦٤ انضمت إلى اتفاقية " المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة". ولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاستعانة بالذرة في الأغراض السلمية وأهمها معالجة الأمراض المستعصية، وفي ١٩٦٥ وقعت على معاهدة حظر معظم الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء والتي وقعتها معظم الدول الكبرى. وانضمت في سنة ١٩٦٧ إلى الاتفاقية الدولية بالقضاء على التفرقة العنصرية بكافة أشكالها.

- وتشير الدراسة إلى سقوط مفهوم النظام الأمني العربي وذلك بعد الاحتلال العراقي لدولة الكويت والذي يقوم على أساس معاهدة الدفاع المشترك المبرمة في عام ١٩٥٠م، وأثبتت عملية تحرير الكويت بقوات غير عربية ضعف الأمن العربي وعدم فاعليته، ولهذا عمدت الكويت بعد عملية التحرير إلى ملء الفراغ الأمني في منطقة الخليج العربي الراجع إلى أسباب النتائج العسكرية بالإضافة إلى أسس وملامح جديدة يقوم عليها الأمن الجماعي العربي الجديد بعد فشل النظام الأمني السابق في منع اعتداء العراق على الكويت.

- أهم ما نتج عن احتلال العراق للكويت (١٩٩٠) هو التغيير في السياسة الخارجية لدولة الكويت حيث اتجهت الكويت إلى ضرورة التواجد الأجنبي في الخليج للوصول إلى حالة استقرار وأمن دولة الكويت خاصة في ظل النظام الحالي الحاكم في العراق، ولهذا فوَقعت الكويت خمس اتفاقيات أمنية دفاعية مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، فوَقعت مع الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ١٩٩١م، ومذكرة للتفاهم الأمني حول التعاون الدفاعي مع بريطانيا في ١١ فبراير ١٩٩٢م، ووقعت الكويت اتفاقية ثالثة مع فرنسا في أكتوبر ١٩٩٣م، واتفاقية مع روسيا الاتحادية (الاتحاد السوفيتي سابقاً) في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣م، ووقعت اتفاقية دفاعية كذلك مع الصين في عام ١٩٩٥م، وهذه الاتفاقيات لا تشير إلى بقاء قوات بريطانية أو فرنسية أو روسية أو أجنبية في الأراضي الكويتية ولكن يقتصر وجودها على إجراء دورات تدريبية ومناورات مشتركة لدعم القدرات الدفاعية للقوات الكويتية.

- تبين الدراسة أن هناك تنوع في الوساطات التي تمارسها دولة الكويت محل الازمات العربية فلقد توسطت الكويت في الأزمة اللبنانية الأهلية وتدخلت لحل النزاع ولم الشمل داخل لبنان سواء عن طريق التوافق بين الآراء أصحاب النزاع أو بعقد مؤتمرات لحل الأزمة أو بتكليف من الجامعة العربية بحضور لجنة مشتركة لتقريب وجهات النظر والعمل على وحدة لبنان وعدم انقسامها.

- لم تكن القضية الفلسطينية يوماً من نزاع بين دولتين ولكن منذ إثارة هذه القضية وتعتبر هي نزاع بين أمة وكيان صهيوني وهذا المبدأ الذي اتخذته دولة الكويت حيث شعرت بأن الأرض المغتصبة ليس ملك فلسطين فقط بل ملك الكويت ومن هنا ساندت حركات المقاومة الفلسطينية سواء بالمال أو السلاح وبكل ما تملك من قوة لنصره الدولة

الفلسطينية وارجاع الحق المسلوب، ولا يخفى على أحد ما تعرض له الفلسطينيون من انقسامات مع بعضهم البعض أو مع الاشقاء العرب من اختلافات في وجهات النظر فلقد كانت الكويت دائماً مساندة للفلسطينيين والقضية الفلسطينية .

- لقد سخرت دولة الكويت كل ما تملكه من ثروات نفطية لخدمة الدول العربية والاسلامية فقد ساهمت في كثير من انشاء المنظمات الاجتماعية والتنمية التي تعمل على النهوض بالدول في العالم العربي والإسلامي وكذلك العالم الثالث، وانطلاقاً من أن النعمة التي وهبها المولى عز وجل لدولة الكويت هي خير لها وللدول العربية والاسلامية عن طوعية ورضى، وهذا ما لمستته الدراسة من تقديم كافة أشكال العون المالي والمعنوي وكذلك المشروعات في كافة الدول الفقيرة والتي تعاني من نقص في التمويل لإقام مشاريع حيوية لاستمرار الدولة في التقدم ومعناها العالم المتقدم.

- ومن المتابعة لتاريخ العلاقات الدولية بين الكويت وغيرها من الدول نجد أن الكويت كانت تسعى دائماً لحل النزاعات أو المشاكل بين الدول سواء على المستوى العربي أو الإسلامي أو الدولي قبل حدوث النزاع والدليل على ذلك عندما بدأت تلوح في الافق منازعات ومشاكل بين العراق وإيران تقدمت الكويت بالوساطة لنزع فتيل الحرب بينهم وحتى بعد نشوب الحرب بينهم في أكثر من مناسبة لفض النزاع.

- يبرز دور دولة الكويت ويتجلى بصورة واضحة أثناء تولي الشيخ صباح الأحمد وزارة الخارجية وقيامه بالعديد من الوساطات بين الدول مما يعزز دور الكويت ومكانتها بين الدول المتنازعة.

- وتشير النتائج أن الطابع الاقتصادي هو السمة الغالبة على السياسة الخارجية لدولة الكويت حيث تقوم الكويت دائماً بتقديم المساعدات للدول بما تملكه من إمكانيات مادية.

- ولقد اثبتت الدراسة الحالية أن دولة الكويت لها دور متميز سواء على المستوى العربي والإسلامي أو على مستوى دول الخليج.
- وتشير الدراسة الحالية لدور الوسيط التي لعبته الكويت مما عاد على الدولة بالخير والمساندة في المواقف والمحن التي مرت عليها.

(ب) التوصيات:

وعلى ضوء ما سبق من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

- إنشاء سجل يضمن كافة المساعي والوساطات التي تقوم بها دولة الكويت مع كافة الدول الأخرى، وذلك لتوثيقها وحفظها.
- عمل ندوات ومؤتمرات عامة داخل دولة الكويت تجمع كافة الدبلوماسيين والسياسيين القداملمعرفة إنجازاتها العربية والإسلامية والخليجية في الجامعات ومراكز البحث.
- ضرورة استثمار الجهد الكويتي في التعاون العربي من خلال جامعة الدول العربية.
- ضرورة المرونة لدى الاطراف العربية المتنازعة لتقبل الوساطات العربية وما فقد من امر دبلوماسي.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية:

أبو الوفا أحمد (٢٠٠٦). القانون الدولي والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية.

أبو عامر، علاء (٢٠٠٤). العلاقات الدولية: الظاهر والعلم . الدبلوماسية والاستراتيجية، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة.

أسيري، عبدالرضا علي(٢٠٠٠).النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، ط ٥، جامعة الكويت.

بدوي محمد طه(١٩٧٠)مدخل إلى علم العلاقات الدولية، درا النهضة الحديثة، بيروت الخترش.

بركات، نظام والرواف، عثمان والحولة، محمد(١٩٨٤).مبادئ علم السياسة، دار الكرمل، عمان.

بشارة، عبدالله يعقوب (٢٠٠٢).يوميات الأمين العام، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، الكويت.

الحمد، (٢٠٠٢) .الصراع العربي الإسرائيلي، دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت.

الخرجي، ثامر كامل، (٢٠٠٥) العلاقات السياسية الدولية استراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي والتوزيع، الأردن.

الدعيح، عبيرعبدالله العزيز (٢٠١٠). سياسة الكويت الخارجية من خلال وزارة الخارجية الكويتية، إدارة البحوث والإعلام، وزارة الخارجية، الكويت.

الرمضان، مازن إسماعيل (١٩٩١). السياسة الخارجية، دراسة نظرية مطبوعة دار الحكمة، بغداد.

الرومي، محمد أحمد المجرن (٢٠١٠) دور الدبلوماسية في سياسة الكويت الخارجية، إدارة البحوث والإعلام، وزارة الخارجية، الكويت.

الشاهين سليمان ماجد (٢٠٠١) الدبلوماسية الكويتية بين المحنة والمهنة. الشركة العربية المتحدة. الكويت.

عبيد نايف علي (١٩٩٦) مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت.

الغنيم عبدالله يوسف (٢٠٠٤) الشيخ صباح الأحمد عزيمة وبناء، مركز البحوث، الكويت.

قلعجي، قدري (١٩٧٥) النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، دار الكتاب العربي.

الكتاب السنوي، الكويت وزارة الإعلام: إدارة البحوث والترجمة (٢٠٠٨).

كولار، دانيال (١٩٨٠) العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر دار الطباعة والنشر، بيروت.

ما كميلان صامويل لويس ٢٠٠٩ دور حكام الولايات المتحدة في السياسة الخارجية الأمريكية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

مرل (١٩٨٠) مرسيل (ب. ت) السياسية الخارجية، ترجمة خضر خضر، جروس، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة.

مرهون، عبدالجليل (١٩٩٧) أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النشر، بيروت.

المضيان، بدر الدجي (٢٠١٠) سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٣، وزارة الخارجية الكويتية، إدارة البحوث والإعلام، الكويت.

ناصر الفرحان، مختصر تاريخ الكويت وعلاقتها بالحكومة البريطانية والدول العربية مكتبة آفاق ٢٠١١م، الكويت.

نايف الحمد (٢٠٠٨) تاريخ الكويت، دار السلاسل الكويت، ب، ٢/١٩٩.

نعمة، كاظم هاشم (١٩٧٩) العلاقات الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر بغداد.

ثانياً: دراسات وأبحاث

السلطان، منيرة فيصل، (٢٠١٢) الوساطة أداء رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربياً وإسلامياً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

العازمي، استقلال دليل محمد (٢٠٠٧) السياسة الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٩٩٥-٢٠٠٤ رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

عبد العال، محمد شوقي (٢٠١٠) فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية، مركز الامارات العربية المتحدة.

الدويهي، أحمد محمود (١٩٩٢). سياسة الكويت الخارجية ١٩٦١-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

ثالثاً: الدوريات والصحف

جريدة الرأي الكويتية عدد ١٣٥٠٠، ٢٠١٥.

جريدة الشاهد الكويت (٢٠١٥/٤/١٧).

جريدة الوطن الكويتية، ٢٠١٥/٤/١٧.

صحيفة الوطن البحرينية . العدد ٤٤١ الجمعة ٢١ نوفمبر ٢٠٠٣.

رابعاً: مواقع الإنترنت:

موقع الديوان الأميري . دولة الكويت <http://www.da.gov.kw/ara>

موقع وزارة الإعلام . إدارة رصد الإخبار . قطاع الاخبار والبرامج السياسية

www.news.gov.kw

موقع وزارة الخارجية الكويتية ٢٠١٢/٥/٢١،

<http://www.mofa.gov.kw/mofa/index.php/a-28>

كونا (وكالة الأنباء الكويتية) مؤسسة الدولة وإنجازاتها: سياسة الكويت الخارجية،

www.kuna.kw/kuwaitAr.Htm

موقع العربية نت

www.alarabiya.net/ar/mob.arab-and-world/syria.com

وكالة الأنباء الكويتية (كونا) على الرابط: <http://www.kuna.net.kw>